جامعة يحي فارس بالمديـة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

الموضوع:

متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبان:

* ضياف ابراهيم
* عوفي بلقاسم

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د عامر كمال

أعضاء لجنة المناقشة

سعيدي فاطمة الزهراء	أستاذة التعليم العالي بجامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
عامر كمال	أستاذ التعليم العالي بجامعة يحي فارس بالمدية	مشرفا ومقررا
موسوي وردة	أستاذة محاضرة " أ " بجامعة يحي فارس بالمدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء و المرسلين

سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمتك، وتجعل عملنا هذا خلصا

لوجهك ونشكر الله تعالي على فضله ونحمده حمدا كثيرا طيبا على

توفيقنا لانجاز هذه المذكرة.

نتقدم بأجمل عبارات الشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل " عامر كمال"

الذي كان سندا لنا وعونا كبيرا بعد قبوله الإشراف على مذكرتنا

هذه وصبره معنا وإسدائه توجيهات وإرشادات لنا في سبيل إثراء

هذه المذكرة وإعدادها.

كما نتقدم بجزيل شكرنا وتقديرنا إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة

الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة ، وتضحيتهم بجزء من وقتهم

لقرأتها.

والى كل من ساندنا سواء من قريب أو من بعيد و إلى جميع أساتذة

و موظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة يحي فارس بالمدية

لكم منا جزيل الشكر والعرفان

الإهـداء

إلى كل من نطق لسانه بكلمة التوحيد وصدقها قلبه وقال فيها لسانه الحق

" وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

أبـي الغالـي أطـال الله فـي عمـره

و أمـي العزيزة رحمـها الله برحمتـه الواسعة

إلى الذي سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء ولم يبخل عليا بشيء في هذه الحياة " **أبي**" الغالي حفظه الله وأطال في عمرك

والى روح أمي العزيزة التي تركت فراغا رهيبا بعد رحيلها عنا

و إلى إخوتي وأخواتي سندي في حياتي

إلى زوجتي الغالية التي تقاسمني شقاء الحياة

إلى أبنائي حفظهم الله ورعاهم

محمد منير، سارة ، إدريس ، يوسف

إلى كل الأصدقاء و**الأقارب** ، والى كل طالب علم اجتهد و لازال يجتهد

ضياف إبراهيم

الإهـداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من علماني معنى الكفاح ، والدي و والدتي رحمهما الله و أسكنهما فسيح جناته ، إلى سندي و رفيقة دربي زوجتي حفظها الله ، إلى فلذات كبدي أبنائي و أحفادي و أصهاري إلى أخوتي و اخواتي، وكل الأهل

و الأحبة أحبكم في الله

عوفي بلقاسم

المستخلص:

لقد هدفت هذه المذكرة إلى التعرف على متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط ، أخذين بعين الاعتبار الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020 كدراسة تحليلية لذالك ، حيث قمنا بعرض مختلف مؤشرات منها مؤشر الدين العام و مؤشر الفجوة الضريبية و مؤشر العجز الموازني ، وتطرقنا أيضا إلى أهم المجهودات التي قامت بها السلطات العليا للبلاد في سبيل التخلص من المديونية الخارجية وذلك بإنشائها لصندوق ضبط الإيرادات ، من خلال استخدامات مدخراته للتسديد المسبق للديون (الادخار الحكومي وترشيد النفقات) وصولا إلى الإصلاح الموزاناتي المتبني من طرفها، وتوصلنا في الأخير أن الصدمات النفطية التي عاشتها الجزائر مع مرور الزمن كانت من بين أسباب هشاشة الاستدامة المالية في الجزائر و تأثيرها على الإيرادات العمومية وانخفاض جبايتها النفطية ، والتي كانت أخر هذه الصدمات الصدمة المزدوجة لانخفاض الطلب و إنتشار وباء كورونا سنة 2020.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، أسعار النفط والصدمات النفطية، الدين العمومي، العجز الموازني في الجزائر

Abstract :

This memorandum aimed to identify the requirements for achieving financial sustainability in Algeria in light of oil price fluctuations , taking into account the period extending from the year 2000 to the year 2020 as an analytical study for this, as we presented various indicators , including the public debt index , the tax gap index, and the budget deficit index we also touched on the most important efforts made by the country's higher authorities in order to get rid of external debt by establishing the revenue control fund , through the use of its savings to prepay debts (government saving and rationalization of expenditures, leading to the budgetary refoem adopted by them. We finally concluded that oil shocks which Algeria experienced over time. Among the reasons for the fragility of financial sustainability in Algeria was its impact on public revenues and the decline in its oil collections. The last of these shocks was the double shock of the decline demand and spread of the corona epidemic in 2020.

Keywords: financial sustainability, oil prices and oil shocks , public debt, the budget deficit in Algeria.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـوى	رقم الصفحة
شكر و عرفان	**i**
الإهداء	**(iii - ii)**
المستخلص	**iv**
قائمة المحتويات	**v**
قائمة الأشكال	**xi**
قائمة الجداول	**xii**
المقدمة	**(أ - ح)**
الفصل الأول: مفاهيم الاستدامة المالية ونماذجها ومؤشراتها ومحدداتها	**(67 – 01)**
المبحث الأول: التطور الفكري والمفاهيمي للاستدامة المالية وأبعادها	**02**
المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية وأهدافها	**02**
المطلب الثاني: أهم العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية وأبعادها	**09**
المطلب الثالث: التطور الفكري للاستدامة المالية عند مختلف المدارس (المدرسة الكلاسيكية ، المدرسة النيوكلاسيكية، المدرسة النقدية)	**15**

المبحث الثاني: مؤشرات و محددات وأبعاد الاستدامة المالية	**23**
المطلب الأول: مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث	**23**
المطلب الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث (خطر تدهور وضعية الدين العام)	**31**
المطلب الثالث: نماذج قياس تحقيق الاستدامة المالية	**37**
المبحث الثالث: الاستدامة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط	**42**
المطلب الأول: الاستدامة المالية في ظل الاقتصاد النفطي	**42**
المطلب الثاني: تقييم الاستدامة المالية في بعض الدول العربية(الأردن، البحرين، تونس ،مصر) خلال الفترة (2013–2022)	**43**
الفصل الثاني: النفط وتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية والصدمات التي تعرض لها	**(104 – 68)**
المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية والصدمات التي تعرضت لها	**69**
المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في الأسواق الدولية للنفط	**69**
المطلب الثاني: مفهوم السعر النفطي	**76**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السعر النفطي	**80**
المبحث الثاني: أهم الصدمات التي تعرضت له أسعار النفط	**88**
المطلب الأول: مفهوم الصدمة النفطية	**89**

المطلب الثاني: أنواع الصدمات النفطية	**89**
المطلب الثالث: أهم الصدمات النفطية	**90**
الفصل الثالث: متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط و الإجراءات المتخذة لذالك	**(162 – 105)**
المبحث الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري	**106**
المطلب الأول: كيف تم اكتشاف النفط والغاز في الجزائر	**106**
المطلب الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	**112**
المطلب الثالث: أوجه استخدام العوائد النفطية في الجزائر	**117**
المبحث الثاني: تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تطور مؤشراتها	**125**
المطلب الأول: تطوير مؤشر الدين العام ونسبة الناتج المحلي الخام في ظل تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر	**126**
المطلب الثاني: تأثير الفجوة الضريبية على تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر	**134**

المطلب الثالث: تأثير العجز الموازني في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر	**138**
المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة لتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر و ما هي متطلبات ذلك	**150**
المطلب الأول: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتدعيم الاستدامة المالية	**150**
المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق العام (التقشف) للحد من الصدمات النفطية (خاصة صدمة سنة 2014)	**155**
المطلب الثالث: آلية تمويل غير التقليدي و تمويل بالقرض المستندي ومتطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر	**158**
الخاتمة	**(166-163)**
قائمة المراجع	**(172-167)**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	قواعد الاستدامة المالية	08
(2-1)	أبعاد الاستدامة المالية	14
(3-1)	الحلقة المفرغة لتفاعل أبعاد الاستدامة المالية	15
(4-1)	تطور عجز الموازنة والدين العام في الأردن خلال الفترة (2013-2022)	49
(5-1)	تطور عجز الموازنة و الدين العام في البحرين خلال الفترة (2013-2022)	55
(6-1)	تطور عجز الموازنة والدين العام في تونس خلال الفترة (2013-2022)	59
(7-1)	تطور العجز الأولي للموازنة و الدين العام في مصر خلال الفترة (2013-2022)	63
(1-2)	اسعار النفط الفعلية و المتوقعة	79
(2-2)	العوامل المؤثرة في سعر النفط	86
(3-2)	تقلبات اسعار النفط منذ الستينات الى غاية 2016	99
(1-3)	تطور انتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)	108
(2-3)	تطور احتياطات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)	109
(3-3)	إنتاج الجزائر للغاز الطبيعي خلال الفترة (1970-2020)	110
(4-3)	احتياطات الجزائر المؤكدة من الغاز الطبيعي للفترة (1990-2020)	112

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مقارنة المستويات الدنيا المقترحة لمؤشرات الاستدامة المالية بين المنظمة الدولية لتخفيف لديون وصندوق النقد الدولي	37
(2-1)	تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين الين العام في الأردن خلال الفترة (2013-2018)	47
(3-1)	أهم متغيرات معادلة ديناميكية الدين في الأردن خلال الفترة (2019-2022)	48
(4-1)	تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين الين العام في البحرين خلال الفترة (2013-2018)	52
(5-1)	أهم متغيرات معادلة ديناميكية الدين في البحرين خلاف الفترة (2019-2022)	54
(6-1)	تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين الين العام في تونس خلال الفترة (2013-2018)	57
(7-1)	تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين العام في تونس خلال الفترة (2019-2022)	59
(8-1)	تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين الين العام في مصر خلال الفترة (2013-2018)	63

(9–1)	أهم متغيرات معادلة ديناميكية الدين العام في مصر خلال الفترة (2019–2022)	65
(1–2)	تطور أسعار برميل النفط من سنة 1996 إلى سنة 2001	94
(2–2)	الأسعار الفورية لسلة الأوبك لسنتي 2019– 2020	102
(1–3)	مساهمة حجم القطاع النفطي في الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة من 2000–2020	116
(2–3)	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004	120
(3–3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005–2009	122
(4–3)	مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010–2014	123
(5–3)	تطور مؤشر الدين العام للجزائر للفترة 2000–2020	128
(6–3)	الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات لدفع الدين الخارجي للفترة 2000 – 2008	130
(7–3)	مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر للفترة 2000 – 2008	135
(8–3)	مؤشر العجز الموازي للفترة 2000–2020	140
(9–3)	وضعية ملخصة لرصيد الخزينة العمومية انطلاقا من الرصيد الموازني للفترة 2000–2020	140
(10–3)	جدول تمويل عجز الخزينة العمومية بالنظر إلى مؤشر العجز الموازي للفترة 2000–2020	142
(11–3)	موارد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر للفترة 2000–2020	152
(12–3)	الاقتطاعات المنفذة من موجودات صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2000–2020	153

مقـدمــة

نظرا لكون النفط سلعة إستراتيجية في عدة صناعات فقد ارتبط اقتصاد بعض الدول به و أصبح يحظى باهتمام كبير في التجارة الخارجية لجميع دول العالم ، سواء المصدرة أو المستوردة له ، لتصبح أسعاره محل اهتمام الجميع ، ومحل تأثير عدة عوامل منها ما هو مرتبط بقوى السوق كالعرض والطلب ومنها ما هو خارج عن نطاقه ، مما جعل أسعاره تتميز بالتقلب وعدم الثبات نتيجة عدة صدمات نفطية تتعرض لها تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية لتنعكس هذه التقلبات على دورات الازدهار والكساد في معظم البلدان النفطية، فالتذبذبات الحادة التي شهدتها أسواق النفط الدولية مؤخرا عززت من دور السياسة المالية في امتصاص وتلطيف حدة هذه الصدمات وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط ، بما فيها الجزائر حيث كانت آخر هذه الصدمات التي عاشتها الجزائر الصدمة المزدوجة لانخفاض الطلب وانتشار وباء كورونا سنة 2020 وخلفت خسائر كبيرة جدا.

ولقد أصبح يرد على مسامعنا مصطلح الاستدامة المالية في الدول النامية سيما النفطية منها بعدما كان محصور على الدول المتقدمة فقط ، وذلك من خلال الاهتمام بتحليل وتقييم مؤشرات هذه الاستدامة وتحقيق متطلباتها ، ومدى ارتباطها باستدامة السياسات التنموية وسيرورتها على المدى الطويل.

وتعتبر الجزائر من ضمن الدول المنتجة و المصدرة للنفط ، ليبقى اقتصادها رهينة تغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق الدولية ، حيث يعتبر النفط المحرك الرئيسي لاقتصادها ونقطة انطلاق برامج حكوميتها، كونها من ضمن البلدان حديثة الاهتمام بالاستدامة في مجال السياسة المالية.

مما حتم على الحكومة الجزائرية انتهاج إستراتيجية محكمة لتخفيف كاهل الموازنة من تباعيات ديونها قصد تحقيق الاستدامة المالية ، لتكون الانطلاقة بالادخار الحكومي ، وذلك بإنشائها لصندوق ضبط الإيرادات بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، بعد الارتفاع الهام الذي شهدته أسعار النفط ، حيث أستخدمت مدخرات هذا الصندوق خلال الفترة من 2000 إلى 2005 وبصفة حصرية لتسديد أصول الدين الخارجي والتسديد المسبق للديون ، لتنجح الجزائر بذالك وتتخلص من مديونيتها الخارجية.

وعليه فإن دراسة متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط أصبح أمرا ذو أهمية بالغة، لإنجاح و إعطاء فعالية للسياسة المالية.

الإشكالية:

و من خلال ما سبق يتم صياغة الإشكالية كما يلي:

ما هي متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط؟

ويندرج ضمن هده الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

* ما هي الاستدامة المالية؟ ، وما هي مختلف مؤشراتها و أبعادها ؟.

* ما مدى تأثير الصدمات النفطية على الاستدامة المالية؟

* ما مدى تحققت الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تطور مؤشراتها ؟ .

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة المذكورة أعلاه ارتأينا إلى اعتماد مجموعة من الفرضيات يمكن حصرها فيما يلي:

* أصبح من الضروري تحليل مسار الاستدامة المالية ودراسة مؤشراتها ، لإعطاء فعالية للسياسة المالية و سيرورتها على المدى الطويل.

* يصعب توقع التقلبات المفاجئة والحادة في أسعار النفط لما لها من تأثير كبير على المدى المتوسط والطويل لاستمرارية الاستدامة المالية للدول المصدرة للنفط.

* لم تتحقق الاستدامة المالية في الجزائر رغم انتهاج عدة إجراءات لتحقيقها.

أهمية الدراسة

إن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية لها تأثير كبير على الاستدامة المالية للدول ذات الاقتصاديات النفطية كالجزائر مثلا ، وذلك لكون أن مواردها النفطية تحتل جزء لا يستهان به في إعداد موازناتها العامة ، و أن أي تخفيض لنفقاتها العمومية كإستجابة لحصر مواردها

المالية بنفس المستوى يصعب تنفيذها ، وذلك ما يجعل الحكومات في خيارات صعبة لضمان استدامة ماليتها العامة.

وعليه تعد أهمية دراسة الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط أمرا ذو أهمية بالغة وذلك من خلال معرفة متطلبات تحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل من اجل تجنب عجز موازني مستمر دون انخفاض إيراداتها جراء تقلبات أسعار النفط بفعل الصدمات النفطية، التي كان أخرها سنة 2020 ممثلة في الصدمة المزدوجة لانخفاض الطلب وانتشار وباء كورونا.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى معرفة متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط ، وذالك من أجل معرفة مدى ارتباط رصيد الموازنة والدين العام بالجباية النفطية ومحدودية الموارد الضريبية ، وذلك من خلال الوقوف على مختلف التغيرات التي عرفتها مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر ، كما يهدف أيضا إلى التطرق لأهم الإجراءات المنتهجة من طرف السلطات العليا للبلاد لضمان استدامة تمويل موازنة العامة و تعزيز الاستدامة المالية بالجزائر.

حدود الدراسة:

بخصوص الحدود الموضوعية للدراسة تمثلت في تحليل متطلبات تحقيق الاستدامة المالية بالنظر إلى تقلبات أسعار النفط ، أما عن الحد المكاني فكانت الجزائر ، أما عن النطاق الزمني للبحث ، فكان خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و 2020 ، كون أن هذه الفترة شهدت تقلبات حادة في أسعار النفط (من انخفاض أو ارتفاع) وتغيرات الدين العام (سواء الداخلي أو الخارجي) ، وعجوزات المستمرة في الموازنة خاصة بعد سنة 2014.

منهج الدراسة:

حاولنا الإجابة على جميع الأسئلة السابقة مع اختبار صحة الفرضيات المطروحة ، وذلك تماشيا مع متطلبات تحقيق الاستدامة المالية ، وذلك الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي

من خلال وصف وعرض الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2020 (كفترة للدراسة) لجميع مؤشرات الاستدامة المالية وتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية وكذا الإجراءات المنتهجة من طرف السلطات العليا للبلاد لتحقيق استدامة مالية ، انطلاقا من إحصائيات مدروسة سابقا.

الأدوات المستخدمة:

أما عن الأدوات المستخدمة خلال إعداد مذكرتنا هذه كانت من خلال جمع البيانات اللازمة من مختلف المصادر (مكتبية ، ملتقيات علمية (سواء كانت دولية أو وطنية) ، أطروحات دكتوراه ، مذكرات وتقارير ، جرائد رسمية للجمهورية الجزائرية).

الدراسات السابقة:

بغرض دعم وتعزيز هذه المذكرة، يمكننا استعراض لأهم ما جاءت به الدراسات السابقة في هذا الموضوع للاستفادة منها من جوانب محددة، و نذكر منها:

- **دراسة فتحي خن سنة 2017-2018:**

بعنوان (استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية، دراسة حالة الجزائر ، العربية السعودية ، النرويج) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1 ، حيث هدفت هذه الدراسة على توضيح العلاقة التي تربط بين إدارة الدين العام والاستدامة المالية ، وتوضيح الاستراتيجيات المنتهجة بشكل فعال ومستدام من اجل ادراة الديون ودراسة هيكل مؤشراته وما ترتب عنه من أثار في مجال الاستدامة المالية ، لتخرج هذه الدراسة بخلاصة تكمل في ضرورة الحفاظ على الملاءة المالية وذالك من خلال وضع استراتيجيات متوسطة المدى لإدارة الدين العام ، وكذا تحقيق مبدأ الإنصاف بين الأجيال وذالك بتجنب الجزائر من الوقوع في فخ المديونية الخارجية.

*** دراسة مراد بوعيشاوي للفترة الممتدة من 2000-2020:**

بعنوان (تحليل مسار الاستدامة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر للفترة 2000–2020)) ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة يحي فارس بالمدية ، حيث هدفت هذه الدراسة على توضيح انعكاسات تقلبات أسعار النفط (الصدمات النفطية المتتالية) على الاستدامة المالية في الجزائر و تميزها بالهشاشة جعل الجزائر في عجز موازني بلغ أعلي مستوياته ، و تزايد مؤشر الدين العام ، حتم على الحكومة على ضرورة انتهاج سياسات مالية لتصدي لهذه الصدمات،لتخرج هذه الدراسة بخلاصة تكمل في ضرورة الحفاظ على الملاءة المالية والإبقاء بإلتزماتها الحالية والمستقبلية من خلال قياس قدرة الدولة على الوفاء بها وتسوية نفقاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية ، وكذا تحقيق مبدأ الإنصاف بين الأجيال وذالك بتجنب الجزائر من الوقوع في فخ المديونية الخارجية من جديد.

ما يميز دراستنا الحالة عن الدراسات التي تم عرضها سابقا:

بعد استعراض لبعض الدراسات السابقة كعينة مشابهة لموضوع دراستنا هذا من خلال تطرقها لبعض العناصر ، يمكننا القول هنا أن الدراسات هذه بعضها ركز على إستراتيجية إدارة الدين العام فقط، في حين تجاهلت مؤشرات أخري مهمة لتحليل الاستدامة المالية وأخرى اهتمت بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية ، دون الاهتمام بمتطلبات ضمان استمرارية مالية الدولة ، ومدى القدرتها على تحمل العجز الموازني والدين العام ، حيث تناولنا من خلال دراستنا هذه بالتطرق إلى متطلبات الواجبة لتحقيق استدامة المالية في الجزائر على المدى المتوسط.

أما من خلال أهداف الدراسة ، تنوعت واختلفت أهدافها عن الدراسات السابقة، لتهدف دراستنا هذه بشكل أساسي إلى تقييم و تحليل متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط ، كما هدفت دراستنا أيضا إلى عرض وتحليل مختلف المجهودات التي قامت بها السلطات من اجل ضمان استدامة مالية ، وكذا تحقيق مبدأ الإنصاف بين الأجيال، وفي النهاية معرفة التحديات والخروج بمقترحات من شأنها تعزيز الاستدامة المالية في الجزائر.

أما فيما يخص منهج الدراسة ، يمكن القول أن دراستنا قد اشتركت مع الدراسات السابقة فيما يخص المنهج المطبق ، أي المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي ومنهج الإحصائي ، وهو ما يحتاجه متغيرات الموضوع بهدف وصفه وتحليله.

هيكلة الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فضول ، فكان الفصل الأول تحت عنوان مفاهيم الاستدامة المالية ونماذجها و مؤشراتها ومحدداتها ، حيث تم عرض التطور الفكري للاستدامة المالية وأبعادها وكذا مؤشرات ومحددات الاستدامة المالية لنختم هذا الفصل بالتطرق للاستدامة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط ، أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان النفط وتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية والصدمات التي تعرض لها ، وتم البدء بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية ، لننتقل إلى أهم الصدمات التي تعرضت لها أسعار النفط ، لنختم في الفصل الأخير تحت عنوان متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط وما هي الإجراءات المتخذة لذلك ، حيث تم عرض مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري وكذا تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تطور مؤشراتها ، وما هي الإجراءات المتخذة لتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر و ما هي متطلبات ذلك.

وأخيرا وبعد دراسة مختلف جوانب هذه المذكرة ، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وعلى أساسها تم اقتراح جملة من الاقتراحات ، تضمنتها خاتمة بحثنا هذا.

الفصل الأول

مفاهيم الاستدامة المالية ونماذجها ومؤشراتها ومحدداتها

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية لكافة بلدان العالم مهما كان حجم تطورها وتقدمها و اختلاف طبيعة توجهاتها الاقتصادية ، وذلك بسبب دورها الفعال على مستوى الاقتصاد الكلي ، حيث شهدت الفترة الأخيرة اهتماما كبيرا للعديد من الدول بتحليل نتائج السياسة المالية وتقييم أثرها على الوضع المالي ، لاسيما مع بروز وظهور وتطور ظاهرة عجز الموازنة العامة وتزايد الدين العام لدى أغلب دول العالم سواء متقدمة منها أو نامية لذا اتجهت معظم الأدبيات المالية إلى دراسة أثر العجز الموازني والدين العام في الاستدامة المالية وتقييم مدى قدرة الدولة على ملاحظة التيار العام والوفاء بإلالتزمات المالية، والجزائر كغيرها من بلدان العالم حاولت أن تعطي لموضوع الاستدامة المالية الاهتمام اللازم بما يضمن تقليص وامتصاص حدة الصدمات النفطية (**باعتبار النفط المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري**) وتحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي المحكم ومن أجل ذلك ظهرت بعض الإصلاحات تهدف إلى العودة بالمالية العامة إلى مستويات قابلة للاستمرار بارتكازها على مبادئ جديدة.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى الاستدامة المالية ، نماذجها ، ومؤشراتها ، ومحدداتها وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، و تكون بداية بالمبحث الأول تحت عنوان التطور الفكري والمفاهيمي للاستدامة المالية وأبعادها ، وتم خلاله عرض مفهوم الاستدامة المالية وأهدافها ، وكذا أهم العوامل المؤثرة فيها و كذا التطور الفكري لها عبر مختلف المدارس (**الكلاسيكية، النيوكلاسيكية ، النقدية**) ، وبعدها انتقلنا إلى المبحث الثاني تحت عنوان مؤشرات و محددات وأبعاد الاستدامة المالية حيث سنعرض فيه مختلف المؤشرات للاستدامة المالية ، منها ما هو **قبل الحدوث و منها ما هو بعد الحدوث** وكذا محددات تحقيق الاستدامة المالية ونماذج قياسها ، وختمنا فصلنا هذا بمبحث أخير تحت عنوان الاستدامة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط ، أخذين بعين الاعتبار تقييم الاستدامة المالية في بعض الدول العربية مثل: (الأردن، البحرين، تونس ، مصر).

المبحث الأول: التطور الفكري والمفاهيمي للاستدامة المالية وأبعادها

إن دراسة التطور الفكري للاستدامة المالية، يتضح أن أولى خطواتها كانت بدءا من الكلاسيك الذين أكدوا على ضرورة الحفاظ الدائم على توازن الموازنة ، ومن ثم توجه النيوكلاسيكي الذي إرتكز على مبدأ التوقعات الرشيدة ، وصولا إلى الفكر الكينزي الذي كان على خلاف الكلاسيك وذلك بتأكيده على أهمية دور الدولة، وأن الحكومة رشيدة يمكنها توجه الدين العام ليأتي بعد ذلك النقديون وعلى رأسهم ملتون فردمان الذي هاجم الفكر الكينزي وعارض مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأرجع المشاكل الاقتصادية إلى إتباع السياسات الكينزية التي ترتب عليها زيادة الإنفاق العام وتزايد العجز في الموازنة والدين العام ، وقد أكد فريدمان على دور النقود والسياسة النقدية في إحداث التوازن و سنتطرق بالتفصيل إلى كل هذا في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية وأهدافها

أصبحت الاستدامة المالية من أهم المواضيع التي بدأت بالانتشار منذ منتصف الثمانينات من القرن المنصرم في الكثير من البحوث والدراسات ، وقد أصبحت استدامة السياسة المالية من أكثر المواضيع جدلا لأنها تعبر عن تحديات مستقبلية التي بمكن أن تواجهها المالية العامة للدولة نتيجة لتصاعد مستويات العجز في الموازنة والدين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام .

ولا يوجد اتفاق أكاديمي موحد يعرف الاستدامة المالية ، ويمكن تعريفها بشكل عام على أنها تلك الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق و الإيرادات على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية ، إلا انه يمكن أن تربط بعض مفاهيم الاستدامة المالية بين تعريف الاستدامة والقيد الزمني للموازنة ، كما تتجه مفاهيم أخرى إلى اعتماد قواعد المالية العامة في تحديد ماهية الاستدامة المالية.

وتعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين أو تحديد نسبة معينة يتم استهدافها.

ويتفق جميعا على أن الشرط الأساسي لضمان استدامة مالية تتمثل في تقييم مدى قدرة الدولة على استمرارها في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة ، وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون تعرضها لحالات تعثر مالي عن السداد وفيما يلي سنعرض أهم المفاهيم الأساسية للاستدامة المالية:

الفرع الأول: أهم المفاهيم الأساسية للاستدامة المالية:

سنتطرق إلى أهم المفاهيم التي أعطيت للاستدامة المالية يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: الاستدامة المالية هي قدرة السلطات المالية على توفير المال العام بصورة دائمة ومستمرة، وعلى نحو واف تستطيع خلاله الحكومة المضي قدماً في الإنفاق على الخدمات العامة والإيفاء بإلتزاماتها المالية في التوازن بين الإيرادات والنفقات على مختلف الالتزامات المالية العمومية على الخدمات المقدمة للمجتمع ، و يعد أمرا ً ضروريا، لاسيما حينما تكون مخاطر التعرض إلى الصدمات (سواء الداخلية أو الخارجية) عالية والتي قد تفضي إلى اللجوء أكثر للاقتراض وزيادة مستويات من الدين العام غير قابلة للاستدامة [1]

ثانيا: الاستدامة المالية هي الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق العام وسياسات الإيرادات الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس، أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية[2].

إذن فالاستدامة المالية لا تتوقف عند قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية فقط ، وإنما تتجسد أيضا من خلال قدرتها على الحفاظ على حالة الاستقرار الكفء للاقتصاد ، بعيدا عن الأزمات، والتقلبات والاضطرابات المالية والاقتصادية المختلفة.

---

[1] فتحي خن ، إستراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية دراسة حالة الجزائر ، العربية السعودية، النرويج ، أطروحة دكتوراه في أعمال و التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 2017-2018 ، ص 72

[2] نفس مرجع سابق ، ص 72.

ثالثا: الاستدامة المالية هي انعكاس للآثار المستقبلية للسياسات المالية الحالية على الاقتصاد أو هي سمة من السمات ألأساسية لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، أو هي مقياس لتقييم الآثار الاجتماعية والسياسية و المالية للسياسات المالية الحالية و المستقبلية، ووفق هذا المفهوم للاستدامة المالية فإن الحكومة مسؤولة عن كل الآثار السلبية المستقبلية للسياسات المالية المنتهجة حاليا من طرفها[1].

رابعا: الاستدامة المالية حسب دليل شفافية المالية العامة

" تعتبر مجموعة من السياسات المالية مستدامة إذا كانت الجهة المقترضة قادرة على خدمة دينها دون إدخال أي تعديل كبير غير متوقع في التوازن بين الدخل والإنفاق"

فتحقيق الاستدامة المالية هو أحد الأهداف الرئيسية التي يتم الاسترشاد بها، لرسم السياسة المالية العامة للدولة في إعداد ميزانيتها العامة، رغم اتصافها بمبدأ السنوية في إعدادها ، إلا أنه من الواجب عند وضع الميزانية العامة مراعاة الأهداف العامة للسياسة المالية العامة واستدامتها على المدى الطويل[2].

ويمكن إعتبار أن السياسة المالية العامة مستدامة بتوقف حجم تدفق الإيرادات العامة المستقبلية للدولة ، وحجم إنفاقها العام، حيث يتميز كلاهما بدرجة عالية من عدم اليقين خاصة في الدول التي تعتمد ميزانيتها العامة على العوائد المالية المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية (مثل الجزائر) ، كون أن إيرادات الموارد الطبيعية ، كالنفط والغاز تتصف بتذبذب وتقلب وصدمات في أسعارها، وعدم اليقين بسبب مميزات سوقها العالمي (وهو ما يعرفه التعريف اللاحق للاستدامة المالية).

[1] فتحي خن ، مرجع سابق ، ص 74.

[2] Sturm.M&Gurtner.F& Gonzalez .J, Fiscal policy challenges in oil-exporting countries a review of key iss (Occasional paper series **104**).Frankfurt/Main: ECB.2009. P: 18

خامسا: الاستدامة المالية في ظل الدول المصدرة للنفط

تعرف الاستدامة المالية على أنها قدرة الحكومة على ضمان نفس القدرة من الخدمات العامة، أو توفر نفس مستوى الإنفاق العام الحالي، في فترة ما بعد نضوب النفط دون اللجوء إلى التمويل بالعجز للإنفاق العام[1]

و رغم انتشار هذا المصطلح على نطاق واسع لا يوجد تعريف محدد بين الاقتصاديون ، إذ عرفها (Blanchard) على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فالدين لا يعتبر مشكلة طالما لا يؤثر سلبا على نمو الاقتصادي في بلد ، أي أن الحكومة تستطيع أن توظف الأموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود إيجابي حقيقي على الناتج المحلي الإجمالي ، و يساهم ذالك في تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج و يساعد في عملية الاستدامة الاقتصادية وحتى لو كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة، أما إذا استخدمت الأموال المقترضة لتغطية النفقات الجارية كالرواتب ومعاشات التقاعد، فإن الدين العام لا يعتبر مستداماً، حتى ولو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة.

سادسا: الاستدامة المالية ، فقد ربط (2007) Yilmaz akyuz الدين العام بالدخل القومي وحدد بأن مفهوم الاستدامة المالية يعتمد على فكرة أن الدين العام لا يمكن أن يستمر في النمو مقارنة بالدخل القومي لأن هذا سيتطلب من الحكومات زيادة الضرائب باستمرار أو تقليل الإنفاق على السلع و الخدمات[2].

وقد أوضح (1992)Eric Jondeau أن السياسة المالية تكون مستدامة إذا كانت الدولة قادرة على سداد ديونها المستقبلية وضمان عدم نموها بنسب مفرطة[3].

---

1 فتحي خن ، مرجع سابق ، ص 74

2 Yilmaz Akyuz 2007 Debt sustainability in emerging markets : Acritical Appraisal Economic and social affairs, DESA Workig paper.p6 et 7

3 Eric Jondeau 1992 .La Soutenabilité de la politique budgétaire ,Économie et prévision.p08

بينما بين Wilcox (1989) أن السياسة المالية الأمريكية تنتهك قيود الموازنة المؤقتة ويعتبر أن السياسة المالية تكون مستدامة إذا تعاقبت كل من الديون العامة و العجوزات الأمر الذي يضمن تحقيق دائم لقيد الموازنة العامة للدول[1] .

وحسب Dimitrios Paparas and christian Richter (2012) فإنه لا يوجد تعريف مقبول عالميا للسياسة المستدامة ، ولكن مع ذلك يتفق الاقتصاديون على أن السياسة المالية مقيدة بالحاجة إلى تمويل لعجز ، فإذا تمكنت من الاقتراض دون حدود وتمويل الفائدة على الديون عن طريق الاقتراض الإضافي ، فسيكون أي نمط من العجز مستداما ومع ذلك تفي حكومات بحدود مقدار ما يمكن أن تقترضه من الأسواق المالية وخرق قيود الموازنة المؤقتة ، أي أن السياسة المالية لا يمكن أن تستمر طويلا لان نسبة الديون سترتفع بمرور الوقت بوتيرة أسرع من وتيرة النمو الاقتصادي.

سابعا: ويعرف صندوق النقد الدولي مفهوم الاستدامة المالية:

على أنها الوضعية التي يكون فيها المقترض قادر على خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغيرات جوهرية في ميزان النفقات والإيرادات مستقبلا، وعرفت اللجنة الأوربية مفهوم الاستدامة المالية بأنها تعكس قدرة الحكومة على تحمل العبء المالي لديونها في المستقبل ، فالسياسة المالية ليست مستدامة إذا كانت تنطوي على تراكم مفرط للديون وخدماته على مر الزمن[2]

أما ستار STURM ، غارتنر GURTNER و ألاغر ALEGER فأعطوا تعريفا للاستدامة خاصة بالدول المصدرة للنفط ، بوصفهم انه لكي تكون السياسة المالية مستدامة في الدول المصدرة للنفط هو أن تضمن هذه الأخيرة في فترة ما بعد النفط نفس الكمية من السلع العامة أو الإنفاق العام كما كان الحال في زمن النفط ، دون اللجوء إلى تمويل الميزانية بالعجز ، وقد فرقوا بين الاستدامة المالية والعدالة ما بين الأجيال ، فإذا تم تعويض

[1] D Wilcox . 1989 .The Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present Value Borrowing Constraint Journal of Money, Credit and Banking. p292-293

[2] رابح أوكيل ، مختار عصماني ، تقييم الاستدامة المالية في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20 / العدد 01 ، ديسمبر 2020 ، ص 322

الإيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية هذا يضمن الاستدامة المالية وليس بالضرورة العدالة ما بين الأجيال .

وهناك عدة تعاريف للاستدامة المالية أكثر دقة نميز بين:

- **المقدرة على تسديد الديون:** أي أن الحكومة توصف بأنها قادرة على الوفاء بديونها إذا استطاعت عمل ذلك من خلال الفائض المستقبلي خلال فترة زمنية طويلة الأمد.
- **الاستدامة:** تعود بمقدرة الحكومة في ظل السياسات الحالية على تحقيق نسبة دين مقدرة سلفا في أفق زمني محدد[1]

الفرع الثاني: قواعد الاستدامة المالية

يمكن أن نشير إلى قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق استدامة مالية للدولة فيما يلي[2]:

1- القاعدة الذهبية: بمقتضى هذه القاعدة لا يتم اللجوء إلى الاقتراض إلا في حالة تمويل نفقات استثمارية بينما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية.

2-قاعدة توازن الموازنة: تشترط هذه القاعدة أن يكون عجز الموازنة ناتج عن ظروف استثنائية يزول بزوالها وبالتالي لا يعتبر تحقيق تعادل للموازنة شرطا في أوقات الركود على أن الموازنة في حالة توازن خلال دورات اقتصادية ومن ثمة توجه الفوائض المالية إلى تحقيق في أوقات الرواج الاقتصادي إلى تمويل العجز المحقق في سنوات الركود الاقتصادي.

3- قواعد موازنة مرنة: يسمح للحكومة في ظل هذه القواعد بتحقيق عجز مؤقت في موازنة في حدود معينة مع توضيح أسباب العجز المؤقت والإطار الزمني الذي يتم من خلال العودة مرة أخرى إلى وضع توازني في الموازنة العامة.

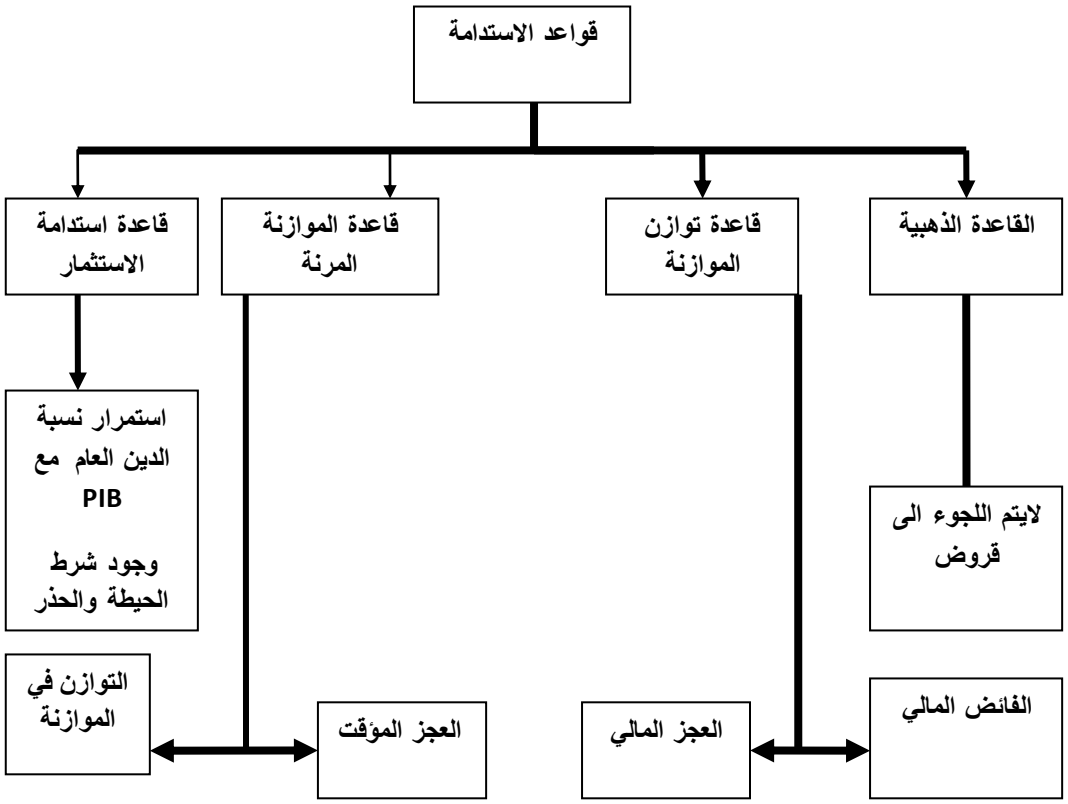
---

[1] رابح أوكيل ، مختار عصماني ، مرجع سابق ، ص 400.

[2] عادل صبحي ، عبد القادر الباشا ، أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة، مجلة دنانير، العدد13 ، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، 2018 ، ص 564- 565.

4- قاعدة استدامة الاستثمار: تشترط هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية وتتحدد هذه النسبة وفقا لعدة محددات و متغيرات و تختلف من دولة لأخرى[1]،

الشكل (1-1): قواعد للاستدامة المالية



المصدر: حسن احمد صالح كاضم، **2016**، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية و الاستدامة المالية في العراق للمدة 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة، العدد 94، المجلد22، ص 430.

الفرع الثالث: أهداف الاستدامة المالية:

تتجسد أهداف الاستدامة المالية في العناصر التالية[2]:

1 مراد بوعيشاوي ، تحليل مسار الاستدامة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2020)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحيى فارس بالمدية ، الجزائر، 2022-2023 ، ص 10

[2] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 11

1-زيادة الكفاءة في التمويل العام: أي ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية الإجمالية للحكومة وسداد التزاماتها بأقل تكلفة على المدار المتوسط والبعيد وبدرجة مخاطرة ملائمة وفي الوقت المناسب.

2- **الاستمرار في سياسات النفقات والإيرادات الحالية:** أي تعزيز قدرة الحكومة على نحو يضمن عدم اضطرارها للتوقف عن خدمة ديونها، والتعرض لمخاطر تختلف عن السداد.

3- **تحقيق الرفاهية الاجتماعية:** عدم استدامة مالية يضعف قدرة الدول على تقديم نفس مستوى من الخدمات العامة في المستقبل ، مثال ذلك: الاستدامة المالية في منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تمتاز بمنظور بعيد المدى يهدف للاستعداد للمستقبل من خلال نوعية القطاعات الحكومة إلى ضرورة العمل العقلاني للحفاظ على رفاه الاقتصادي للأجيال القادمة.

4- **تجسيد مبدأ الإنصاف بين الأجيال في الأعباء والعوائد المالية:** أي عدم تحمل الأجيال المستقبلية أعباء مالية، ناتجة عن قرارات أنية، لم يشاركوا في اتخاذها ، ويمكن أن يستفيدوا منها، إذن فيجب عدم السعي لتحقيق الاستدامة المالية ، مراعاة ضمان الإنصاف بين الأجيال ، لان إذا تم استبدال عائدات النفط بعائدات ضريبية هذا من شأنه ضمان استدامة مالية ، لكن ليس بالضرورة تحقيق المساواة بين الأجيال.

المطلب الثاني: أهم العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية وأبعادها

و من خلال هذا المطلب يمكننا التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية وفق ما يلي[1]:

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية

1- سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة من العوامل الاقتصادية الذي يمارس تأثيره بصورة مباشرة على الاستدامة المالية ، إذ يرتبط كلا من سعر الفائدة والاستدامة المالية بعلاقة عكسية مباشرة ناشئة عن حقيقة أن ارتفاع أسعار الفائدة يعني انخفاض في قدرة بلد على إصدار

[1] عمور هشام محمد ، عماد حسن الحسين، 2016 ، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25 كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ص 10.

الديون نظرا لارتفاع تكاليف هذه الديون ، سواء كانت هذه الديون داخلية أو خارجية ، الأمر الذي يعني تحمل الدولة لأعباء مالية إضافية في مجال خدمة هذه الديون وهذا ما يؤثر سلبا على الاستدامة المالية ، وان سعر الفائدة يخضع لعاملين أساسيين وهما: الادخار الخاص والاستثمار الخاص ، إذ يتأثر سعر الفائدة سلبا بالادخار الخاص والذي بدوره يعتمد على قرارات الأفراد في الادخار أو الاستهلاك ، وكذلك يتأثر سعر الفائدة إيجابا بالطلب على الاستثمار الخاص و الذي يخضع بدوره إلى مقدار الاستثمار الأجنبي المرتبط بقرارات الاستثمار الأجنبي في أي بلد من جهة أخرى.

2- **معدل النمو الاقتصادي:** يعد من أهداف السياسة الاقتصادية في مختلف سياسات حكومية لدول العالم سواء متقدمة منها أو نامية، إذ يعد احد الشروط الضرورية لتحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي معقولة مرتبط بتوفر مجموعة من العوامل الجوهرية في مجتمع تعد بمثابة مناخ ملائم لتطويره.

وفي ضوء ذلك يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو الاقتصادي على رفع الدخل ومن ثمى زيادة حصيلة الضريبة وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الإيرادات العامة من جهة ، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة أخرى ، والأمر الذي يعنى عدم الحاجة إلى الإنفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبا ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الاتجاه نحو الاستدامة المالية ، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي والذي يخضع إلى مجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للاستثمار الحكومي، والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص[1].

3- **الدين العام وخدمة الدين (الداخلي و الخارجي):** إن سياسات الإنفاق والاستدانة التي تطبقها الدولة لابد أن تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطرار الدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها أو إعلان إفلاسها، ويعني ذلك أن الدين العام مستدام ، هو الدين الذي تتمكن

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 13

الدولة من خدمته على نحو يسير نسبيا، ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة تعثر في خدمة الديون.

ولكي يكون الدين العام للدولة مستداما ، لابد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى حسب قوة الهيكل المالي للدولة ، وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه مرتكز على ديون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل ، فالدين العام يكون غير مستدام على المدى القصير إذا كانت نسبة الديون القصيرة الأجل إلى إجمالي الدين القائم على الدولة كبيرة إذا تجاوزت نسبة 60 % بالنسبة للدول متقدمة ، ونسبة 50 % بالنسبة للدول نامية ، وقد تضطر الدول للاقتراض من أجل خدمة الدين ، لكن في الوقت نفسه قد يكون مستداما على المدى الطويل ، والعكس صحيح ، وهناك بشكل عام خلاف حول تعيين هذا مدى زمني بين قصير و طويل الأجل ، وكذلك تعتمد الاستدامة المالية على هيكل ملكية الدين من حيث كونه مملوكا للدائنين في الداخل (دين داخلي) أو الخارج (دين خارجي) ، إذا غالبا ما تكون خدمة نوع الأول من الدين أسهل بشكل كبير من خدمة النوع الثاني ، لأنها تعتمد على التسديد بالعملة الوطنية ، فضلا عن قدرة الدولة في تغيير شروط الدين إن أمكنها ذلك بينما الدين الخارجي يرتكز في تسديده على العملة الصعبة إضافة إلى صعوبة تغيير شروط الدين[1].

الفرع الثاني: أبعاد الاستدامة المالية

احتفظ مصطلح الاستدامة المالية ببعده الأصلي كمقياس للملاءة المالية للحكومة ، ولكنه اكتسب مع تطور مفهوم الاستدامة المالية عدة أبعاد تتعلق بالحكومات التي لا تجد صعوبة في الوفاء بإلتزماتها الحالية ، أين يركز تحليل استدامة مالية في أبعاد أخرى على الظروف المالية التي قد تؤخر النمو الاقتصادي (retard économic growth)، وأسباب عدم استقرار الأعباء الضريبية ، والتوجه نحو نقل أعباء الدين العام للأجيال القادمة من دافعي

[1] نفس مرجع سابق ، ص 14

الضرائب وتحميلها تكاليف ضخمة في المستقبل[1] ، وتتجسد في زيادة الضرائب وخفض الإعانات التي تقدمها الحكومة، وارتفاع معدلات التضخم وزيادة مخاطر وقوع الأزمة المالية إضافة إلى البعد المتعلق بتجسيد مبدأ الإنصاف بين الأجيال، حيث تتلخص أبعاد الاستدامة المالية في أربع أبعاد رئيسية التالية:

1- الملاءة الحكومية : تتجسد في قدرة الحكومة على تمويل الالتزامات والدين الحالية والمحتملة في المستقبل ، فعدم توفر ملاءة مالية يمكن أن تخلق مشكل مالي في أي بلد

يفرط في الاعتماد على الديون، و أضمن طريقة للحفاظ على ملاءة حكومية هو توليد إيرادات ضريبية إضافية كافية لتغطية زيادة متوقعة في الإنفاق العام الدافع للنمو[2].

2- استقرار الضرائب: تتجسد استقرار الضرائب في قدرة الحكومة على تمويل الالتزامات المستقبلية دون زيادة العبئ الضريبي، وذلك من خلال تحقيق توازن الميزانية على المدى المتوسط لدرجة معقولة من الاستقرار في العبء الضريبي الكلي الذي يمثل احد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الاستدامة المالية[3] ، لذلك من توازن قدرة تحصيل الضريبة للحكومة الآن و في المستقبل.

و لو درسنا العلاقة المتبادلة بين مستويات ضرائب وحجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، نأخذ بعين الاعتبار احتمال أن رفع في معدلات ضرائب قد يكون له اثر عكسي على حجم وعاء التحصيل الضريبي ، وتم خفض حجم الإيرادات العمومية ، مما أدى ارتفاع حجم الاستعانة بالدين العام ، و إبقاء معدلات النمو الاقتصادي يزيد في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، مما قد يفضى إلى وضع غير مستدام ماليا.

[1] Allen Schick. Sustainable Budget Policy: Concepts and Approaches. OECD JOURNAL ON BUDGETING. Volume 5 – No. 1.OECD 2005. P:109-110

[2] Allen Schick. Op .cit .P:111-113

[3] Op .cit .P:112

إضافية إلى ذلك ، فإن مخاطر رفع من الأعباء الضريبية في المستقبل للاستعاب ضغوط الإنفاق قد يفضى إلى وضع مالي غير مستدام ، لان المسار المتوقع للإنفاق سيجبر الحكومة إما على ضرائب أعلى أو الاستعانة بدين اكبر في المستقبل[1]

مثال ذلك: دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD ، الحفاظ على حجم العبئ الضريبي أو عند أو بالقرب من المستويات الحالية أصبح هدف مهيمن للسياسة المالية.

3-الإنصاف بين الأجيال: يكمل مفهوم الإنصاف بين الأجيال في قدرة الحكومة على توفير المزايا الصافية للأجيال القادمة بشكل لا يقل عن مزايا مالية صافية مقدمة للأجيال الحالية حيث توصف سياسة مالية بالمستدامة عندما تكون الأعباء الضريبية ومزايا الإنفاق منصفة ما بين الأجيال.

فتحقق الاستدامة المالية يعزز العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال من جهة ، ويضمن للأجيال القادمة من دافعي الضرائب أن لا يواجهوا فاتورة لا يمكن السيطرة عليها ، ناتجة عن خدمات حكومية مقدمة للجيل الحالي[2].

و وفق هدا المنظور فإنه ليس من الإنصاف أن تتحمل فوائد مالية للدين العام (الأعباء) فئة عمرية واحدة ، ومثال دلك: تقرير المالية العامة للمدى الطويل في بريطانيا ، حيث تعلن بريطانيا أن الهدف الأساسي للسياسة المالية هي ضمان الإنفاق والضرائب يؤثران بشكل منصف على الأجيال المتعاقبة[3] ، لكن في الواقع العملي صناع السياسات المالية والميزانيات العامة يجدون صعوبة كبيرة في تجسيد العدالة بين المستفيدين ودافعي الضرائب في الجيل الحالي ، وهذا ما يجعل من الصعب التفكير في قضايا الإنصاف بين الأجيال (الإنصاف بين أولائك الذين ولدوا حديثا ، و أولائك هم في عمر الشيخوخة).

[1] Allen Schick. Op .cit .P:112

[2] فتحي خن ، مرجع سابق ، ص 82.

[3] نفس مرجع سابق ، ص 82.

4- استمرار النمو الاقتصادي: يقصد باستقرار النمو الاقتصادي قدرة الحكومة على استدامة النمو الاقتصادي على مدى فترة مسندة ، فأفضل طريقة للحكومة لأجل تلبية الالتزامات المستقبلية هو وجود اقتصاد قوي يمد الحكومة بإيرادات إضافية من عوائد النمو الاقتصادي[1].

فالاستدامة المالية إذن تتلخص في الحالة التي يكون فيها الدين العام مقبول يهدف إلى تغطية عجز مالي مطلوب لأجل تمويل نمو مستهدف ومرغوب، مثال ذلك : تحقيق النمو المستدام هو احد البنود الرئيسية لمعاهدة الاستقرار و النمو للاتحاد الأوربي (SGP) التي تلزم دول منظمة اليورو أن تكون اختلالات الميزانية أقل من 3 % من الناتج المحلي الإجمالي والدين الإجمالي اقل من 60 % ، هذه الحدود وضعت لكون أن نمو لن يكون مستداما إذا تجاوز العجز والدين العام هذه المعايير ، لذلك فالمفهوم الموسع للاستدامة المالية يشمل فكرة أن الحكومات يجب أن تدبر شؤونها المالية بحكمة لضمان نمو في المستقبل ، تماشيا مع هذا المبدأ ، الهدف المالي على المدى الطويل للحكومة البريطانية هو ضمان استدامة المالية العامة بواسطة المساهمة في إيجاد بيئة مستقرة تعزز النمو الاقتصادي[2]، وفيما يلي الشكل الأتي يمثل الأبعاد الأربع للاستدامة المالية:

الشكل (2-1): أبعاد الاستدامة المالية



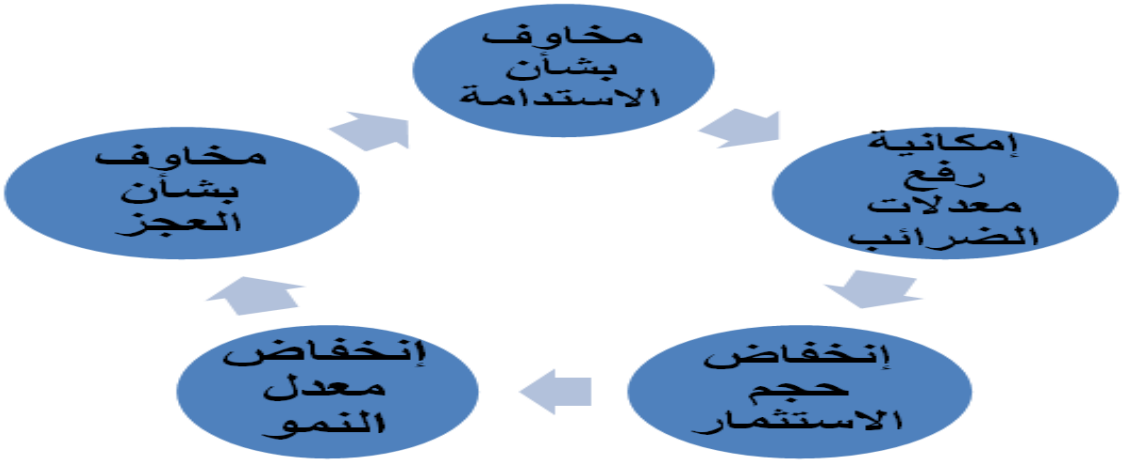
المصدر: فتحي خن ، إستراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية دراسة حالة الجزائر ، العربية السعودية، النرويج ، أطروحة دكتوراه في أعمال و التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 2017-2018 ، ص 84

[1] فتحي خن ،مرجع سابق ، ص 83.

[2] مرجع سبق ذكره ، ص 83.

رغم أن هذه الأبعاد الأربعة تظهر منفصلة لآجل التحليل فقط ، إلا أنها في الواقع تتداخل فيما بينها ، ولكن من المفيد استخلاص أثارها عن طريق دراسة كل واحد على حدا **مثال:** يوضح هذا التمثيل التخطيطي أدناه حلقة مفرغة تبين مدى تداخل و تفاعل الأبعاد الأربعة للاستدامة المالية فيما بينها.

الشكل (3-1): حلقة مفرغة لتفاعل أبعاد الاستدامة المالية



المصدر: فتحي خن ، إستراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية دراسة حالة الجزائر ، العربية السعودية، النرويج ، أطروحة دكتوراه في أعمال و التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 2017-2018 ، ص 84

المطلب الثالث: التطور الفكري للاستدامة المالية عند مختلف المدارس (المدرسة الكلاسيكية،و النيوكلاسيكية، والنقدية)

الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية والاستدامة المالية: لقد أكدت المدرسة الكلاسيكية على ضرورة الحفاظ على التوازن الدائم للموازنة العامة بمعني قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية بصفة دائمة ، وهو ما يعني تحقيق استدامة مالية ، وذلك في ضوء عدد محددات هي كما يلي[1]:

[1] وحيد عبد الرحمان بانافع و عبد العزيز عبد المجيد علي،2016 ، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية ، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العددان 74،75، ص 185

- المكافئ الريكاردي (Ricardian Equivalence theorem).
- عدم التمويل البونزي (No ponzi Games).
- القيد الزمني للموازنة العامة (intertemporal budger constraint)

1- **المكافئ الريكاردي (Ricardian Equivalence theorem):** ترجع هذه النظرية إلى دايفيد ريكاردو (david ricardo) (1772-1823) والتي عرضها روبرت بارو (Robert barro) سنة 1970 ، وتتبنى النظرية الريكاردية المنطق الاستشرافي للمستهلكين ، ويقصد به أن المستهلك يدرك أن الاقتراض الحكومي اليوم (تمويل عجز الموازنة بالدين) يعنى زيادة الضرائب غدا، حيث إعتقد ريكاردو أنه عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بالدين العام، حينئذ يقوم المستهلك بادخار زيادة في الدخل المتاح حتى يتمكن من تسديد الضرائب المتوقعة في المستقبل ، وهذه الزيادة في الادخار الخاص تعوض التناقص الذي حدث في الادخار العام ، المتولد عن تناقص الإيرادات الضريبية وهذا الأمر لا يزيد من دخل المستهلك الدائم ولا من استهلاكه، وعليه فإذا كان المستهلكون مستشرفين لأفاق مستقبلهم ، فإن ضرائب مستقبل تعاد ضرائب اليوم وبطريقة أخرى فإن نقص الادخار الحكومي (عجز الموازنة الحالي) يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص ، وبالتالي لا يتغير الادخار القومي ، لذا فإن إحلال العجز في الموازنة بالدين ما هو إلا ترحيل أو تغيير توقيت فرض الضرائب ، لذا فأثرهما متكافئ في الاقتصاد.

إذن المكافئ الريكاردي يؤكد على أن تمويل الإنفاق الحكومي من الضرائب الحالية أو الضرائب المستقبلية سيكون له تأثيرات مكافئة على الاقتصاد الكلي ، وهذا يعنى أن محاولات تحفيز الاقتصاد عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الممول بالديون لن تكون فعالة لان المستثمرين و المستهلكين يدركون أنه سيعين دفع الدين في نهاية المطاف في شكل ضرائب مستقبلية.

2- عدم التمويل البونزي (No ponzi Games): تعود كلمة بونزي إلى شارلز بونزي (بالايطالية carlo ponzi) واحد من اكبر المحتالين في التاريخ الأمريكي وكان أول من أنشأ طريقة الاحتيال الشهيرة بـ " سلسلة بونزي " أو هرمية الوهمية أو حتى دالة بونزي ، حيث عمل بونزي أثناء وجوده في كندا عند أحد الايطاليين والدي كان يمتلك بنكا للاستثمار العقاري ، لكن سرعان ما أعلن إفلاسه بعد ما تراكمت عليه الديون ، اكتشف بونزي أول

درس له في الاحتيال بشكل واسع بحيث كان مواطنه يغطي الفائدة الكبيرة 6 % التي كان يدفعها لزبائنه وليس من فوائد البنك كما كان يزعم وإنما من نقود المدخرين الجدد نفسها ليوهم أن البنك يحقق أرباحا فتزيد ثقة العملاء به وتزيد معها مدخراتهم ، رغم أن الأصول العقارية في دلك الوقت كانت ادني مستوياتها وسرعان ما تسارعت الأمور اكتشفت الخدعة واضطر صاحب البنك للهروب إلى المكسيك.

ومنه أصبح يستخدم مصطلح عدم التمويل البونزي في الاقتصاد ، نسبة إلى بونزي في بقائه يقترض لسداد المديونية القديمة ، مما جعله يدخل في حلقة مفرغة من الديون ، ومن هنا أستخدم توصيف هذا السلوك في الأدبيات التالية ، وبإقتراض رشادة الحكومة ، فإن سلوكها عند الاقتراض لا يماثل المنهج البونزي ، وبالتالي فإن الدين العام سيؤول إلى الصفر مستقبلا.

3- القيد الزمني للموازنة العامة (intertemporal budger constraint): استمد تطبيق القيد الزمني للموازنة العامة من نظرية تعظيم سلوك المستهلك وقدم هاملين وفلافين وآخرون اختبارات تطبيقية لتحديد وضع الاستدامة المالية باستخدام القيد الزمني للموازنة العامة[1] ، وبإعتبار تشابه سلوك الحكومي مع سلوك الأفراد ، لذا يجب أن تعمل الحكومة على تعظيم منفعتها في ظل قيد الدخل (مصدري الدخل هما : الضرائب **T** أو إصدار السندات **B**) ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أولا: بإفتراض أن الحكومة بدأت أنشطتها بدون دين سابق ، وفي الفترة t1 قامت بإنفاق حكومي G1 وإصدار سندات B1 وبالتالي فإن إجمالي الإنفاق الحكومي في ظل قيد الموازنة يصبح وفق المعادلة التالية:

$$G1 = T1 + B$$

وفي الفترة التالية يكون قيد الموازنة $Gt + (1 + r) Bt-1 = Tt + Bt$ أي أن السندات المصدرة في الفترة السابقة سيتم دفعها ألان إضافة إلى فائدة r وتوصل إلى أن سياسة الإنفاق الحكومي مقيد بحدود إيراداتها الضريبية ، لذا يجب أن تتساوى القيمة الحالية

[1] Alexis Cruz-Rodríguez,2014 . «Assessing Fiscal Sustainability in Some Selected Countries,» Theoretical and Applied Economics, vol. 18, no. 6 p. 7-22

للانفقات الحكومي مع القيمة الحالية لإيراداتها الضريبية، وعليه أخذ الفكر الكلاسيكي اتجاها معارضا للدين العام، ولم تلق سياسة التمويل بالعجز قبولا لديهم لأنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة و مزيد من الضرائب مستقبلا لمواجهة أعباء الدين ، علاوة على أن التدخل الحكومي يخل بالاستقرار ، وتدخل الدولة مجرد تحصيل للأموال من مجموعة من أفراد المجتمع (في صورة إيرادات عامة من طريق الضرائب) ثم تحويلها إلى مجموعة في إنفاق عام، الأمر الذي يوجب أن تكون سياسة مالية محايدة. وفي الأخير يمكن القول أن المبادئ التي اعتمد عليها الكلاسيك لتوضيح مفهوم الاستدامة المالية (المكافئ الريكاردي، وعدم التمويل البونزب وقيد الموازنة الزمني) قد قامت على تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة ، وإن وجدت عجز يسدد بالضرائب في المستقبل، بحيث تساوي القيمة الحالية للدين العام، كما أن اتجاه الإيرادات العمومية المستقبلية تجعل الدين العام يؤول إلى الصفر.

ثانيا: المدرسة النيوكلاسيكية والاستدامة المالية: إن المدرسة النيوكلاسيكية اعتمدت على مبدأ التوقعات الرشيدة حيث أن الوحدات الاقتصادية تأخذ قراراتها بناء على معلومات متاحة في ظل عدم تدخل حكومي ، وقد وضحت رؤيتهم للاستدامة المالية من خلال نموذج التدخل بين الأجيال ونموذج التوازن العام وذلك من خلال نموذج دايموند (Diamond) (1965)، وطبق زي (Zee) سنة 1988 نموذج تداخل الأجيال لدايموند، وعرّف الاستدامة بأنها القدرة على تحقيق الاستقرار الديناميكي لنسبة الدين / الناتج المحلي الإجمالي ، حيث قسم حياة الأفراد إلى فترتين / الأولى ، فترة الشباب يحصل الأفراد على أجور تتوزع بين الاستهلاك والادخار ، وما يتم ادخاره st يتم استثماره بمعدل $rt + 1(1 - \tau)$ ، حيث أن $rt + 1$ إجمالي العوائد المكتسبة في الفترة $t+1$ نتيجة تأجيل الاستهلاك إلى فترة التقاعد وهي الفترة الثانية ، ويعمل الأفراد على تعظيم دالة منفعتهم الكلية في ظل قيد الميزانية ، ويصبح:

$$Bt - 1 + gt - \frac{1+rt(1-r)}{1+n} Bt = rxt$$

حيث أن[1] :

Bt : تمثل الدين العام (السندات المصدرة لفترة واحدة)

gt : تمثل الإنفاق الحالي.

Xt : تمثل إنتاجية الوحدة.

τxt : تمثل إيرادات الضرائب على دخول الأفراد.

ويختبر نموذج تدخل الأجيال أثر الدين الحكومي في التوازن الاقتصادي في الأجل الطويل في ظل اقتصاد يسوده التدخل بين الأجيال ، وعليه فإن دايموند باستخدامه نموذج التدخل بين الأجيال، يتفق مع المدرسة الكلاسيكية بسداد الدين من الضرائب والنجاح الاقتصادي للدولة يمكن من زيادة إنتاجيتها الحدية ، وتأتي زيادة الإنتاجية الحدية في زيادة الإضافات والتراكم الرأسمالي المتمثل بزيادة الاستثمارات ، وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد تزيد الوعاء الضريبي و تعزيز القدرة على سداد الدين.

ثالثا: المدرسة الكينزية والاستدامة المالية: ظل الفكر التقليدي هو السائد حتى أزمة الكساد العظيم الذي بدأ سنة 1929 حتى سنة 1933 ، حيث انخفضت أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك ، وتزايدت حالات الإفلاس والبطالة وانتقلت إلى أوربا ومنها إلى أغلب دول العالم باعتبارها مستعمرات أوروبية ، وهنا خرج كينز بفكر جديد عارض فيه مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، ولكنه ناصره على مدار الدورة الاقتصادية، وطلب من رئيس الولايات المتحدة إتباع سياسات مالية توسعية تؤتي أكلها خلال مدة قصيرة ، وبدأ كينز تحليله بأن التوازن التلقائي أسطورة لا تقبل من قبل الكلاسيك، وقادته أدواته التحليلية إلى أن الطلب الفاعل هو الذي يحدد العرض الكلي وبالتالي الناتج القومي، وانتهى كينز إلى أنه مع تزايد الدخل يقل الميل للاستهلاك ويزداد الميل للادخار ، وهنا تحدث مشكلة عدم التوازن بين الادخار والاستثمار ، وتظهر مشكلة البطالة والركود وللخروج من هذا المأزق ، يتعين التدخل الحكومي لزيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب الفعال، وعليه فقد أمن الفكر الكينزي–

[1] Alberto Bagnai, 2004 «Keynesian and Neoclassical Fiscal Sustainability Indicators, with Applications to EMU Member Countries,» Working Paper, no. 75 <http://core.ac.uk/download/files/153/6741028.pdf> (retrieved 26/06/2021)

على خلاف الكلاسيك – بأهمية ودور الدولة ، وان الحكومة رشيدة ويمكنها توجيه الدين العام إلى استخدامات منتجة تعزز الطلب الفعال، وقد استند بلاتير وسولوو (blimder and solow) سنة 1973 إلى هذه المبادئ و أنشأ النموذجين مثلا : ركيزة نظرية استخدمها في ما بعد " باغناي" في التوصل الى الشروط الضرورية لتحقيق استدامة مالية من خلال النموذج الكينزي الديناميكي[1] .

النموذج الكينزي الديناميكي الذي اقترحه توبين وبويتر سنة 1976 اعتمادا على أعمال بلايندر وسولوو ، استخدما النموذج الكينزي بتوسع، وأضافا إليه شرط توازن الموازنة الحكومية والاستثمار ، وبناء دالة ديناميكية غير خطية من الدرجة الثانية ، تصنف تطور أرصدة الدين العام و رأس المال ، والشرط الضروري للتوازن الديناميكي عندما يكون العجز في الموازنة صفرا كالتالي:

$$[\, t - r\,(\,1-t\,)\,w + \alpha\,[\,(\,1-t\,)] + y\,\frac{L}{L1Y}\,[\,B + y\,\frac{\alpha}{r}\,] > 0$$

حيث أن:

α : هي نسبة الدخل الرأسمالي لإجمالي الدخل الكلي.

L : نسبة النقود في ثروة المستهلك

L1 : المشتقة الأولى للطلب على النقود.

w : نسبية الأصول إلى الإنتاج

وشرط التوازن أو الاستقرار يعتمد على رصيد الدين العام الحقيقي B ويمكن التعبير عنه كالتالي:

[1] Alberto Bagnai, «Keynesian and Neoclassical Fiscal Sustainability Indicators, with Applications to EMU

$$\frac{B}{y} < b^* = -\frac{\left[\frac{t}{t-1} - rw + \alpha\right]\psi + \alpha}{r}$$

حيث أن $\Psi = (1-t)L1r/L<0$

هي تعبر عن مرونة الطلب على النقود، وتوضح المتطابقة وجود علاقة نسبية طردية مع الضرائب t ، ونسبة عكسية مع معدل الفائدة r علاوة على العلاقة النسبية العكسية مع Ψ والتي تعكس إلية أثر المزاحمة في النموذج ، ووضح النموذج عندما يتم تمويل السياسة المالية التوسعية بالعجز ، فإن دلك سوف يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة لتحفيز الوحدات الاقتصادية على تغير توليفة محفظتهم المالية (من تفضيل الأفراد للاحتفاظ بالنقود إلى الاستثمار في الدين الحكومي) ، وكلما كانت استجابة الطلب على النقود للفائدة كبيرة (تقاس بالقيمة المطلقة Ψ) قلت الزيادة في معدل الفائدة ، وهدا يعني أنه كلما زادت القيمة المطلقة Ψ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، قلت نسبة الزيادة في r ، وانخفضت أعباء الدين[1].

رابعا: المدرسة النقدية و الاستدامة المالية: إن الصراع الفكري الذي حدث بين المذهب الاقتصادي ، أفرز عن وجود فلسفة اقتصادية جديدة تزعمتها مدرسة شيكاقوا التي عرفت بالمدرسة النقدية، وقادت الهجوم على الكينزية ومبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و أرجعت المشاكل الاقتصادية إلى إتباع السياسات الكينزية التي ترتب عليها زيادة الإنفاق العام، وتزايد العجز في الموازنة والدين العام ، وكانت أهم ملامح فكر هذه المدرسة عند ميلتون فريدمان الذي ركز على دور النقود و السياسة النقدية ، يبدو ان دور النقود عند فريدمان وأنصاره لا يرتبط بحركة الإنتاج والاستهلاك بل ينظرون إليها على أنها من صنع القيادات باليبنوك المركزية ، وعليه فإن أسباب المشاكل الاقتصادية ترجع إلى أخطاء السياسة النقدية التي عمقتها سياسات التدخل الحكومي ، ومن هنا فإن الهدف الجوهري للسياسة الاقتصادية يجب أن يتمثل بمكافحة التضخم ، أي تحقيق الاستقرار النقدي وليس

[1] Member Countries,» Working Paper, no. 75 (2004), <http://core.ac.uk/download/files/153/6741028.pdf> (retrieved 27/06/2021).

في تحقيق التوظيف الكامل كما أراد الكينزيون، ولا يتسنى تحقيق ذلك إلا من خلال سياسة نقدية صارمة.

ولتحقيق ذلك يجب القضاء على نمو العجز في الموازنة العامة وتقليص الدين العام، بسبب زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ولما كان من غير الممكن القضاء على العجز في الأجل القصير فإنه يتعين على السياسة الاقتصادية تخفيض نسبة العجز تدريجيا من خلال خفض الإنفاق العام الجاري والحد من الاستثمارات العامة ، ورفع سعر الفائدة على القروض الحكومية، ويعتقد فريدمان أن رفع الفائدة في الأجل القصير أفضل من زيادة الضرائب في الأجل الطويل ، لأنه يري أن سلاح سعر الفائدة ناجح للحد من الائتمان المصرفي ، ويرشد استخدام الموارد (ولا يعبأ النقديون بالآثار السلبية لارتفاع الفائدة على الاستثمار و أعباء الدين).

ثم برز من داخل النيوكلاسيك تيار أخر عرف بإقتصادات العرض اتفق تماما مع النقديون في تحجيم دور الدولة وإطلاق العناد لقوى السوق وضبط معدلات نمو النقود ، ورأوا أن المشكلة تكمن في جانب العرض الكلي، وليس في الطلب الكلي، واعتمدوا على تقليل الضرائب، لتحفيز المستثمرين على زيادة الإنتاج ولا خوف مطلقا من تأثير ذلك على إيرادات الموازنة ، وذلك في ضوء منحنى لأفر (laffer curve) ، بل على عكس ذلك فسوف يزيد ذلك من إلايرادات الضريبية، وعليه بلورت البرجوازية الرأسمالية فكرها الجديد في توليفة تجمع بين ما قاله أنصار المدرسة النقدية بخفض عجز الموازنة العامة وإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي، وبين ما قاله أنصار إقتصادات العرض بخفض الضرائب وسمى هذا الاقتصاد الريغاني (Reaganomics) (إبان فترة حكم ريغان للولايات المتحدة و مارغريت تاتشر في بريطانيا) والتي تمخض عنها تخفيض الإنفاق الحكومي موجه إلى خدمات الضمان الاجتماعي، زيادة أسعار الخدمات العامة، تقيد معدلات نمو النقود ، بالاعتماد المتزايد على القطاع الخاص (في التعليم والصحة والكهرباء .....) ، خفض ما يسمى حجم كبير للحكومة، من خلال تقليل التوظيف تجميد الأجور ، وبيع القطاع العام ، لكن الحال انتهت إلى أوضاع اقتصادية أسوا من ذي قبل ، وان نجحت الولايات المتحدة في تخفيض نسبة التضخم ، إلا أن أخطر ما تمخض عن الريغانية الاقتصادية، هو تحويل الولايات

المتحدة ابتداء من عام 1985 إلى اكبر بلد مدين ، ولم ينخفض عجزها داخلي (عجز الموازنة الفدرالية) ولا الخارجي (عجز ميزان المدفوعات)[1].

المبحث الثاني: مؤشرات و محددات الاستدامة المالية

إن المؤشرات التي سبق ذكرها تفيدنا بمعلومات أولية متعلقة بالاستدامة المالية ، لأنها مؤشرات ما بعد الحدوث (ex – post) أي تقدم لنا وقائع تم التأكد منها في الميدان , ولكن بالمقابل كان من الضروري تصميم مؤشرات ما قبل الحدوث (ex – ant) أو مؤشرات إنذار المبكر[2]، التي تقدم لنا المعلومات عن الخيارات التعديلية اللازم إجرائها لتحقيق استدامة مالية وتجنب حدوث أزمات مالية مختلفة.

المطلب الأول: مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث

الفرع الأول: مفهوم مؤشرات ما قبل الحدوث

لقد بدأت تتضح أهمية إيجاد مؤشرات قبلية تتيح الفرصة لمعرفة قدرة الدولة على تحمل عبئ دين عمومي جديد قبل إبرامه ، ومنه يجب تجنب إشكالية الاستدامة المالية مستقبلا ، حيث أن القرارات المالية الحالية تفرض التزامات مالية مستقبلية وعلى المدى الطويل ، كما أن الوزن الكبير لخدمة الدين في موازنة بعض الدول بالإضافة إلى ضغط اجتماعي من خلال زيادة نفقات عمومية، بدأ يعيق واضعي سياسات العامة بدون الاستناد إلى تقديرات مضبوطة مستقبلا، ومنه أصبح يشكل دفع الدين العام وفوائده قضية هيكلية في الدول ذات العجز المستمر.

وعليه فان مؤشرات ما قبل الحدوث تهدف إلى إظهار هذه النواحي البينة للمالية العامة بناءا على معلومات متوفرة سنة بعد سنة ، وتنشأ عن طريق موازنات مالية لإبراز صلة بين الإجماليات المالية لسنتين والصلة بينهما وبين متغيرات الاحتياطي ، فيشمل الدين العام الصافي تراكم عجوزات مالية ماضية ويضاف إلى أرصدة موازنة مستقبلية كنفقة دفع الفوائد

[1] وحيد عبد الربضن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، 2016 ،مرجع سبق ذكره ص 16 ، 17

[2] Charles Wyplosz. .2007. Debt Sustainability Assessment: The IMF Approach and Alternatives. Graduate Institute of International Studies. HEI Working Paper No03. GENEVA.P :03

على الدين العام الناتج ، وهكذا سوف يمثل عدم توازن مالي واقع باستمرار في عبئ مصروفات قادمة مطلوبة لدفع الفوائد ، مما يؤدي إلى تراكم دين عام جديد[1] .

وتعتمد مؤشرات الاستدامة المالية على التناسب البيني الموجود بين الموازنات العامة من جهة والدين العمومي من جهة أخرى ، وبين مدفوعات الفائدة للدين العام من جهة ثالثة كما هو موجود في الكتابة الرياضية التالية[2] :

$$\mathbf{Dt+1 = Dt\ (\ 1 + rt) + BPt}$$

حيث أن:

Dt : هو الدين العام في الفترة t .

rt : هو سعر الفائدة على الدين

BPt : هو الرصيد الأولي.

من خلال هذه المعادلة ينشأ شرط رئيسي للاستدامة المالية الذي يحدد علاقة الاتساق بين المتغيرات الرئيسية ، أي بين نمو الدين العمومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي والعجز الأولي وفقا لسعر فائدة معين ، وهو شرط القدرة على سداد ديون عمومية، و من أجل تحقيق هذا الشرط يجب أن يكون فيه فائض أولي في الموازنة العامة في المستقبل يكفي لسداد الدين العام بما فيه الفوائد المرتبطة به (أصل الدين + الفوائد).

هذا ما جاء به P. Marcelo and G.mendoza حيث أوضح أن تحقيق الاستدامة المالية مرتبط بالقدرة على سداد الديون العامة ، ومرتبط بنماذج الإيرادات والنفقات العامة في الحاضر والمستقبل ، وبالتالي فان الاستدامة المالية مرتبطة بتحديد حجم الدين العام الذي لا يأثر على القدرة المالية للحكومة على سداد الدين[3].

---

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 35

[2] مرجع سبق ذكره ، ص 35

[3] عمرو هشام محمد / عماد حسن الحسين " 2016 " متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، جامعة المستنصرية ، العراق، العدد 55 ، سنة 2016 ، ص 141 إلى 173 ، ص 11

و نجد أن اقتراح استعمال مؤشرات تستهدف الحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وفق منهج الاستقرار الديناميكي لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حول مستوى ثابت ، هذا الاستقرار في الديون ينظر إليه من منظور علاقة الدين العام بالمتغيرات الأخرى داخل الاقتصاد وليس من الناحية المالية فقط ، ويرجع هذا التحليل إلى D . DOMAR ، حيث رأى أن شرط تحقق الاستدامة المالية ، أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين العام في المستقبل ، ففي حالة عدم تحقق ذلك ستلجأ الحكومة للاستدانة من أجل سداد مدفوعات الدين وبذلك يستمر حجم الدين في التضاعف.

ومن جهة أخرى في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بالمقارنة مع معدل سعر الفائدة تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الحدود الآمنة وتستطيع الحكومة التوسع في إصدار أدوات الدين العام وزيادة حجمه لتمويل الإنفاق العمومي دون الحاجة إلى رفع الضرائب

الفرع الثاني: مؤشرات ما قبل الحدوث

توجد مؤشرات ما قبل الحدوث فتقدم لنا معلومات عن مدى تعديل مالي في الأدب المتخصص تم اقتراح استعمال مؤشرات تستهدف الحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن إحدى أهم المشاكل هي الطابع التقديري قد تكون مستويات عالية للغاية أو منخفضة للغاية فلا تقدم لنا هذه المؤشرات معيارا لتقييمها ، ولذلك من اللازم اعتبار هذه المؤشرات مع نسب الدين العام.

كما أن ثبات مسار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وحده لن يكون كافيا لتحقيق استدامة مالية ، ولكن الأمر مرتبط بأن تكون هذه النسبة مرتبطة بتحقيق كفاءة النظام الاقتصادي واستقراره ، وهو الأمر الذي ينقلنا إلى نوع آخر من مؤشرات قائمة على استقرار ديناميكي في إطار متغيرات اقتصادية كمية مثل: (الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه ونسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة إلى نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي و الاحتياطات الدولية) ، لكي نحدد مدى قدرة الدولة على تحمل نتائج العجز و آثاره الاقتصادية السلبية ، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم

ونسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، هذا إلى جانب نسبة الدين الداخلي والخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذا حجم ونسبة الفجوة في الموارد ، إضافة إلى النمو الديموغرافي وسنحدد أهم المؤشرات كما يلي :

أولا: مؤشرات الفجوة الضريبية: تمثل الضرائب مجموعة الاقتطاعات النقدية التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وذلك بهدف تمويل نفقاتها عامة وتحقيق أهداف سياستها الاقتصادية المسطرة ، وتشمل على المداخيل الجبائية وغرامات وحصص مستحقة للدولة من أرباح مؤسسات عمومية وخاصة[1] ، وتستعمل في سبيل ذلك السياسة الضريبية التي يمكن اعتبارها على أنها مجموعة تدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى[2] ، كما تعرف على أنها " مجموعة برامج متكاملة التي تخططها و تنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية و المحتملة لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع" [3] .

حيث قام بلانشار Blanchard سنة 1990 بإجراء بحوثه الأولى حول مؤشر الفجوة الضريبية، من خلاله يعبر عن اتساع سياسة ضريبية معمول بها ، بالحفاظ على نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي، وهذا المؤشر يقيس لنا الفجوة بين العبئ الضريبي القائم و العبئ ضريبي مستدام ، وأكد أن هذا المؤشر يستند إلى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، و يعني هذا أن السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المستهدفة والضرائب الفعلية ، وهي تتحدد وفقا للمعادلة التالية[4].

الطريقة الاولي:

[1] محمد كريم قروف ، 2015 ، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ص 176.

[2] ميلود و أرزقي 2019 ، دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 ، مقال بمجلة العلوم الانسانية

[3] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 37 .

[4] مرجع سبق ذكره ، 38

$$t^* - t = \frac{\sum_{i=1}^{n} g}{n} + (r - q)\, b^* - t$$

حيث أن : t^* هو العبء الضريبي في الفترة n من السنوات والذي يؤدي إلى استقرار نسبة الدين العمومي إلى الناتج الإجمالي عند المستوى b^* بينما t هو العبئ الضريبي الفعلي ، و g هو الإنفاق العام ، و r هو سعر الفائدة ، و q هو معدل نمو الناتج الإجمالي .

الطريقة الثانية:

عن طريق قياس الفرق بين الدخل المستدام (أو مستوى الإيرادات العمومية المستدامة) t^* والإيرادات العمومية للسنة t حيث تكون المعادلة كما يلي:

$$It = T^* - Tt = gt + (rt - qt)bt - Tt$$

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر **(It)** موجبة فيعني هذا أن العبئ الضريبي على الاقتصاد منخفض للغاية ولا يستطيع تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي المحلي ، وهذا في ظل سياسات الإنفاق الحالية ، وعليه يجب زيادة نسبة الضرائب لتصل إلى مستوى الإيرادات العمومية عند المستوى T^* اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تحدد وفقا للمعادلة التالية :

$$T^* = gt + (rt - qt)bt$$

بينما اذا كانت قيمة هذا المؤشر (It) تساوي الصفر فسيحافظ الدين العام على ثبات مستواه ، أما إذا كان المؤشر سالبا فيدل ذلك على أن الدخل الجاري أكبر من المستوى المطلوب أي أكبر من مستوى الدخل المستدام وسيتخذ الدين العام مسار تنازلي في السنوات المقبلة .

ثانيا: مؤشر بويتر (Buiter , Willem H ., 1985)

يسعى هذا المؤشر إلى قياس الفجوة بين الموازنة الأولية المستدامة و الرصيد الأولي الفعلي ، حيث تم تحديد شرط الاستدامة بناء على مفهوم القيمة الصافية للملكية وهو أوسع من نفس المفهوم في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ويعرف مؤشر بيوتر هذه

الفجوة كما يلي:

$$b^* - bt = (r-q)\, wt - bt$$

حيث أن:

b^* : هو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المستدام .

b : هو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Wt : هي قيمة الملكية الصافية للحكومة كنسبة للناتج المحلي

r: هو سعر الفائدة.

q : هو معدل نمو الناتج.

كما أن القيمة الموجبة للمؤشر تدل على أن الموازنة الأولية الحالية منخفضة للغاية ولا تستطيع تثبيت القيمة الصافية للملكية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، من جهة أخرى يعتبر مؤشر السياسة الضريبية مستدامة إذا أدت إلى الحفاظ على ثبات ملكية صافية للحكومة وهو مؤشر ما قبل الحدوث ، لكن تطبيق هذا المؤشر محدود من جراء مشاكل هامة من حيث المنهج والقياس ، فيلزم للقياس الصحيح للقيمة الصافية للملكية الحكومية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أن يضم عددا من عناصر يصعب إحصاؤها في ميدان أما الأصول فيجب ألا تضم الأصول المالية ورأس المال الحقيقي فقط ، بل يجب أن تتضمن كذلك أصول الأراضي والمعادن والقيمة الحالية للضرائب المستقبلية (بما فيها الأقساط المخصصة للضمان الاجتماعي).

إضافة إلى غيرها من العناصر الأخرى يصعب إحصاؤها ، أما الخصوم فيجب عليها ألا تقتصر على الدين العام المباشر بل يجب كذلك أن تحتوي على القيمة الحالية للنفقات المستقبلية المخصصة للضمان الاجتماعي وغيرها من امتيازات ذات الترخيص الآلي والقيمة المعدلة حسب المخاطر لعدد من الخصوم الطارئة التي يصعب إحصاؤها.

ثالثا: مؤشر العجز الأولي: يعتمد هذا مؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين مصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة ، إذ تشير هذه النسبة إلى مدى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة السنوية بسبب زيادة عبئ الدين العام ، إذ يترتب عليها مزاحمة أوجه الإنفاق العام الأخرى بالموازنة العامة ، مما ينتج عنه تحويل معظم النفقات العامة إلى نفقات حتمية [1].

ومن خلال هذا ، مؤشر للموازنة العامة فانه يكون شرطا ضروريا لضمان ثبات نسبة الدين العام للناتج و الاستدامة المالية إلا أنه ليس شرطا كافيا لتحقيق ذلك ، ومن ناحية نظرية يشترط لتحقيق الاستدامة المالية أن تستمر الموازنة في تحقيق فائض أولي تراكمي خلال مدة طويلة تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة سنويا .

رابعا: مؤشر عدم ثبات قيمة العملات: إنه مؤشر مقترح من كالفو CALVO واسكياردو izquierdo وتالفي TALVI (2003)، وهو مبني على كون سرعة التقلب في متغيرات تدفقات رؤوس مال أكبر منها في متغيرات الاقتصاد الكلي ، ولذلك فإن تكوين الدين بالمقارنة مع تكوين الإنتاج الصناعي (السلع القابلة للاتجار والسلع غير القابلة للاتجار) هو عنصر هام جدا لاستدامة الدين ، ويقارن هذا المؤشر التناسب بين الدين الخارجي والدين الداخلي مع التناسب بين السلع القابلة للاتجار والسلع غير القابلة للاتجار في اقتصاد الدولة [2].

حيث أنه:

$$b = \frac{B + eB^*}{y + ey^*}$$

مع أن b هو نسبة الدين المحلي الإجمالي ، و B هو الدين من ناحية السلع غير القابلة للاتجار و e هو سعر الصرف الحقيقي ، و B^* هو الدين من ناحية السلع القابلة للاتجار

[1] عمور هشام محمد / عماد حسن الحسين، 2016 ، مرجع سابق ، ص 151

[2] مرجع سبق ذكره ، ص 151

، و y هو الناتج المحلي الإجمالي للسلع غير القابلة للاتجار ، و y* هو الناتج المحلي الإجمالي للسلع القابلة للاتجار.

هناك حالة جديرة بالذكر فيما يتعلق باستعمال هذا المؤشر وهي كما يلي:

$$\frac{B/eB^*}{y/ey^*} = 1$$

هذا ما يحدث إذا توافق تكوين الدين العام مع تكوين الإنتاج توافقا تاما ، في هذه الحالة لا تؤثر متغيرات سعر الصرف على الاستدامة المالية بالحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ومن جهة أخرى إذا كانت القيمة أقرب من 0 (صفر) بدلا من اقترابها من 1 (واحد) ، نلاحظ درجة عالية من حساسية الوضع المالية تجاه تقلبات سعر الصرف الحقيقي ، ولذلك يكون المؤشر المعني كما يلي :

$$\frac{B/eB^*}{y/ey^*} = 1$$

خامسا: مؤشر أخرى : يمكن بناء مؤشرات إضافية تتلاءم مع حالة البلد قيد الدراسة مثل مؤشر نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة ، و مؤشر تغطية الجباية العادية إلى النفقات العامة ، ومؤشر تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة .....الخ.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث (خطر تدهور وضعية الدين العام)

نتيجة للأزمات النقدية التي أصابت بعض الاقتصاديات الناشئة في التسعينات ، أصبح تحليل ودراسة قابلية القطاع المالي للتأثر وعلاقته مع إدارة الدين العام موضوعا رئيسيا في جدول أعمال صانعي سياسة الاقتصادية ، حيث بدأت منظمات دولية حملة دعاية متعلقة بمراقبة متغيرات التي قد تعرض استدامة الدين العام للخطر ، حيث سنستعرض في البداية بعض المفاهيم المتعلقة بالدين العام ، لننتقل بعدها إلى مختلف المؤشرات المتعلقة بهذا متغير الاقتصادي المهم في جميع اقتصاديات دول العالم.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الدين العام وعلاقته بالاستدامة المالية[1]

من خلال مؤشرات الدين العام يظهر لنا أول معلومة متعلقة بالاستدامة المالية، إنها مؤشرات ما بعد الحدوث ex – post ، أي تقدم لنا الوقائع التي تم التأكيد عليها وبالعكس توجد مؤشرات ما قبل الحدوث ex -ante فتقدم لنا المعلومات عن مدى التعديل المالي .

أولا : تعريف الدين العام : يعرف صندوق النقد الدولي الدين العام على أنه "الرصيد القائم من الالتزامات مباشرة للحكومة ، معترف بها تجاه بقية الاقتصاد والعالم الخارجي هذه الالتزامات نشأت في الماضي وأدرجت لها جداول زمنية للسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية أو لتبقى كديون دائمة " ، أما البنك الدولي فيؤكد في تعريفه على مبدأ شمولية الدين العام فيعرفه على أنه " كامل رصيد التزامات حكومية تعاقدية ذات الأجل الثابت ومستحقة السداد في تاريخ معين ، ويشمل التزامات محلية وأجنبية ، كودائع العملة والودائع النقدية والأوراق المالية كذا الأسهم والقروض ، ويركز البنك الدولي على الدين الخارجي حيث تتحمل الحكومة المدينة نفقات خدمة الدين العام حيث تحسب وتدفع وفق جدول زمني محدد مسبقا بين طرفي التعاقد وتتمثل هذه النفقات فيما يلي :

* **قسط سداد الدين العام:** هي أقساط دورية من أصل الدين تدفع من طرف الجهة المدينة إلى الجهة الدائنة وفق رزنامة محددة مسبقا .
* **فائدة الدين العام:** وهي نسبة مؤوية تحتسب من أصل الدين العام تدفعها الجهة المدينة إلى الجهة الدائنة ، كما أنها تمثل نفقات إجبارية ضمن موازنة الدولة.

ثانيا: أسباب لجوء الحكومات والدول للاقتراض : يمكن الإشارة إلى أهم الأسباب والوضعيات التي تدفع الحكومات والدول للاقتراض في النقاط التالية :

- تلجأ بعض الدول النامية إلى الدين العام لتغطية عجز موازناتها العامة ، وهذا راجع إلى العجز المسجل في موازنة هاته الدول نتيجة زيادة كتلة النفقات العامة عن الإيرادات العامة ، ويحدث هذا بكثرة لدى الدول ذات طبيعة اقتصادية ترتكز في مواردها على النفط وما ينتج عنه من اختلالات نتيجة تغيرات أسعاره داخل السوق العالمي.

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 41.

- الاحتياجات الكبيرة للاستثمارات من طرف الدول النامية لبناء هياكلها القاعدية حيث يعتبر الدين العام مصدرا من مصادر التمويل في هذه الحالة ، إلا أنه يطرح مستقبلا مشكل سداد هذا الدين لهذه الدول باعتبار أن الهياكل القاعدية لا تعتبر مشاريع استثمارية تنتج دخلا مباشرا يمكن الاعتماد عليه في سداد الدين العام حين وصول أجله.
- تلجأ بعض الدول النامية إلى الدين العام لمواجهة بعض ظروف الاستثنائية والطارئة مثل: الكوارث الطبيعية ، وإذ لا تكفي الموارد المحلية لمواجهة ظروف
- تلجأ بعض الدول إلى الدين العام لمعالجة مشكل عجز مزمن والدائم لميزان مدفوعاتها ، نتيجة تفوق الواردات عن صادرات بلد .

ثالثا: علاقة إدارة الدين العام بتحقيق استدامة مالية : إن نشوء مديونية هو نتاج طبيعي للنشاط اقتصادي ، ففي أي فترة من الزمن هنالك أعوان لديهم فائض دخل بالنسبة لاحتياجاتهم من الاستهلاك والاستثمار ، بينما هنالك أعوان يحتاجون لدخل إضافي لتلبية احتياجات الاستهلاك والاستثمار ، حيث يبنى قرار الافتراض على فرضية أن مدين يستطيع أن يستوفي متطلبات عقد مديونية ، وتنشأ مشاكل مديونية إذا كانت مداخيل مدين غير كافية أو إذا كانت الأصول التي يمتلكها لا تكفي للوفاء بمتطلبات المديونية والإبقاء على مستويات مستدامة منها ، ومن هنا تظهر أهمية إدارة الدين العام بما يضمن استدامة مالية للدولة .

حيث أن الدين العام ينظر إليه من هذا المنظور ، فاستدامة الدين العام واستدامة المالية العامة للدولة هما وجهين لعملة واحدة لأن سياسات الإنفاق والاستدانة التي تطبقها الدولة لا بد أن تصاغ على النحو يضمن عدم اضطرار الدولة إلى التوقف عن خدمة دينها العام أو إعلان عن تخلف تسديد ديونها ، ويعني ذلك أن الدين العام مستدام هو الدين الذي تتمكن الدولة من خدمته على نحو مستمر ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة تعثر لسداد ديونها ، أو التوجه مرة ثانية للاقتراض من اجل خدمة وسداد أصل الدين وفوائده .

حيث تتوقف استدامة الدين العام على القدرة والحفاظ على حالة الاستقرار والكفاءة اللازمة للاقتصاد بعيدا عن الأزمات المالية ، مع مراعاة قاعدة ، تعظيم منفعة الجيل الحالي دوم الانتقاص من منفعة الجيل المستقبلي ، فمفهوم الاستدامة المالية يترجم فكرة أنه يمكن للدين

العام أن ينمو بصورة لا تتماشى وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي ، لأن هذا يتطلب من صناع السياسة المالية زيادة الضرائب وخفض الإنفاق العام وهو ما يمثل مساسا بمنفعة الجيل الحالي .

1- **وضعية الدين العام** : يمكن للدين العام أن يأخذ حالتين إما مستدام أو غير مستدام حيث أن :

√ **الدين العام يعتبر غير مستدام:** إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة ، أو في طريقها للارتفاع ، لأنها مرتبطة بارتفاع مخاطر التخلف عن السداد ، و احتمال إجراء تعديلات كبيرة على السياسة المالية بهدف الحفاظ على مستويات الدين العام .

√ **الدين العام يعتبر مستدام:** إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة أو في طريقها للانخفاض على المدى الطويل .

2- **مخاطر وضعية الدين العام غير المستدام** : إن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام يفضي إلى انعكاسات سلبية على اقتصاد الدولة ، ويضع صانعي السياسات المالية في وضعية حرجة لتدبير الشؤون المالية لها ، كما تجعل الدولة غير مستدامة ماليا ويمكن أن نوجز هذه السلبيات في النقاط التالية :

* زيادة احتمال تطبيق إجراءات تقشفية وخفض الإنفاق العام .

* فقدان المرونة في وضع وتنفيذ سياسة مالية ويتجلى ذلك من خلال خفض الإنفاق العام ، وإعادة جدولة الديون العمومية ، إضافة إلى التأثير على وضعية الائتمانية للبلد تجاه العالم الخارجي بسبب وضعها المالي العسر وما ينجر عنه من ضعف في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية التي قد تضرب اقتصاد البلد.

* مزاحمة الاستثمار الخاص في سوق الائتمان، وذلك من خلال طلب الحكومة لقروض من القطاع الخاص بغية

تمويل عجزها في الإنفاق العمومي ، مقابل معدلات فائدة مرتفعة مما يجعل القطاع الخاص بحيز إلى استثمار أمواله في سندات حكومية بدل تجسيدها في استثمارات ميدانية،

وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بأثر المزاحمة أي أن الاستثمار الخاص يكون مزاحما من طرف الاقتراض الحكومي لتمويل العجز في الموازنة.

* تفاقم عبئ الدين العمومي ، وهذا نتيجة عدم قدرة الحكومة على سداد ديونها مما يجعلها تميل إلى رفع معدلات الضريبة بغية زيادة الإيرادات العمومية ، حيث ان هذا الإجراء بدوره ينعكس سلبا على مناخ الاستثمار محليا وعلى حجم الاستهلاك في الاقتصاد ، وبالنهاية التأثير على معدل النمو الاقتصادي .

إذن الجزء المتعلق بالماضي للدين العام ذو أهمية عميقة لاتخاذ قرارات ، فمستوى الدين العام يعتبر متغير رئيسي الذي يؤثر على الأجيال القادمة ، وهو العنصر الأساسي في تقييم الاستدامة المالية ، حيث تلخص حالة أو وضعية الدين العام عواقب الماضي على مستقبل المالية العامة في الدولة ، فالهدف من تحقيق استدامة مالية هو " ترك للأجيال القادمة نفس الخيارات المتاحة أمام الأجيال الحالية ، فالأجيال المستقبلية قد ترغب في اتخاذ قرارات مالية واقتصادية مختلفة عن الأجيال الحالية ، كما ترصد الاستدامة المالية أيضا واقع وجود قيود اجتماعية وسياسية على تعديل النفقات والإيرادات والتي تحدد مدى استعداد بلد ما للوفاء بالتزامات ديونه ، وعليه يمكن القول أن الاستدامة المالية تترجم من خلال قدرة الدولة المدينة على مواصلة خدمة ديونها دون الاضطرار لإجراء تصحيح أو تعديل كبير قد يكون صعب التنفيذ يمس سياسات تعبئة الإيرادات مثل: زيادة العبئ ضريبي ، أو يمس سياسة الإنفاق العمومي والوضعية الاجتماعية مثل سياسة التقشف.

<u>الفرع الثاني</u> : مؤشرات الدين العام الإجمالي

من معتاد أن نلاحظ في منشورات متخصصة أن المؤشر أكثر استعمالا لقياس حجم المديونية هو نسبة بين الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فهو يعكس مستوى الدين العام بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي ، ولكن لا نغفل عن معطيات أخرى للدين العام كمواعيد استحقاق الديون ، بالجداول الزمنية للسداد ، الحساسية تجاه أسعار الفائدة ومركبات الدين بالعملات الأجنبية ، وكذا العلاقات النسبية بين الدين العام ومختلف المتغيرات الإجمالية الأخرى في الاقتصاد ومثال ذلك: نجد نسبة الدين العام إلى حجم الصادرات ، إيرادات المالية العامة للدولة ، احتياطات الدولة من حجم العملة الصعبة .....الخ ، فهي

تسمى مؤشرات مشتقة مرتبطة بالدين العام وفيما يلي سنوجز كل هذه المؤشرات لأهميتها في تقييم وتحليل الاستدامة المالية كما يلي[1]:

أولا: مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات : وهو من المؤشرات التي تعد مهمة لأنه يقيس نسبة الصادرات إلى خدمة الدين ، وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية ، من جهة أخرى فإن مستوى الاستدامة لهذا المؤشر يتحدد بسعر الفائدة وكذلك بمحتوى آجال المديونية حيث إذ ارتفعت نسبة الديون القصيرة ترتفع هشاشة خدمة الديون ، ويحسب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات =(خدمة إجمالي الدين العام \ الصادرات)×100.

ثانيا: مؤشر الاحتياطي إلى ديون قصيرة الأجل: وهو يعبر عن مؤشر السيولة ويعرف على أساس انه مخزون الاحتياطي من العملات الأجنبية (العملة الصعبة) التي هي تحت تصرف البنك المركزي إلى حجم ديون قصيرة الأجل.

ثالثا: رصيد الدين إلى إيرادات الموازنة العامة المحلية: يقيس هذا المؤشر مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد ، ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين ، وقد يؤدي التناسب الثابت بين الدين والناتج المحلي الإجمالي إلى نتائج مختلفة ، فتعكس هذه النسبة ضخامة القطر عند تحديد قدرة الدولة على تحصيل الدخل

رابعا: خدمة الدين إلى إيرادات الموازنة العامة المحلية: يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية، إن خدمة الدين عبارة عن مجموع الفائدة ورأس المال .

خامسا: فوائد الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام : يدل هذا المؤشر على درجة ثقل عبئ فوائد للدولة ، كما أنه يعكس الإمكانيات المتوفرة في الدولة لمجابهة نفقات غير منتجة،

[1] torben m. Andersen. .2012 Fiscal sustainability and fiscal policy targets. Economics working papers . P:18

ويوضح الجدول التالي مستويات استرشادية مؤشرات الدين العام للدول النامية وهي صادرة عن منظمتين دوليتين مختلفتين:

الجدول رقم 01: مقارنة المستويات الدنيا المقترحة لمؤشرات الاستدامة المالية بين المنظمة الدولية لتخفيف لديون وصندوق النقد الدولي .

مؤشرات الدين العام	صندوق النقد الدولي	المنظمة الدولية لتخفيف الديون
خدمة الدين\الدخل	%35 – %25	%63 – %28
القيمة الحالية للدين\الدخل	%300 – %200	%127 – %88
الفائدة \الدخل	%10 – % 7	%6.8 – %4.6
الدين\ الناتج المحلي الإجمالي	%30 – %25	%25 – %20
الدين \ الدخل	**%150 - %90**	**%167 - %92**

المصدر: مطبوعة صادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، 2010 ، تحت عنوان " مؤشرات الدين العام " ، جوهانسبورغ ، ص 14 .

المطلب الثالث: نماذج قياس تحقيق الاستدامة المالية.

تعددت النماذج المتبعة والأكثر شيوعا لقياس الاستدامة المالية ومنها ما يلي[1] :

أولا: نموذج قياس صندوق النقد الدولي : بين (charles wyplosz) أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتبعان نموذجا قياسيا لتقييم استدامة الدين العام الداخلي والخارجي وإن هذا النموذج قابل للتعميم على جميع الدول لما يتمتع به من شفافية إلى جانب اعتماده على صيغة قياسية ، حيث وجد أن صندوق النقد الدولي وضع خطوات لاستدامة الدين الخارجي وهي:

* **الخطوة الأولى:** بناء مخطط مستقبلي لمدة خمس سنوات لكل دولة ، يوضح توقعات خاصة بكل مؤشر يؤثر في حجم الدين الخارجي مثل الحساب الأولي للناتج المحلي الإجمالي ، و أسعار الفائدة وسعر الصرف ومعدل التضخم.

[1] فتحي خن ، مرجع سابق ، ص 73 إلى 78

* **الخطوة الثانية:** استخدام الطريقة المحاسبية لقياس تطور حجم الدين الخارجي، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدى خمس سنوات مقبلة.

* **الخطوة الثالثة:** اختبار الصدمات الخارجية والداخلية التي تؤثر على المؤشرات المتوقعة في الخطوة الأولى ، ويتم اختبار الصدمات على ثلاثة مؤشرات وهي ، سعر الفائدة ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، رصيد الحساب الجاري .

* **الخطوة الرابعة:** التوصل إلى التقييم الخاص بهذه المديونية بعد تحليل نتائج اختبار استدامة الدين الخارجي ، أي إذا كان مستواها مرتفعا يتطلب العمل على خفضه ، أو أن هذا المستوى في الحدود الآمنة وأن الدولة تستطيع الاستمرار في سداد المديونية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل دون الحاجة إلى إعادة الجدولة.

ثانيا: نموذج الرصيد الأولي المثبت للدين: فقد بين (Blanchard oliver) ، ما هو مستوى الميزان الجاري الذي عنده يمكن ثبات أو استقرار معدل الديون ، وهذا النموذج يرصد المعدل الحالي للدين و نسبته للناتج المحلي الإجمالي ، وفقا لهذا النموذج يتم حساب الرصيد الأولي الذي يحقق الاستقرار الدائم لمعدل الدين ، وأهم افتراضيين لهذا النموذج هما:

أ- تطور سعر الفائدة الحقيقي .

ب – معدل نمو الناتج المتوقع أو المحتمل .

وكلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يفوق سعر الفائدة الحقيقي تتحقق الاستدامة المالية ولكن من الضروري النظر إلى مدى قدرة الدولة على زيادة إيراداتها لمقابلة نفقتها الناتجة عن التوسع في الدين الخارجي .

ثالثا: نموذج قياس قدرة الدولة على خدمة الدين: يهدف نموذج إلى قياس قدرة الدولة على خدمة الدين من خلال ثلاث شروط وضعت في صورة معادلات حتى تستطيع أي بلد تقابل مدفوعات خدمة الدين وهي :

المعادلة الأولى: تقوم على أساس مقابلة الموارد الكلية المتاحة (الاستخدامات) مع فرضية أن مدفوعات خدمة الدين تساوي (×) في سنة من السنوات .

$$Y + L = C + I + X \quad (1)$$

حيث أن :

Y : حجم الناتج القومي الإجمالي

L : رأس المال الأجنبي الداخل للبلد + استخدامات العملة الأجنبية .

C : الاستهلاك المحلي .

I : الاستهلاك المحلي .

X : مدفوعات خدمة الدين .

توضح هذه المعادلة أن حجم الناتج القومي بالإضافة إلى رأس المال الأجنبي الداخل للبلد الذي يتضمن أي استخدام إضافي للاحتياطي من العملة الأجنبية يجب أن يزيد عن الاستهلاك المحلي بمقدار ما يدفع لخدمة الدين .

المعادلة الثانية: تقوم على أساس مقابلة المدخرات المحلية بالاستثمارات المحلية مع فرضية أن مدفوعات خدمة الدين تساوي(X):

$$S + L = I + X \quad (2)$$

حيث أن :

S: الادخار المحلي

L : رأس المال الأجنبي الداخل للدولة

L: الاستثمار المحلي

X : خدمة القروض

وتشير هذه المعادلة أن الادخار المحلي بالإضافة إلى رأس المال الأجنبي يجب أن يكون من الاستثمار بمقدار ما يدفع لخدمة القروض .

المعادلة الثالثة: تتعلق بالموارد الأجنبية المتاحة واستخداماتها :

$$P + F = M$$

$$(P + F) - M = X \qquad (3)$$

حيث أن :

P : حصيلة النقد الأجنبي من صادرات الدولة في سنة معينة.

F : المراد الأجنبية التي تحصل عليها الدولة في سنة معينة.

M : المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات في نفس السنة.

X : مدفوعات خدمة الدين (فوائد + الأقساط) في نفس العام .

تشير هذه المعادلة إلى أن حصيلة النقد من الصادرات المنظورة وغير المنظورة مضافا إليها إجمالي ما حصلت عليه الدولة من الموارد الأجنبية مثل القروض والمساعدات الاستثمارية الأجنبية يجب أن تزيد عن المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات وبذلك القدر الذي يتطلب من المبالغ لخدمة الدين الخارجي .

رابعا: نموذج السكون (الاستقرار):

من أهم النماذج القياسية المستخدمة في تحليل الاستدامة المالية ، ما يعرف بنموذج السكون (الاستقرار) للفروق الأولى لمتغير الدين العام ويتم إجراء هذا النموذج باستخدام النماذج القياسية (ديكي فولر الموسع)

Augmented dickey – Fuller (ADF) or stationary teast Philips – perron (PP)

ويمكن التعبير عنه بالنموذج :

$$Y T = PYT + £$$

وحتى يتسم هذا المتغير بالسكون يجب أن تكون القيمة المطلقة لمعلمة النموذج:

$|P| < 1$ وإذا كانت $|P| = 1$ فإن المتغير لا يتسم بالسكون ويمكن القول أن اختبار السكون على الفروض التالية :

الفرض ألعدمي: $H0 : P = 1$

الفرض البديل: $Hip < 1$

ويشير رفض الفرض ألعدمي إلى سلسلة الفروق الأولى لمتغير الدين العام تتسم بالسكون ومن ثم يعني تحقيق فرضية الاستدامة المالية، أما في حالة عدم رفض الفرض ألعدمي فإن ذلك يعني عدم تحقيق فرضية الاستدامة المالية

خامسا: نموذج التكامل المتناظر: ويعتمد هذا النموذج على تحليل تكامل متناظر لكل من الإيرادات والنفقات العامة ، وهو النموذج الذي إتبعه كل من هاملتون وفلافين . وبأخذ النموذج الصورة التالية:

$$Revt = p1 + p2\,EXPt + Et$$

وتتحقق فرضية وجود متجه للتكامل المتناظر إذا كانت $P2 = 1$ فإن ذلك يعني تحقق الاستدامة المالية، أما في حالة ثبات عدم تحقق التكامل المتناظر وكانت $P1 < 1$ فإن ذلك لا يضمن تحقق الاستدامة المالية :

$$P2 = 1$$

$$P1 < 1$$

ويعد نموذج اختبار السكون ونموذج التكامل المتناظر النموذجين الأقرب على قياس الاستدامة المالية ، كما أن هذه النماذج تعمل على قياس الوضع المالي للدولة ومدى قدرة اقتصادها على السيطرة على عجز الموازنة والدين العام الداخلي والخارجي وتحقيق الاستدامة المالية المستقبلة بالإضافة إلى بعد هذه النماذج عن التعقيدات وانتهاج البساطة.

المبحث الثالث: الاستدامة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط

إن التطورات التي عرفتها الدول العربية في مجالات اقتصاديات واجتماعية ، وعلاوة على تراجع أسعار النفط الذي أثر تأثيرا كبير على الوضع المالي لهذه الدول لاسيما الدول المصدرة للنفط ،حيث زادت الوضعية تأزما مع الصدمات النفطية (انهيار أسعار النفط) وخصوصا الصدمة المزدوجة الأخيرة عام 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد – 19) ، وهذا ما أدى إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة وزيادة مستوى الدين العام في عدد كبير من هذه الدول ، ولتدارك ذلك تبنت بعض الدول العربية برنامج للإصلاح المالي بهدف العودة بالمالية العامة إلى مستويات قابلة للاستمرارية ، وانتهاج إجراءات لتنويع مصادر الإيرادات وضبط الإنفاق العام ، حيث ترتبط الاستدامة المالية بمدى نجاعة السياسة المالية المطبقة لتقليص عجز الموازنة التحكم في معدل الدين العام والرجوع إلى وضع قابل للاستمرار.

المطلب الأول: الاستدامة المالية في ظل الاقتصاد النفطي

إن الدول النفطية ملزمة بضرورة التمييز بين الموقف المالي النفطي و الموقف المالي غير النفطي في مقاربات الاستدامة المالية ، فالإيرادات المستقاة من النفط ليست مثل الإيرادات الناتجة عن المصادر التقليدية للإيرادات للحكومية ، واستغلال احتياطات النفط ينبغي أن يراعي تجسيد مبدأ الإنصاف بين الأجيال ، أما بالنسبة للاستدامة المالية في الاقتصاديات النفطية فتعرف على أنها " قدرة الحكومة على ضمان نفس القدرة من الخدمات العامة ، أو توفير نفس الإنفاق الحالي ، وفي فترة ما بعد نضوب النفط دون اللجوء إلى التمويل بالعجز للإنفاق العام[1] "

أولا: النفط و تأثيره على الوضع المالي: إن اعتماد الدول النفطية على عوائد مالية محققة من صادراتها النفطية يجعلها تعاني من مشاكل الاستدامة المالية ، فانخفاض أسعار النفط بشكل متزايد في الأسواق العالمية يؤثر على وضعه المالي مما يترجم في عجوزات الموازنة و زيادة حجم الدين العام.

ثانيا: منهجية الدخل الدائم لتحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد النفطي: تساعد منهجية فرضية الدخل الدائم على تقييم استدامة مالية عامة طويلة الأجل في البلدان النفطية بناء

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 48

على ثروات هذه البلدان من الموارد الطبيعية ، ويحدد هذا النموذج مستوى من الرصيد المالي الأولى الثابت غير مرتبط بالموارد من حيث إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ينسق مع دخل سنوي مشتق من ثروة مالية متراكمة و متوقعة للبلدان النفطية من الصادرات النفطية المستقبلية، ومقاربة الدخل الحقيقي والاستدامة المالية في الاقتصاد النفطي، أي أن النفقات الممولة لعائدات موارد طبيعية لا يمكن أن تتجاوز عائد الاستثمار في صندوق الثروة السيادي ، أو بعبارة أخرى ، الإنفاق من عائدات النفط لا يمكن أن يتجاوز الدخل الاستثماري لصندوق النفط ، فالدول التي تختار مقاربة الدخل الحقيقي تحول عوائد بيع المواد الطبيعية إلى أصول مالية و لا تنفق إلا الفائدة التي تتولد من هذه الأصول ، أي أن استخدام عوائد الموارد الطاقوية ذات طبيعة تقليدية ، يضمن انتقال حق استخدام العوائد النفطية الحالية للأجيال القادمة ويساهم في ضمان بعد أساسي من أبعاد الاستدامة المالية والذي هو تجسيد مبدأ الإنصاف بين الأجيال[1].

المطلب الثاني: تقييم الاستدامة المالية في بعض الدول العربية(الأردن، البحرين، تونس مصر) خلال الفترة (2013-2022)

تأثرت المديونية العامة في الدول العربية خلال الفترة (2013– 2018) بتقلبات أسعار النفط و المواد الأولية الأخرى في الأسواق العالمية و الأوضاع الداخلية التي شهدها عدد من دول المنظمة ، حيث عرفت الإيرادات المالية بعض التباطؤ في هذه الفترة، في حين سجل الإنفاق العام نموا متسارعا من خلال زيادة الأجور والرواتب والتحويلات الاجتماعية ودعم بعض المواد الأساسية و أشكال الإنفاق الجاري الأخرى أدت هذه التطورات إلى ارتفاع ملموس في مستويات العجز في الموازنات و معدلات المديونية منذ عام 2014 ، حيث تحول فائض الموازنة المجمعة للدول العربية البالغ 2.5 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 ، إلى عجز بلغ حوالي 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015[2].

[1] خن فتحي و فوزي عبد الرزاق 2018 ، " تقييم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية" مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ص 119-120

[2] بيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018.

وفي هذا الإطار ، ارتفع إجمالي رصيد الدين العام (الداخلي و الخارجي) في ستة دول عربية (الأردن ، تونس ، البحرين ، لبنان ، مصر ، موريتانيا) بنسبة بلغت 8.1 % سنويا خلال الفترة (2013–2018) ، حيث انتقل من حوالي 445 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 707.8 مليار دولار عام 2018 ، كما انتقلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 45 % عام 2012 إلى حوالي 117 % .

يمثل الدين العام الداخلي حصة أكبر في إجمالي الدين العام ، حيث يستحوذ على نسبة 76.4 % في مصر وحوالي 60 % في لبنان و الأردن و 22 % في تونس و 20 % في موريتانيا.

وفي ظل هذه التطورات ، تسارعت وتيرة تنفيذ إصلاحات المالية العامة في عدد من الدول العربية إبتدا من عام 2015 بهدف احتواء الزيادة في مستويات الإنفاق العام وتنويع الإيرادات الحكومية ، وتحديث النظم الضريبية وإصلاح أنظمة الدعم وإعداد استراتيجيات إدارة الدين العام ، كما تم الاهتمام بمنهجيات إعداد وتنفيذ الموازنة العام وتحديث القوانين المنظمة لها، كما أن بعض الدول شرعت في تنفيذ برامج الإصلاح المالي بدعم من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

و لتقييم الاستدامة المالية في دول المعينة بالدراسة ، تم تقدير مؤشر الاستدامة المالية بمدى نجاعة السياسة المالية المطبقة بهدف تقليص عجز الموازنة والتحكم في معدل الدين العام والرجوع به إلى وضع قابل للاستمرار، تهدف الإجراءات الحكومية التي انتهجتها الدول العربية في الموازنة العامة إلى تعزيز الإيرادات و القيام على سبيل المثال بإصلاح ضريبي[1] وزيادة حصيلة الرسوم وعوائد الاستثمارات الحكومية، إلى جانب خفض مصروفات جارية متضمنة الأجور والنفقات التشغيلية ، وتقليص الدعم الحكومي وضبط النفقات الرأسمالية. وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى تقييم الاستدامة المالية في بعض الدول العربية خلال الفترة (2013–2022)[2]

[1] محمد موعش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي 2020 ، العدد 65 ، ص 11.

[2] مرجع سبق ذكره ، ص 11

أولا: تقييم الاستدامة المالية في الأردن خلال الفترة (2013-2018)

عرفت الأردن تراجعا وتيرة نموه خلال الفترة (2013-2018) نتيجة للتطورات التي شهدتها عدد من دول المنظمة ومدى انعكاس ذلك على البيئة والمناخ الاستثماري وقطاع السياحة الأردني ، وتراجع مستوى تحويلات العاملين و المساعدات الخارجية ، في هذا الإطار ،تأثر الوضع المالي للحكومة خلال هذه الفترة، وتم تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية استهدفت التحكم في عجز الموازنة العامة والحد من تفاقم الدين العام.

كما عرفت أيضا مؤشرات معادلة ديناميكية الدين تطورات متباينة، حيث سجل النمو الاقتصادي تباطؤا خلال الفترة (2013-2018) ليستقر في حدود 02 % عوضا عن 03 % في بداية الفترة، كما عرف معدل التضخم المحتسب بمخفض الناتج المحلي الإجمالي تراجعا حيث انتقل من 2.8 % عام 2013 إلى 2.2 % عام 2018 ، كما سجل العجز الأولى للموازنة تحسنا حيث انتقل من 8.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى حوالي 06 % في عام 2018 ، كما ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الدين العام الخارجي من 3.7 % عام 2013 إلى 5.5 % عام 2018 ، في حين تراجع متوسط أسعار الفائدة على الدين العام الداخلي من 4.4 % عام 2013 إلى 2.3 % عام 2018.

أدت كل هذه التطورات إلى تأثر القدرة التمويلية للحكومة والاعتماد على الاقتراض لتمويل عجز الموازنة خلال هذه الفترة، مما نتج عنه ارتفاع إجمالي الدين العام القائم من 20.6 مليار دينار عام 2013 إلى 28.3 مليار دينار عام 2018، وبالتالي انتقل معدل الدين العام من 18.6 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 94.4 % عام 2018.

ولتقدير مؤشر الاستدامة المالية (IFS) حسب معادلة ديناميكية الدين العام ، تم اعتماد فرضيات حول المتغيرات وهي الفائض الأولى للموازنة (PS*) وعامل الخصم (B*) اللذان يمكنان من تحقيق معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة (d*) ، حيث تم اعتبار متوسط قيمة عامل الخصم للفترة (2013-2018) ، واعتماد نسبة 60 % بخصوص معدل الدين العام المستهدف.

1- الاستدامة المالية في الأردن خلال الفترة (2019-2022):

تم احتساب تقديرات مؤشر الاستدامة المالية في أفاق 2022 باعتماد مجموعة من الفرضيات تتعلق بالمتغيرات الخارجية لمعادلة ديناميكية الدين بناء على سيناريو يفترض الاستمرار في نهج نفس السياسة المالية المتبعة، حيث يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي بالاستمرار في توسع في الإنفاق العام و العمل على زيادة في الإيرادات العامة، ضريبية منها وغير ضريبية ، سعيا للتحكم في عجز الموازنة في المستوى المسجل عام 2018.

و يعتمد السيناريوا على فرضية استمرار نهج نفس سياسة مالية للحكومة خلال الفترة (2019–2022) حيث أن بعض متغيرات نموذج ديناميكية الدين، منها النمو الاقتصادي والتضخم ستعرف تحسنا نتيجة للزيادة في الطلب الإجمالي المستفيد من استمرار التوسع في النفقات العامة التشغيلية والرأسمالية ، وفي هذا السياق يعتمد سيناريو على فرضيات التالية:

* اعتماد أفاق النمو الاقتصادي للأردن حسب تقديرات صندوق النقد الدولي للفترة (2019–2022) إصدار أفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2019.

* ارتفاع متوسط أسعار الفائدة الحقيقية على الدين العام من 2.6 % خلال الفترة (2013–2018) إلى حوالي 4 % في عام 2022.

* استقرار العجز الأولى للموازنة في حدود 6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وبناء على هذه الفرضيات ، ستتراجع قيمة مؤشر الاستدامة المالية من 1.24 عام 2019 إلى 1.21 في عام 2022، مما يتطلب بذل مجهود أكبر لتعزيز الوضع المالي ومواصلة الإصلاحات المالي من خلال برنامج إصلاحي يهدف إلى احتواء توسع النفقات العامة وتنويع الإيرادات بما يقلص من العجز الأولى للموازنة بشكل ملحوظ ويمكن من تراجع معدل الدين العام إلى مستوى قريب من المعدل المستهدف من قبل الحكومة.

<u>الجدول (2–1)</u>: تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين الين العام في الأردن خلال الفترة (2013–2018) (%)

المتغيرات	2013	2014	2015	2016	2017	2018

الوصف	الرمز						
معدل النمو الاقتصادي	g	2.8	3.1	2.4	2.0	2.3	2.0
معدل التضخم	$\prod$	2.8	2.9	0.9–	0.8–	2.3	2.2
متوسط سعر الفائدة الحقيقي	r	1.3	1.5	5.0	4.1	1.0	1.4
معدل الخصم	B	0.98	0.99	1.02	1.02	0.99	1.0
معدل الرصيد الأولى للموازنة	PS	8.6–	5.6–	6.9–	6.3–	5.7–	6.0–
معدل الدين العام القائم	d	86.6	88.5	92.3	93.7	94.3	94.4
مؤشر استجابة السياسة المالية	λ	0.49–	0.26–	0.29–	0.24–	0.20–	0.21–
مؤشر الاستدامة المالية	IFS	1.42	1.20	1.27	1.22	1.6	1.17
الفرضيات حول المتغيرات التي تمكن من تحقيق معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة							
معدل الخصم	B*	1.002	1.002	1.002	1.002	1.002	1.002
معدل الدين العام	d*	60.0	60.0	60.0	60.0	60.0	60.0
معدل الرصيد الاولى	ps*	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12

المصدر: مصادر بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 ، وزارة المالية الأردنية.

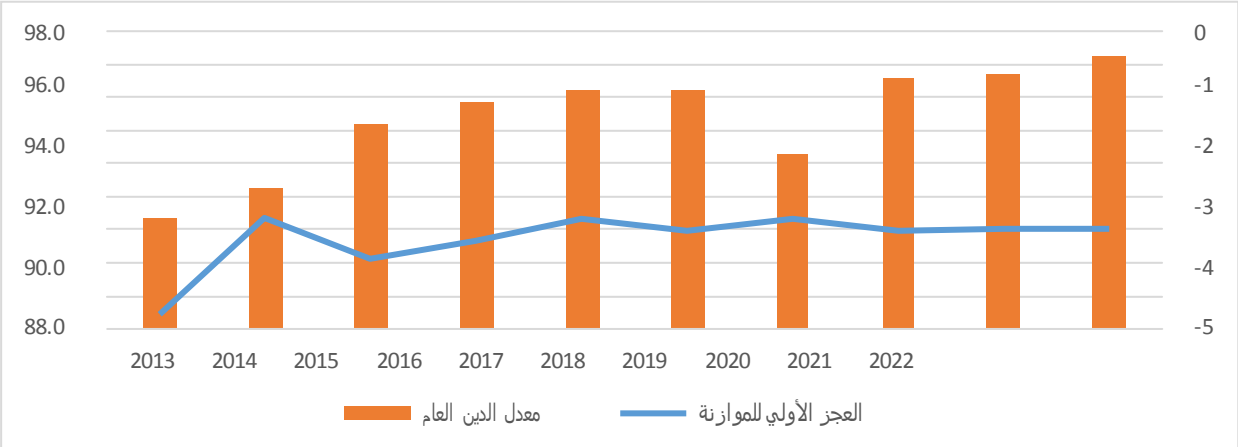
يتبين من خلال نتائج معادلة ديناميكية الدين العام أن قيمة مؤشر الاستدامة المالية (IFS) اتخذ منحنى تنازلي حيث تراجع المؤشر من 1.42 عام 2013 إلى 1.17 عام 2018 موضحا التوجه التدريجي لتحقيق هدف استدامة مالية يغري التحسن في مؤشر الاستدامة المالية للأردن إلى أثر الإصلاحات الاقتصادية والمالية المنجزة خلال هذه الفترة ، التي كان

من نتائجها تقليص العجز الأولى للموازنة الذي انتقل من 8.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى حوالي 6 % عام 2018 واستقرار معدل الدين العام في حدود 94 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016-2018).

الجدول (3-1): أهم متغيرات معادلة ديناميكية الدين في الأردن خلال الفترة (2019-2022)

	2019	2020	2021	2022
معدل النمو الاقتصادي	2.5	2.4	2.6	2.8
متوسط سعر الفائدة الحقيقي	2.0	3.0	4.0	4.0
معدل الرصيد الأولي للموازنة	6.0-	6.0-	6.0-	6.0-
معدل الدين العام القائم	90.5	95.2	95.4	96.5
مؤشر الاستدامة المالية	1.24	1.21	1.22	1.21

شكل(4-1) [1] : تطور عجز الموازنة والدين العام في الأردن خلال الفترة (2013-2022)



[1] محمد موعش، مرجع سابق ، ص 12.

2- أهم إصلاحات مالية الحكومة في الأردن خلال الفترة (2013-2019):

واجه الاقتصاد الأردني تحديات كبيرة خلال الفترة (2013-2019) ، حيث أدت بيئة الاقتصادية العالمية غير المواتية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وأدت حالة عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي إلى ظهور تحديات على صعيد حركة التجارة والتدفقات المالية والسياحية، كما واجه الاقتصاد تحديات تعزيز الاستدامة المالية العامة وتخفيض حجم المديونية وتعبئة الموارد الذاتية وتوفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.

وتم إحراز نتائج إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي كمحصلة للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي استهدفت تحسين لمناخ الأعمال من خلال تطوير القطاع المالي والمصرفي وتحديث النظام الضريبي وإصلاح نظام الدعم مع تعزيز النفقات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي ، وفي هذا الصدد، نفذت إصلاحات في جانب تعزيز الإيرادات العامة وكذلك ترشيد الإنفاق العام حيث فرضت ضريبة خاصة على مجموعة من السلع والخدمات وبنسب مختلفة تراوحت بين 5 % و 25 % واستفاء ضريبة الإقامة الفندقية بنسبة 16 % بدلا من 8 % ، ورفع نسبة الضريبة على خدمة اشتراك الهاتف النقال لتصبح 24 % بدلا من 12% وإقرار نظام عائدات تعدين الفوسفات لتعزيز إيرادات الخزينة العامة بفرض عائدات تعدين على الفوسفات بنسبة 5 % من إجمالي المبيعات أو 1.42 دينار للطن ، وتم العمل على ترشيد وضبط الإعفاءات الضريبية وتقليصها ومعالجة المتأخرات لتعزيز الإيرادات العامة ، وتحسين الإدارة الضريبية، أنشئت مديريات منفصلة لتقدير وتدقيق ضرائب كبار ومتوسطي المكلفين ، وإطلاق برنامج الحكومة الالكترونية بهدف إتمام عمليات التحصيل الضريبي عبر شبكة الانترانت و الوسائل الالكترونية الأخرى ، هذا إلى جانب إصدار التشريعات الضريبية ، منها إقرار قانون ضريبة الدخل الجديد لإحداث تعديلات في نسب الضريبة لتقارب تلك المفروضة في دول المنظمة الأخرى[1].

في جانب الإنفاق العام، تضمنت السياسات التي نفذتها الحكومة في إصلاح نظام الدعم وتعزيز آليات الرقابة لإيصال الدعم إلى مستحقيه، تم تعديل تعريفة الكهرباء والماء والمياه لخفض خسائر شركة الكهرباء وسلطة المياه الأردنية واحتواء التداعيات على الموازنة العامة

[1] محمد موعش، مرجع سابق ، ص 13.

، بالنسبة لقطاع الكهرباء قامت الحكومة برفع التعريفة على قطاعات تجارية وبعض الصناعات الكبيرة وتوحيد شرائح قطاع البنوك في شريحة واحد حيث دفع هذا القطاع الزيادات المقررة للأعوام حتى 2017، بينما تم فصل شرائح القطاع المنزلي ومعاملته بصفة مستقلة عن الشرائح الأخرى ورفع التعريفة الكهرباء على الاستهلاك المنزلي لما يزيد عن 600 كيلو واط / ساعة شهريا بنسب متفاوتة ومتدرجة ، و بخصوص قطاع المياه ،شملت الإجراءات رفع التعريفة ابتداء من عام 2014 كما نفذت سياسة ضبط التعيينات مع الأخذ بالاعتبار ملائمة الموارد البشرية و المهام المؤسسة لدى الوزارات والدوائر الحكومية[1].

ثانيا: تقييم الاستدامة المالية في البحرين خلال الفترة (2013-2018)

تأثر الوضع الاقتصادي والمالي لمملكة البحرين بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بنهاية 2014، نتيجة لأهمية مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات المالية ، وفي هذا الصدد ، ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة من 3 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 ، إلى 10.1 % عام 2016 ، فيما تراجع في أعقاب ذلك إلى 2 % في عام 2018 مما أدى إلى تزايد الاحتياجات التمويلية وارتفاع ملحوظ للدين العام خلال الفترة (2013-2018).

وعرفت مؤشرات معادلة ديناميكية الدين تطويرات متباينة ، حيث سجل النمو الاقتصادي تباطؤا ملحوظا لتراجع من 5.6 % في عام 2013 إلى 2.3 % عام 2018 ، كما تراجع معدل التضخم من 3.6 % إلى 1.8 % خلال نفس الفترة ، غير أن العجز الأولى للموازنة سجل تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 10.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 1.9 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 كما بلغ متوسط أسعار الفائدة الحقيقة 2.6 كمتوسط السنوي للفترة (2013-2018) ، غير أنه لوحظ ارتفاع مدفوعات الفائدة للدين العام ، حيث انتقلت من 192 مليون دينار بحريني عام 2013 إلى 619 مليون دينار عام 2018 ، ما يمثل 4.3 % من الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي تزايد الاحتياجات التمويلية للحكومة وانعكاسها على الدين العام ، حيث انتقل معدله من 43.9 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى 87.7 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018.

[1] بيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018.

في هذا الإطار ، تم تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية منذ عام 2015 استهدفت معالجة الاختلالات في الموازنة العامة وإعادة هيكلتها وتقليص الدين العام، بما يمكن من الاستفادة من فرص النمو الاقتصادي شملت خطة الحكومة إصلاحات توزعت بين مبادرات زيادة الإيرادات متضمنة زيادة الرسوم الجمركية ومبادرات خفض المصروفات، التي تضمنت ترشيد النفقات المتكررة وتخفيض ميزانية المشاريع، إلى جانب مبادرات تقليص الدعم الحكومي التي شملت زيادة أسعار المحروقات والكهرباء والماء.

ولتقدير الاستدامة المالية (IFS) حسب معادلة ديناميكية الدين العام، تم اعتماد فرضيات حول الفائض الأولى للموازنة (PS*) و عامل الخصم (B*) اللذان يمكنان من تحقيق معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة (d*) ، حيث تم اعتبار متوسط قيمة عامل الخصم للفترة (2013–2018) ، واعتماد نسبة 60 % بخصوص معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة.

الجدول (4–1) : تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين الين العام في البحرين خلال الفترة (2013–2018) (%)

المتغيرات		2013	2014	2015	2016	2017	2018
الوصف	الرمز						
معدل النمو الاقتصادي	g	5.4	4.4	2.9	3.2	2.3	1.8
معدل التضخم	$\prod$	3.2	2.8	1.8	2.8	1.8	3.3
متوسط سعر الفائدة الحقيقي	r	1.4	1.5	2.9	2.3	3.7	2.5
معدل الخصم	B	096	0.97	1.00	0.99	1.01	1.0
معدل الرصيد الأولى للموازنة	PS	1.8–	1.8–	10.7–	9.5 –	5.7 –	1.9 –
معدل الدين العام	d	43.9	44.4	61.8	73.1	80.5	87.7

القائم							
مؤشر استجابة السياسة المالية	λ	**0.29−**	**0.13−**	**0.74 −**	**−0.30**	**0.13 −**	**−0.15**
مؤشر الاستدامة المالية	**IFS**	**1.25**	**1.10**	**1.74**	**1.29**	**1.15**	**1.16**
الفرضيات حول المتغيرات التي تمكن من تحقيق معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة							
معدل الخصم	**B***	**1.001**	**1.001**	**1.001**	**1.001**	**1.001**	**1.001**
معدل الدين العام	**d***	**30.0**	**30.0**	**30.0**	**30.0**	**30.0**	**30.0**
معدل الرصيد الاولى	**ps***	**0.0003**	**0.0003**	**0.0003**	**0.0003**	**0.0003**	**0.0003**

المصدر: مصادر بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، وزارة المالية للبحرين.

يتبين من خلال نتائج معادلة ديناميكية الدين العام أن مؤشر الاستدامة المالية (IFS) سجل تحسنا في البحرين ، حيث انتقل من 1.74 في عام 2015 إلى 1.16 عام 2018 ، ويعني ذلك أن وضعية مالية الحكومة شهدت تحركا في اتجاه بلوغ مؤشر الاستدامة المالية مستوى أقل من واحد، مما يوضح أثر الإصلاحات الاقتصادية والمالية المنجزة و التي مكنت من تقليص العجز الأولى للموازنة من 10.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 1.9 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018.

1- الاستدامة المالية في البحرين خلال الفترة (2019-2022)

تم تقدير مؤشر الاستدامة المالية في أفاق سنة 2022 باعتماد مجموعة من الفرضيات تتعلق بالمتغيرات الخارجية لمعادلة ديناميكية الدين على أساس الاستمرار في نهج نفس سياسة مالية متبعة ، وستعرف المتغيرات الكلية لمعادلة ديناميكية الدين، مثل النمو الاقتصادي والتضخم تحسنا نتيجة للزيادة في الطلب الإجمالي المستفيد من استمرار التوسع في النفقات العامة التشغيلية والرأسمالية وفي هذا السياق تتعلق الفرضيات بالمتغيرات الاقتصادية التالية:

- اعتماد توقعات النمو الاقتصادي للبحرين للفترة (2019-2022) حسب صندوق النقد الدولي ، إصدار أفاق الاقتصاد العالمي ، أكتوبر 2019.

- ارتفاع متوسط أسعار الفائدة الحقيقية على الدين العام من 2.4 % خلال الفترة (2013–2018) إلى حوالي 3 % عام 2022.
- وضع هدف للعجز الأولى للموازنة في حدود 2 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2019–2022).
- اعتماد فرضيات حول الفائض الأولي للموازنة (ps^*) وعامل الخصم (B^*) اللذان يمكنان من تحقيق معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة (d^*) ، حيث تم اعتبار متوسط قيمة عامل للخصم للفترة (2013–2018) ، واعتماد نسبة 30 % بخصوص معدل الدين العام المستهدف.

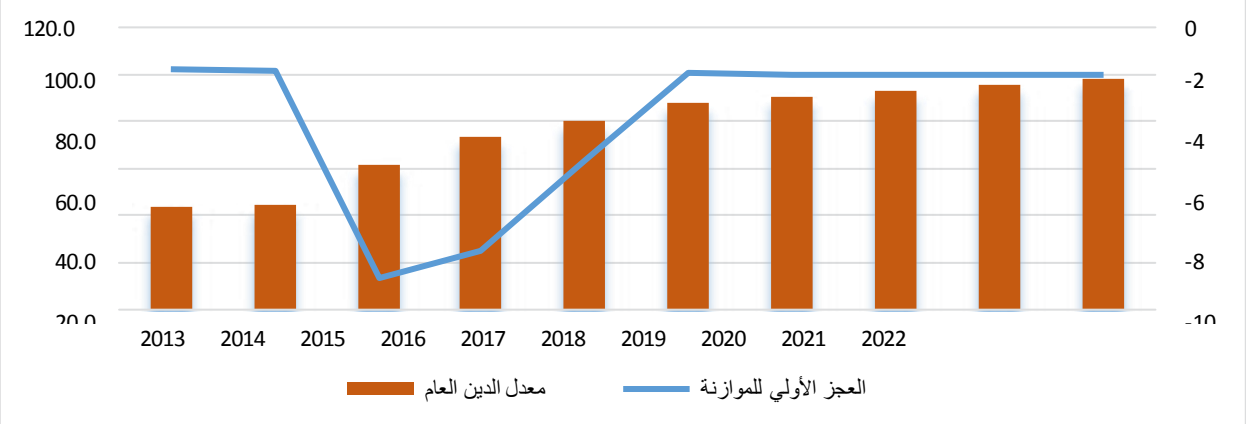
كمحصلة للتطورات الاقتصادية الكلية المعتمدة في الفرضيات ، عرف مؤشر الاستدامة المالية تحسنا طفيفا خلال الفترة (2019–2022) حيث سيتراجع من 1.16 عام 2019 إلى 1.15 عام 2022، مما يبين أن الاستمرار في نفس نهج السياسة المالية خلال الفترة (2019–2022) لن تكون كافية لتحقيق هدف الاستدامة المالية في أفاق 2022 ، مما يتطلب مزيد من الإصلاحات المالية سواء من جانب الإنفاق العام أو من جانب الإيرادات العامة.

الجدول (5–1): أهم متغيرات معادلة ديناميكية الدين في البحرين خلاف الفترة (2019–2022)

	2019	2020	2021	2022
معدل النمو الاقتصادي	1.9	2.1	2.3	2.4
متوسط سعر الفائدة الحقيقي	3.0	3.0	3.0	3.0
معدل الرصيد الأولي للموازنة	2.0 –	2.0 –	2.0 –	2.0 –
معدل الدين العام القائم	90.5	93.3	95.9	98.4
مؤشر الاستدامة المالية	1.16	1.16	1.15	1.15

المصدر: مصادر بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، وزارة المالية للبحرين.

الشكل (5-1)[1]: تطور عجز الموازنة و الدين العام في البحرين خلال الفترة (2013-2022)



2- أهم إصلاحات مالية الحكومة في البحرين خلال الفترة (2013-2019):

عرف الاقتصاد البحريني تداعيات البيئة الاقتصادية العالمية غير المتواتية وما ترتب عنها من انخفاض في الطلب الخارجي والتدفقات المالية، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات على أنشطة القطاع الحقيقي إضافة إلى القطاع المالي والمصرفي والذي يعتبر داعم هام للمنو الاقتصاد ، كما أدى انخفاض أسعار النفط في تقليص النمو وتفاقم العجز المالي وارتفاع مستوى الدين العام وتراجع الوضع الخارجي.

و لمواجهة هذا الوضع ، قامت الحكومة بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية استهدفت معالجة تفاقم عجز الموازنة ، حيث تم تطبيق مزيج من الإصلاحات تتعلق بجانب الإيرادات مثل زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية ، مقابل حزمة الإصلاحات على صعيد النفقات بتقليص الدعم واحتواء الأجور ، شملت خطة الحكومة مرحلتين للإصلاح المالي ، تضمنت المرحلة الأولى حزمة من الإجراءات المالية لإعادة هيكلة الميزانية العامة خلال دورة الموازنة لعامي 2015 و 2016 توزعت بين مبادرات زيادة الإيرادات متضمنة زيادة

[1] محمد موعش، مرجع سابق ، ص 17.

الرسوم الحكومية، ومبادرات خفض الحكومي التي شملت زيادة أسعار المحروقات والكهرباء والماء وإعادة الدعم لبعض المواد الاستهلاكية.

وتضمنت المرحلة الثانية مبادرات إضافية هدفت إلى تقليص الفارق بين الإيرادات والمصروفات الحكومية والاقتراب من تحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات في الميزانية العامة في إطار برنامج إصلاح إلي أفاق 2022 ، وتمثل أهم المبادرات ضمن هذه المرحلة في فرض ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية تماشيا مع التوجه العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وزيادة الرسوم الحكومية وفقا لمبدأ استرداد الكلفة وزيادة مساهمات الشركات الحكومية في الموازنة، ومواصلة رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء والمياه وتعزيز كفاءات الدعم الاجتماعي ، هذا وإضافة إلى احتواء فاتورة الأجور وتقليص المصروفات التشغيلية وخفض واعتماد المشاريع الميزانية العامة.

كما تم مواصلة تحسين مناخ الاستثمار والعمل على تعزيز البيئة المتواتية لنشاط القطاع الخاص بما يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي من اجل تسريع وتيرة الاقتصادي وخلق فرص العمل ، كما تضمنت الإصلاحات جهود التنويع الاقتصادي والتحول من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة.

ثالثا: تقييم الاستدامة المالية في تونس خلال الفترة (2013-2018)

واجه الاقتصاد التونسي خلال الفترة (2013-2019) مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية تتمثل في أثار التحولات السياسية ، وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وضعف النمو الاقتصادي في منطقة اليورو والشريك التجاري الأساسي لتونس ، أدت هذه التطورات إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي الذي انعكس على وتيرة نمو الإيرادات العامة للموازنة، في حين تم التحكم في نمو الإنفاق العام نتيجة تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، مما ساهم في استقرار عجز الموازنة في حوالي 4 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة ، غير أن تسجيل مستوى مرتفع لمعدل الدين العام في بداية الفترة بلغ 87.7 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إضافة إلى الاستمرار في الاقتراض لتغطية الاحتياجات التمويلية السنوية كان سببا في ارتفاع معدلات الدين العام ، أما فيما يتعلق بمتغيرات معادلة ديناميكية الدين العام تراجع معدل النمو الاقتصادي من 3.9 % عام

2012 إلى 1.9 % كمتوسط سنوي للفترة (2013–2018) تم التحكم في معدل التضخم المحتسب بمخفض الناتج المحلي الإجمالي في حوالي 0.9 % خلال نفس الفترة ، كما سجل العجز الأولى للموازنة تحسنا حيث انتقل من 5.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 إلى حوالي 3.5 % عام 2018 ، في حين أسفر متوسط أسعار الفائدة الحقيقية على الدين العام الخارجي في حدود 1.7 % خلال الفترة.

وبناء على هذه التطورات، انتقل إجمالي الدين العام القائم من 67.4 مليار دينار عام 2013 الى 99 مليار دينار عام 2018 ، حيث يمثل الدين العام الخارجي حصة 39 % من إجمالي الدين العام بذلك انتقل معدل الدين العام من 89.7 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى 93.8 % عام 2018.

ولتقدير مؤشر الاستدامة المالية (IFS) حسب معادلة ديناميكية الدين العام تم اعتماد فرضيات حول الفائض الأولى للموازنة (ps*) وعامل الخصم (B*) اللذان يمكنان من تحقيق معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة (d*) حيث تم اعتبار متوسط قيمة عامل الخصم للفترة (2013–2018) و اعتماد نسبة 60 % بخصوص معدل الدين العام المستهدف.

الجدول (6–1) [1]: تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين الين العام في تونس خلال الفترة (2013–2018) (%)

المتغيرات		2013	2014	2015	2016	2017	2018
الوصف	الرمز						
معدل النمو الاقتصادي	g	2.4	2.3	1.2	1.1	1.9	2.5
معدل التضخم	Π	0.8	0.7	1.5 –	1.4	0.4	1.0
متوسط سعر الفائدة	r	1.4	1.5	3.5	0.9	1.8	1.3

[1] محمد موعش، مرجع سابق ، ص19.

الحقيقي							
معدل الخصم	**B**	**0.99**	**0.99**	**1.02**	**0.99**	**0.99**	**0.99**
معدل الرصيد الأولى للموازنة	**PS**	**5.1 –**	**3.2 –**	**3.5 –**	**4.2 –**	**4.5 –**	**3.5 –**
معدل الدين العام القائم	**d**	**89.7**	**92.0**	**87.0**	**90.2**	**92.4**	**93.8**
مؤشر استجابة السياسة المالية	λ	**0.182 –**	**0.099 –**	**0.101 –**	**0.147 –**	**0142 –**	**– 0.100**
مؤشر الاستدامة المالية	**IFS**	**1.17**	**1.09**	**1.12**	**1.14**	**1.14**	**1.09**
الفرضيات حول المتغيرات التي تمكن من تحقيق معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة							
معدل الخصم	**B***	**0.995**	**0.995**	**0.995**	**0.995**	**0.995**	**0.995**
معدل الدين العام	**d***	**60.0**	**60.0**	**60.0**	**60.0**	**60.0**	**60.0**
معدل الرصيد الأولى	**ps***	**0.3 -**	**0.3 -**	**0.3 -**	**0.3 -**	**0.3 -**	**0.3 -**

المصدر: بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، وزارة المالية التونسية.

تبين حسب نتائج معادلة ديناميكية الدين العام أن مؤشر الاستدامة المالية () في تونس سجل تحسنا حيث اتجه نحو تحقيق قيمة تقترب من الواحد، حيث انتقل من 1.17 عام 2013 إلى 1.09 عام 2018 ، ويعني ذلك أن المالية العامة في تونس تقترب من وضعية الاستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية الكلية التي عرفت استقرار خلال هذه الفترة ، وفي هذا الصدد فإن الإصلاحات المالية والتدابير المتخذة للتحكم في الإنفاق العام مكنت من تحقيق تحسين طفيف في العجز الاولى للموازنة خلال هذه الفترة، إلا أنه لم يكن كافيا لتقليص معدل الدين العام الذي بلغ 93.8 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2018 عوضا عن 89.7 % في عام 2013.

1 – الاستدامة المالية في تونس خلال الفترة (2019–2022)

إن حساب تقديرات مؤشر الاستدامة المالية في أفاق 2022 بناء على سيناريوا يفترض الاستمرار في نهج نفس السياسة المالية المتبعة، مما يمكن من اعتماد فرضيات تتعلق بالمتغيرات الخارجية لمعادلة ديناميكية الدين بهدف السيناريو إلى دعم النمو الاقتصادي من خلال التوسع في الإنفاق العام والعمل على استمرار تطبيق الإصلاحات من جانب الإيرادات العامة لغرض عجز الموازنة في مستوى متحكم فيه.

وفي هذا السياق تتعلق الفرضيات بالمتغيرات الاقتصادية التالية:

اعتماد تنبؤات النمو الاقتصادي لتونس للفترة (2019–2022) حسب صندوق النقد الدولي – إصدار أفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2019.

ارتفاع متوسط أسعار الفائدة الحقيقية على الدين العام من 1.7 % خلال الفترة (2013–2018) إلى حوالي 3 % عام 2022.

- التراجع التدريجي للعجز الأولي للموازنة إلى 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022.
- اعتماد فرضيات حول الفائض الأولي للموازنة (ps*) وعامل الخصم (B*) اللذان يمكنان من تحقيق معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة (d*) ، حيث تم اعتبار متوسط قيمة عامل الخصم للفترة (2013–2018) واعتماد نسبة 60 % بخصوص معدل الدين العام المستهدف.

وبناءا على هذه الفرضيات ، سيستمر مؤشر الاستدامة المالية لتونس في التحسن خلال الفترة (2019–2022) حيث من المتوقع أن ينتقل من 1.10 عام 2019 إلى 1.04 عام 2022 ، دون بلوغ مستوى أقل من واحد الذي يبرز الاستدامة المالية حسب معادلة ديناميكية الدين ، وفي هذا السياق سينتقل معدل الدين العام من 96.3 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 إلى 100.5 % عام 2022 ، وبالتالي فإن فرضية الاستمرار في نهج نفس السياسة المالية مع تراجع العجز الأولي للموازنة إلى حدود 1.5 %من الناتج المحلي الإجمالي لن يمكنا من تحقيق الاستدامة المالية في أفاق 2022 ،

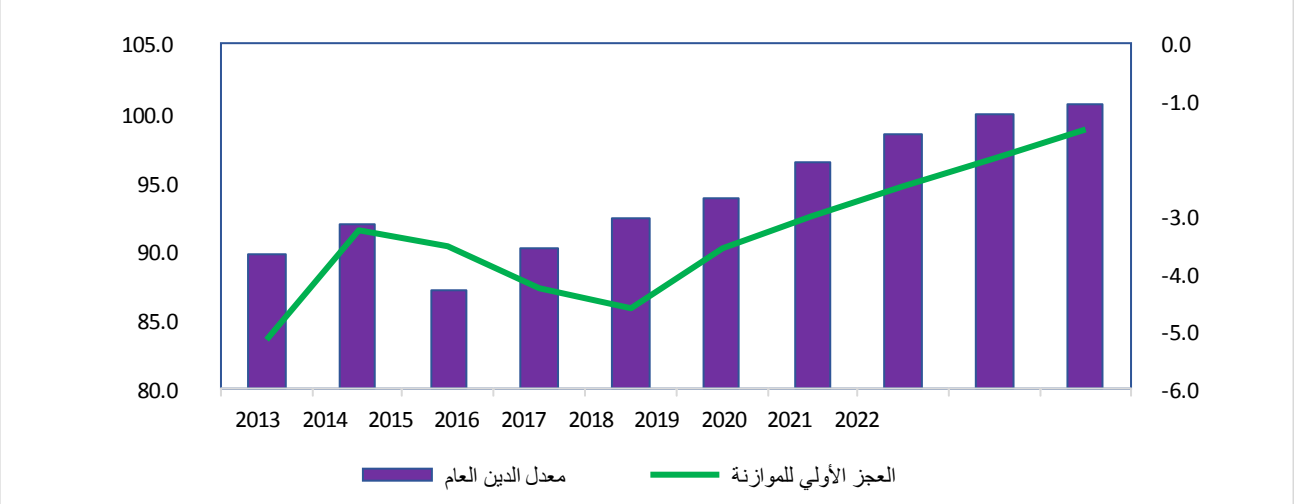
ويتبين أن بلوغ هذا الهدف يحتاج إلى استكمال الإصلاحات في مالية الحكومة في المحاور الأساسية المتعلقة بتعزيز الإيرادات ، وترشيد الإنفاق ومراجعة المنهجيات والتشريعات الخاصة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة.

الجدول (7-1)[1]: تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين العام في تونس خلال الفترة (2019-2022)

	2019	2020	2021	2022
معدل النمو الاقتصادي	2.5	2.4	2.6	2.8
متوسط سعر الفائدة الحقيقي	2.0	2.0	3.0	3.0
معدل الرصيد الأولي للموازنة	3.0 -	2.5 -	2.0 -	1.5 -
معدل الدين العام القائم	96.3	4-98	8-99	100.5
مؤشر الاستدامة المالية	1.10	1.08	1.06	1.04

العام الدين معدل

الشكل (6-1) [2] : تطور عجز الموازنة والدين العام في تونس خلال الفترة (2013-2022)



[1] محمد موعش، مرجع سابق ، ص19.

[2] محمد موعش ، مرجع سابق ، ص20.

2- أهم إصلاحات مالية الحكومة في تونس خلال الفترة (2013-2019):

بغرض مواجهة تحديات تباطؤ نمو الاقتصاد التونسي وارتفاع عجز الموازنة والدين العام ، قامت الحكومة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية خلال الفترة (2013-2019) بهدف تنشيط الاقتصاد وتعزيز تنافسية وتحسين الخدمات العامة وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المحدودة الدخل.

وفيما يتعلق بإصلاح مالية الحكومة تم تنفيذ حزمة من الإصلاحات استهدفت ضبط مستويات الإنفاق العام ودعم الإيرادات في هذا الإطار ، تم نهج الإصلاح الضريبي لضمان عدالة وكفاءة منظومة الضرائب والحرص على توجيه النظام الضريبي لدعم المشروعات الصغرى و المتوسطة من خلال فرض أسعار نسبية للضرائب على الشركات لإحجامها ومستويات الإرباح المحققة، ثم إخضاع قيمة المعاملات المتأتية من التصدير أو قيمة المعاملات الخاضعة لنفس النظام الضريبي للتصدير للضريبة بنسبة 10 % ، وإصدار قانون يفرض ضريبة بنسبة 5 % على الإيرادات من حصص الأسهم الموزعة وترشيد الإعفاءات من خلال إلغاء الامتيازات التي لم تثبت جدواها و الممنوحة لعدد من المؤسسات و الأفراد ، كذلك تشكل لجنة تضم ممثلين من عدة وزارات لمراجعة الحوافز والامتيازات الضريبية التي تمنحها ، كذلك تم إنشاء موقع على شبكة الانترنت يمكن من خلاله للمكلف بالضريبة تقديم طلبات الحصول على التصاريح و احتساب و تسديد المستحقات الضريبية بالوسائل الالكترونية، و من جانب النفقات العامة ، تم تنفيذ تدابير لضبط وترشيد النفقات الحكومية ، خاصة في مجال ضبط منظومتي الدعم والإعانات الاجتماعية وضبط نفقات الأجور والمرتبات ، إضافة إلى رفع كفاءة الإنفاق الاستثماري ووضع أولويات لتنفيذ المشروعات الاستثمارية بما يتماشى مع المستهدفات التنموية والتركيز على دعم قطاعات التعليم والصحة والبيئة الأساسية والرفع من مستوى المعيشة.

رابعا: تقييم الاستدامة المالية في مصر خلال الفترة (2013-2018)

عرف الاقتصاد المصري نموا مطردا خلال الفترة (2013-2018) نتيجة تحسن بيئة الأعمال وانتعاش الاستثمار وتطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية استهدفت استقرار الاقتصاد الكلي وتخطي أثار التطورات السياسية التي عرفتها المنظمة العربية خلال هذه

الفترة ، غير أن ظهور الضغوطات التضخمية في أخر الفترة واستمرار تسجيل عجزا في الموازنة العامة أدت إلى بلوغ الدين العام مستويات مرتفعة ، مما فرض الاهتمام بموضوع الاستدامة المالية ، بنهج إصلاحات إضافية في مالية الحكومة بعد أن تم تحقيق التطور الايجابي في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وقد عرفت مؤشرات معادلة ديناميكية الدين تطورات متباينة حيث سجل الاقتصاد المصري تحسنا خلال الفترة (2013-2018) وانتقل من 3 % في بداية الفترة إلى 5.3 % عام 2018 ، كما سجل العجز الأولى للموازنة تحسنا حيث تراجع من 12.9 %من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى حوالي 1.2 % عام 2018 ، غير أن معدل التضخم المحتسب بمخفض الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاعا حيث انتقل من 7.5 % عام 2013 إلى 19.4 % عام 2018 كما ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الدين العام الخارجي من 1.6 % عام 2013 إلى 2.1 % عام 2018 وانتقل متوسط أسعار الفائدة على الدين العام الداخلي من 14.4 % عام 2013 إلى 13.1 % عام 2018، وقد أدت كل هذه التطورات إلى تحسن مؤشر الاستدامة المالية الذي انتقل من 1.88 عام 2013 إلى 1.09 عام 2016 مقتربا من مستويات أقل من واحد ، مما يبين أثر الإصلاحات الاقتصادية في مصر والتي مكنت من تقليص العجز الأولى للموازنة إلى 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 عوضا عن 12.9 % عام 2013 ، ومن جانب أخر يلاحظ انه رغم التراجع الملحوظ في العجز الأولي للموازنة في مصر فقد سجل إجمالي الدين العام القائم ارتفاعا من 1579.8 مليار جنيه عام 2013 إلى 4082 مليار جنيه عام 2018 ، وبالتالي انتقل معدل الدين العام من 84.9 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى 92 % عام 2016 نتيجة ارتفاع مدفوعات فوائد الدين العام الداخلي والخارجي.

أما فيما يتعلق بالفترة (2017-2018) تبين من خلال نتائج معادلة ديناميكية الدين العام أن الارتفاع الملحوظ لمعدل التضخم خلال عامي 2017-2018 في مصر نتيجة تعديل سياسة سعر الصرف عبر تخفيض قيمة عملتها الوطنية (الجنيه) مما أدى إلى تسجيل قيم اقل من واحد لمعدل الخصم (B) وهذا يعني أن سعر الفائدة الحقيقي أقل بكثير من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي وعليه فإن مؤشر الاستدامة المالية للعامين 2017-2018 يتم حسابه كما يلي:

الجدول (8-1): تطور متغيرات معادلة ديناميكية الدين الين العام في مصر خلال الفترة (2013-2018) (%)

المتغيرات		2013	2014	2015	2016	2017	2018
الوصف	الرمز						
معدل النمو الاقتصادي	g	3.3	2.9	4.4	4.3	4.2	5.3
معدل التضخم	$\prod$	7.5	11.2	9.9	6.2	23.1	19.4
متوسط سعر الفائدة الحقيقي	r	4.0	0.2	0.6	4.1	– 10.8	– 8.6
معدل الخصم	B	1.01	0.97	0.96	1.00	0.86	0.87
معدل الرصيد الأولى للموازنة	PS	– 12.9	– 11.8	– 3.5	– 3.5	– 1.8	– 1.2
معدل الدين العام القائم	d	84.9	85.6	90.6	104.3	113.6	92.0
مؤشر استجابة السياسة المالية	λ	– 0.87	– 0.45	– 0.115	– 0.096	– 0.03	– 0.01
مؤشر الاستدامة المالية	IFS	1.88	1.42	1.08	1.09	–	–
الفرضيات حول المتغيرات التي تمكن من تحقيق معدل الدين العام المستهدف من قبل الحكومة							
معدل الخصم	B^*	0.99	0.99	0.99	0.99	–	–
معدل الدين العام	d^*	60.0	60.0	60.0	60.0	–	–
معدل الرصيد الأولى	ps^*	– 0.6	– 0.6	– 0.6	– 0.6	–	–

المصدر: محمد موعش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي 2020 ، العدد 65 ، ص 11.

للموازنة الذي بلغ 1.2 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، إضافة إلى تراجع معدل الدين العام من 113.6 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 إلى 92 % من الناتج

المحلي الإجمالي عام 2018 مما يعكس استمرار تنفيذ الإصلاحات المالية في مصر ، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار ارتفاع مستوى فوائد الدين العام خلال الفترة 2013–2018 بحيث يقدر بحوالي 6.5 % من الناتج المحلي الإجمالي سنويا.

1– الاستدامة المالية في مصر خلال الفترة (2019–2022)

تم حساب تقديرات لمؤشر الاستدامة المالية في أفاق 2022 بناء على فرضية الاستمرار في نهج نفس السياسة المالية المتبعة ، حيث يهدف هذا السيناريوا إلى عدم النمو الاقتصادي بالاستمرار في التوسع في الإنفاق العام وفي هذا الإطار ستعرف متغيرات نموذج ديناميكية الدين كنمو الاقتصادي والتضخم تحسبا نتيجة للزيادة في الطلب الإجمالي المستفيد من استمرار التوسع في النفقات العامة التشغيلية و الرأسمالية، وتتعلق الفرضيات بالمتغيرات الاقتصادية التالية:

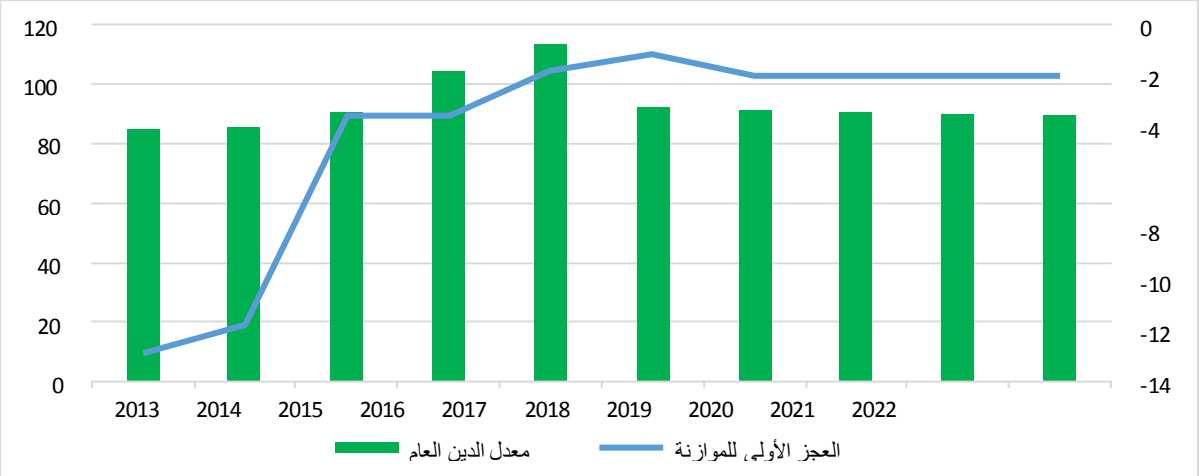
- اعتماد أفاق النمو الاقتصادي لمصر حسب تقديرات صندوق النقد الدولي للفترة (2019–2022) إصدار أفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2019.
- استقرار متوسط أسعار الفائدة الحقيقية على الدين العام في 2 % خلال هذه الفترة.
- استقرار العجز الأولي للموازنة في حدود 2 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وبناء على هذه الفرضيات أسفر مؤشر الاستدامة المالية خلال الفترة (2019–2022) في حدود 1.02 عوضا عن 1.09 في عام 2016 موضحا المنحنى التنازلي لمؤشر نحو مستوى أقرب من واحد ، نتيجة التقدم الحاصل في التحكم في العجز الأولي للموازنة ، إضافة إلى توقع تقليص معدل الدين العام من 90.9 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 إلى 89.5 % عام 2022 ، تتجه مالية الحكومة الى وضعية مستدامة مستفيدة من تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي ، غير أن المستوى المرتفع لمدفوعات فوائد الدين العام التي تمثل حوالي 6 % من الناتج المحلي الإجمالي تتطلب تنفيذ إصلاحات إضافية في مالية الحكومة بهدف تقليص أثرها على العجز الكلي للموازنة ومدفوعات الدين العام.

الجدول (9-1)[1]: أهم متغيرات معادلة ديناميكية الدين العام في مصر خلال الفترة (2019-2022)

	2019	2020	2021	2022
معدل النمو الاقتصادي	5.5	5.8	5.9	5.9
متوسط سعر الفائدة الحقيقي	2.0	2.0	2.2	2.0
معدل الرصيد الأولي للموازنة	2.0 -	2.0 -	2.0 -	2.0 -
معدل الدين العام القائم	90.9	90.5	90.0	89.5
مؤشر الاستدامة المالية	1.01	1.02	1.02	1.02

الشكل (7-1)[2] : تطور العجز الأولي للموازنة و الدين العام في مصر خلال الفترة (2013-2022)



2- أهم إصلاحات مالية الحكومة في مصر خلال الفترة (2013-2019):

تم تنفذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في مصر استهدفت إصلاح أوضاع المالية العامة ، ارتكزت على ثلاثة محاور تتمثل في تعزيز الإطار المؤسسية ، واستقرار الاقتصاد الكلي ، وتعميق الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص مع

[1] محمد موعش، مرجع سابق ، ص24.

[2] محمد موعش، مرجع سابق ، ص24.

دعم التنمية البشرية والحماية الاجتماعية ، تم تنفيذ تدابير إصلاحية مالية ونقدية متكاملة مكنت من تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في ضوء استقرار سعر الصرف وتراجع معدل التضخم واحتواء عجز الموازنة وارتفاع الاحتياطات الخارجية الرسمية.

تضمنت اتجاهات الإصلاح في جانب الإيرادات توسيع القاعدة الضريبية ، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي ومراجعة النسب الضريبية ومعالجة المتأخرات والإعفاءات الضريبية ، وإدماج القطاع غير الرسمي في المنظومة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي وإصلاح الإدارة الضريبية من جانب أخر، شملت جهود الإنفاق الجاري في مصر والسيطرة على فاتورة الأجور في ضوء الالتزامات بتطبيق سياسة الحد الادني للأجور بالإضافة إلى تكلفة الاستجابة للمطالب الفئوية و تعزيز العدالة و الشفافية في منظومة التوظيف الحكومي وضم بعض المكافآت البدلات والمزايا النقدية لمجموعة الوظائف الدائمة وكذلك استمرت مصر في تنفيذ خطة ترشيد دعم الكهرباء وإجراء إصلاحات في قطاع الكهرباء شملت فتح لمجال للقطاع الخاص للمشاركة في إنتاج الكهرباء وطرح تعرفة لشراء فائض الكهرباء المنتجة من القطاع الخاص باستخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح وتطبيق إجراءات لترشيد الاستهلاك تشمل تطبيق نظام جديد لإنارة الشوارع هذا بالإضافة إلى مواصلة جهود تحرير أسعار المواد البترولية.

خاتمة الفصل الأول:

لقد احتفظ مصطلح الاستدامة المالية ببعده الأصلي كمقياس للملاءة المالية للحكومة، ويشكل تحليلها قضية مركزية في تقييم مسار السياسة المالية في البلدان التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة و تنمية الاقتصاد (كالجزائر مثلا).

حيث اكتسب مع تطور مفهوم الاستدامة المالية عدة أبعاد تتعلق بالحكومات التي لا تجد صعوبة في الوفاء بإلتزماتها المالية ، أين اتسع تحليل الاستدامة المالية في أبعادها الأخرى إلى دراسة الظروف المالية التي قد تؤخر النمو الاقتصادي وأسباب عدم استقرار الأعباء الضريبية و انعكاسات التوجه نحو نقل أعباء الدين العام وتحملها للأجيال المتعاقبة في المستقبل ، وذالك من خلال زيادة الضرائب وخفض الإعانات التي تقدمها الحكومة وارتفاع معدل التضخم وزيادة مخاطر الأزمة المالية ، وهذا ما يجبر على ضرورة القيام بتقييم سنوي للاستدامة المالية من اجل معالجة الانحرافات وتجنب التوجه نحو مسار غير مستدام ماليا، لذالك أصبح البحث في مؤشراتها من أهم مداخل قياس سلامة المالية للاقتصاد، ومتانة السياسة المالية المنتهجة.

وتعد معدلات الزيادة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر العوامل تأثيرا على استدامة الوضع المالي للبلد، وهناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في الاستدامة المالية ، إذا تؤدي معدلات نمو الإنفاق الحكومي بنسبة أعلى من نمو الإيرادات العامة و تراجع النمو الاقتصادي و ارتفاع الفائدة الحقيقية في المستقبل إلى توقع ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي و ارتفاع إمكانية فقدان الملاءة المالية للبلد.

وفي نهاية هذا الفصل لابد أن نشير إلى أنه يوجد العديد من الانتقادات للإطار التحليلي للاستدامة الدين العام والمؤشرات التي يجب استخدامها في تقييم الاستدامة المالية.

الفصل الثاني

النفط وتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية والصدمات التي تعرض لها

تمهيد:

أصبحت جميع دول العالم بحاجة إلى مادة النفط، كحاجة الإنسان إلى الدم، وهو ما عبر عنه السياسي الفرنسي **Georges clemenceau** قائلا " **قطرة بترول تعادل قطرة دم** " [1] فالدول المتقدمة تحتاج إلى النفط ، لأنه ببساطة كان ومزال يشكل قاعدة نموها الاقتصادي وتفوقها الصناعي والتكنولوجي، في حين تحتاجه الدول النامية (خاصة تلك الدول التي تمتلك ثروات طبيعية نفطية) ، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية والالتحاق بركب الحضارة المعاصرة ، ويعتبر ذو أهمية بالغة يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة و اقتصاديات العالم بصفة عامة.

في ظل هذه الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية وبتأثيره في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، أصبحت أسعاره مميزة عن باقي أسعار السلع الأخرى في السوق العالمية، سواء في مسار تطورها، أو في كيفية تحديدها ، أو في تأثير قوى فاعلة على تلك الأسعار ، فمند سنة **1970** والى غاية يومنا هذا شهدت السوق النفطية عدة صدمات على غرار ما حدث سنة **1973** إلى غاية الصدمة الأخيرة سنة **2020** وانخفاض أسعار النفط بشكل رهيب حيث وصل سعره إلى ما دون **23** دولار للبرميل الواحد.

و من خلال هذا الفصل سنحاول معرفة معني السعر النفطي وكذا التعرف على الأطراف الفاعلية في الأسواق الدولية للنفط ، وتحليل أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وكذا التعرف على أهم الصدمات التي تعرضت لها أسواق النفط بمعرفة معني الصدمة وأنواعها و أهم الصدمات النفطية لاسيما في الجزائر على وجه الخصوص.

المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية والصدمات التي

[1] Pierre Fontaine,1956 "**La Guerre Froide du Pétrole**", Edition Je Sers, Paris , P8.

تعرضت لها

عرفت السوق النفطية دولية تقلبات حادة منذ منتصف سنة 2014 ، وكان لها تأثير بالغ على اقتصاديات المعتمدة على النفط كمصدر أساسي لدخلها الوطني، والجزائر واحدة من الاقتصاديات الريعية التي يحتل فيها قطاع النفط مكانة هامة سواء من حيث مساهمته في تركيبة ناتج محلي الخام من جهة ، أو من حيث حصته في القيمة الإجمالية للصادرات

(أكثر من 97 %) ، وعرفت أسعاره انكشافا كبير على هذه التقلبات من خلال مختلف قنوات النقدية والمالية ، لذلك فالتحدي الذي يّطرح أمامها اليوم هو ضرورة الحفاظ على توازناتها النقدية و المالية من أجل ضمان سيرورة برامجها تنموية من جهة ، وتلاقي تأثيرات سلبية للتقلبات دورية لأسعار النفط الذي يرتبط بعوامل السوق الدولية وتجنبات سياسة دولية من جهة أخري.

المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في الأسواق الدولية للنفط

تُعرف الأسواق النفطية في النظرية الاقتصادية بأنها مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في استخدامات مختلفة [1] ، ومن هذا منطلق سيتم تطرق في هذا المطلب إلى تعريف السوق النفطية وأهم الأطراف فاعلة فيه.

الفرع الأول: السوق النفطية

وفي هذا الفرع سيتم الإلمام بكل من تعريف للسوق نفطية و أهم خصائصها بالإضافة إلى أنواعها:

أولا: تعريف السوق النفطية

[1] فتحي أحمد الخولي ، اقتصاد النفط (الموارد الطبيعية والبيئة و الطاقة) ، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الثامنة،2015 ،ص285 .

السوق النفطية هي مكان طبيعي أو وهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل سلع نفطية [1] ، يحركها قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، وتتحكم فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية ، العسكرية و المناخية وتضارب مصالح بين مستهلكين ومنتجين وشركات نفطية[2] ، وهي سوق شبه إحتكارية تحكمها بلدان منتجة ومصدرة وبلدان مستهلكة كبرى ، حيث تستحوذ هذه الأسواق على قدر كبير من الاهتمام العالمي ويحضي تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي[3].

الفرع الثاني: خصائص السوق النفطية

يمكن أن نلخص خصائص سوق النفط في النقاط التالية4:

01- سوق احتكار قلة: يحتكر سوق نفطي عدد قليل من شركات " احتكار قلة " أو" منافسة قلة " في مواضيع أخرى حيث تخضع السوق لنوع واحد من الاحتكار الجزئي من عدد قليل من الشركات، التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة ما يعطيها تأثير مباشر في العرض الكلي.

2- سوق التكاملين الرأسي و الأفقي: يتميز سوق النفطي بالتكاملين رأسي وافقي و ذلك بممارسة شركات نفطية عالمية كبرى، وشركات وطنية لنشاطات صناعية نفطية تتسم بالتكامل الرأسي بداية من مرحلة المنبع مرورا بمرحلة النقل وصولا إلى منصب و لا يمكن الفصل فيما بينها ، كما تتميز السوق بالتكامل الأفقي الذي يظهر في مرحلة الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أي يجب على الشركة النفطية – بغض النظر عن نوعها- أن تتكامل

[1] محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى 1983 ، ص 142.

[2] كمال باصور، أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014) ،ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول " انعكاسات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة (مخاطر وحلول) ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدية ، 7 و 8 أكتوبر 2015 ، ص 3

[3] ضياء مجيد الموسوي ، ثروة أسعار النفط 2004 ، مرجع سابق ، ص 29

[4] مراد علة، دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014) ، مجلة رؤى إستراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات المتحدة العربية، العدد 13، جانفي 2017 ، ص 97

فيما بين نشاطات المرحلة (كمرحلة البحث والاستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية وغيرها وصولا إلى استخراج النفط).

3- الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة شركات في سوق النفطي على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها ، وعلى الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل والتدخل في استقرار سوق النفط العالمي، بما يخدم مصلحة الدول الأعضاء التابعة للمنظمات والهيئات.

4- تأثير السوق النفطي بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تعني أن السوق العالمي للنفط تتأثر بسوق ناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط الخام تقلبات الطلب العالمي عليه بصورة مباشرة، مما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات أسعار نموذج منافسة كاملة.

الفرع الثالث : أنواع السوق النفطية

تنقسم السوق النفطية إلى أسواق تختلف في مبادئها وطريقة عملها ومن هنا يمكن توضيح هذه الأنواع و تستند عليه فيما يلي[1] :

1- السوق الفوري: تعرف أيضا بالسوق النقدية أو " السوق الفعلية " بإعتبار التسوية النقدية التي تتم خلالها بالاعتماد على الأسعار الفورية ، وهي السوق التي تباع وتشترى فيه المواد حيز التنفيذ بشكل فوري ويختلف السوق النفطي الفوري عن نظيراته من الأسواق الفورية الأخرى كونه يحدث التسليم الفعلي في شهر واحد أو أقل بالاعتماد على الأسعار الفورية.

2- السوق المستقبلي: تعرف أيضا " بسوق الأوراق " أو " سوق العقود " أين يتم تحويل وحدة القياس من برميل نفطي إلى برميل ورقي، وهي السوق التي يتم فيها تبادل الوعد ببيع أو شراء النفط الخام أو أي منتوج نفطي، بتاريخ لاحق في غالب يتم تحديده بالأشهر التي قد تصل إلى 72 شهرا وبسعر يحدد فترة إبرام العقد، ومكان التسليم بوضع أيضا، غير أن العقود التي يتم تحويلها إلى مبادلات فعلية هو قليل جدا لا تفوق نسبتها عن 1% فالسوق الأجل

[1] أميرة إدريس ، تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ،2016 ، ص 124.

ينسب دائما إلى السوق المالي أين يتم تداول جميع المعاملات المالية والتي تعمل في غالبية الأحيان للتحوط من تقلبات أسعار النفط.

الفرع الرابع: الفاعلون في السوق النفطية

يمكن أن نميز بين الأطراف الفاعلة في السوق النفطية ، من ناحيتين ، الأولى من ناحية الدول المنتجة والثانية من ناحية الدول المستهلكة.

أولا: من ناحية الدول المنتجة:

1-منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC: أنشئت منظمة الأوبك العالمية في 10 سبتمبر 1960 بمؤتمر عقد في بغداد ، وتعتبر كل من إيران والعراق ، الكويت، السعودية وفنزويلا دول مؤسسون لهذه المنظمة، في ظل سوق نفطية عالمية تسيطر عليها شركات نفط عالمية سواء ذلك في مجال الاكتشاف أو الإنتاج أو النقل أو التسعير، والهدف الرئيسي من إنشاء منظمة الأوبك هو تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية النفطية.

وقد تقرر أثناء الاجتماع الأول للمنظمة السماح بدخول أعضاء جدد وفقا لشرطين الأول يتمثل في امتلاك الدولة لكميات كبيرة من النفط الخام ، أما الشرط الثاني فهو موافقة الأعضاء الخمسة لانضمام دولة معنية و يكون القرار بالإجماع ، وبتوافق هذين الشرطين مع الكثير من الدول العربية وغير العربية ، بحثا عن التعاون الدولي في المجال النفطي اتسعت عضوية المنظمة، حيث انضمت للمنظمة كل من قطر سنة 1961 وليبيا واندونيسيا سنة 1962 و الإمارات سنة 1967 ثم تلتها الجزائر سنة 1969 ونيجيريا سنة 1971 و الإكوادور سنة 1973 ، وأخيرا الجابون سنة 1975، وبذلك اكتملت العضوية عند 13 عضوا، لكنها تراجعت سنة 1990 إلى 11 عضوا بانسحاب كل من أكوادور و الجابون لعدم قدرتهم على تحمل نصيب متساوي في ميزانية المنظمة مع باقي الأعضاء[1].

[1] حسين عبد الله ، البترول العربي (دراسة اقتصادية سياسية)، دار النهضة العربية ، مصر، الطبعة الأولى، دون سنة نشر، ص 78-79

وتتلخص الأهداف الرئيسية للمنظمة، كما أوضحها القرار الأول نظامها الأساسي فيما يلي[1]:

- تنسيق وتوحيد سياسات نفطية لدول الأعضاء، وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحهم، منفردين و مجتمعين.
- تعمل المنظمة على إيجاد السبل و الوسائل التي تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق للنفط الدولية، بغية إزالة ما يعتريها تقلبات ضارة لا موجب لها.
- تخدم المنظمة دائما مصالح المنتجة مع مراعاة توفير الإمدادات النفطية للدول المستهلكة على نحو يتميز بالانتظام و الاقتصاد و الكفاءة.
- مراعاة تحقيق عائد عادل على كل استثمارات العاملين في صناعة النفط.

كما قامت منظمة أوبك بعقد اتفاق بشهر نوفمبر 2016 ضم 23 دولة مصدرة للنفط منها 13 دولة عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك، وسمى هذا الاتفاق بإتفاق أوبك + "opec plus" ، يهدف إلى خفض إنتاج النفط لتحسين أسعاره بالأسواق.

وقد ضم هذا الاتفاق بالإضافة إلى دول منظمة الأوبك الدول التالية[2]: روسيا ، أذربيجان البحرين، بروناوي، كازخستان، ماليزيا، المكسيك، عمان، جنوب السودان، السودان.

حيث كان أهم اتفاق لدول أعضاء أوبك+ بتاريخ 2020/04/09 والذي دعت إليه السعودية، بعد وساطة قام بها الرئيس الأمريكي رونالد ترامب بينها وبين روسيا ، ليضم هذا الاجتماع دول أوبك+ ودولا أخرى مصدرة للبترول ، بهدف التوصل إلى اتفاق عادل لإعادة التوازن لأسواق النفط وقد أسفر الاجتماع الذي عقد افتراضيا، عن اتفاق على خفض مجموعة 10 ملايين برميل يوميا في شهر ماي وجوان على أن تتقلص هده التخفيضات إلى 8 ملايين برميل يوميا حتى نهاية 2020، تم إلى 6 ملايين برميل حتى افريل 2022، لكن الاتفاق بقي معلقا بانتظار موافقة المكسيك التي اعترضت على معدل خفض الإنتاج ، ولكنه أعلن في 12 أفريل 2020 عن إتمام اتفاق وصف بالتاريخي لمجموعة أوبك+ بعد تكفل الولايات المتحدة بحصة المكسيك التي اعترضت على خفضها والبالغة 300 ألف برميل، وتضمن الاتفاق اكبر خفض للإنتاج بنحو 9.7 ملايين برميل يوميا بحلول ماي 2020 ن وقال وزير

[1] لطفي علي، الطاقة و التنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، الطبعة الأولى،2008، ص 79

[2] ar.wikipedia.org .consulté le 25/07/2020

الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان الذي ترأس الاجتماع مع نظيره الروسي أن تخفيضات نفط " أوبك+ " سيؤول في الواقع إلى 12.5 مليون برميل يوميا نظير لارتفاع إنتاج السعودية و الإمارات و الكويت في أفريل 2020.

ومن خلال هذا يتضح أن لدول أعضاء منظمة أوبك دور فعال في السوق النفطي وذلك بتأثيرها في كمية الإنتاج المعروضة في السوق ، سواء بالدول الأعضاء فقط أو بإتحادها مع دول أخرى خارج المنظمة مثلما حدث في اتفاق أوبك+ شهر أفريل 2020 وعليه يمكن القول أن منظمة أوبك مازالت وستظل رقم صعب في معادلة السوق النفطي العالمي.

2- الدول المنتجة خارج الأويك: إن معظم الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك هي عبارة عن دول صناعية متقدمة على رأسها روسيا تليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج ، وبالطبع هناك العديد من المنتجين الصغار ، كما أن أهمية و مكانة هؤلاء المنتجين تقاس على أساس الاحتياطات المكتشفة لديهم ، وفي الواقع هناك العديد من الدول المنتجة والمستوردة في نفس الوقت على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تليها بريطانيا و الصين والهند، وهناك مجموعة أخرى هي بلدان منتجة و مصدرة للنفط أبرزها روسيا والمكسيك والنرويج، والمجموعة الأولى لم تسجل أية زيادة تذكر في احتياطاتها النفطية منذ سنوات، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى كازاخستان وكذلك عمان وهناك أيضا أذربجان واليمن وماليزيا ، ويمكن لهذه الدول أن تؤثر على أسعار النفط بزيادة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

وتمثل هذه الدول ما نسبته 65% من الإنتاج العالمي النفطي، كما تمتلك أعلى حصة من طاقة تكرير عالمية، أما احتياطها فهو أقل من 20% من الاحتياطي النفطي العالمي مما يجعل النهوض فيها أسرع منه بالنسبة للدول الأوبك ، فخلال مؤتمر الطاقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2016 ، الذي عقد في لندن تحت عنوان "النقود" ، حيث تم الإشارة إلى أن الفترة من 2008 حتى 2014 تميزت بارتفاع إنتاج الدول المنتجة للنفط

خارج " الأوبك" والتي وصلت إلى 6 مليون برميل يوميا، لتصل سنة 2015 إلى 1.2 مليون برميل يوميا[1]

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة

1- وكالة الطاقة الدولية (IEA): تأسست وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر عام 1974 كهيئة مستقلة ضمن الإطار التنظيمي للتطوير والتعاون الاقتصادي OECD لتطبيق برنامج طاقة دولي ، وهي تعمل على تنفيذ برنامج شامل للتعاون الطاقوي ضمن 26 دولة من أصل 30 دولة في OECD وتظم في عضويتها (أستراليا ، النمسا، بلجيكا ، كندا ، جمهورية التشيك، الدنمارك ، فنلندا ، فرنسا، ألمانيا، اليونان ، هنغاريا،

ايرلندا،ايطاليا،اليابان ،كوريا، لكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، اسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية)[2].

وأنشئت هذه الوكالة كرد فعل على ارتفاع أسعار النفط وذلك لتوحيد جهود الدول المستهلكة و تنظيمها في وجه منظمة الأوبك[3].

وتتمثل أهدافه الأساسية فيما يلي[4]:

- إبقاء وتطوير الأنظمة لكي تتماشى مع استنزاف النفط.
- تعزيز سياسات الطاقة الحكيمة عالميا عن طريق علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء، والصناعات و المنظمات الدولية.
- تشغيل نظام معلومات ثابت في سوق النفط الدولي.
- تحسين عملية تزويد الطاقة العالمية و البناء المطلوب عن طريق تطوير موارد الطاقة البديلة و زيادة كفاءة الطاقة المستخدمة.

---

[1] أميرة أدريس ، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2016، ص 135

[2] كريستان بيسون، **ادخار الموارد**، ترجمة مظهر بايرلي، المنظمة العربية للترجمة ، سلسلة كتب تقنيات الإستراتيجية و المتقدمة، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 5

[3] مراد علة، مرجع سابق ، ص 103

[4] كريستان بيسون، مرجع سابق ، ص 5

ثالثا: الشركات النفطية العالمية الكبرى: تعتبر الشركات النفطية الكبرى من أقدم الشركات متعددة الجنسيات حيث تعمل كل شركة في دول عديدة، والتي كانت تنشط في مجال النفط وبصفة خاصة، ولقد كان للشركات النفطية الكبرى ابتداء من القرن العشرون الدور الأكبر في التمهيد لاستغلال الاحتياطات النفطية وتدابير إنتاجها، واستطاعت هذه الشركات تحقيق وحدة فيما بينها بالنسبة للإنتاج وسياسات تسعيرة المربحة ، الأمر الذي هيأ لها استغلال وضعها المتميز لضمان عدم حدوث نقص في الإمدادات النفطية، وتلاقي بروز أي تنافس سعري والعمل على استبعاد الشركات النفطية الأخرى عن قواعد السوق النفطي العالمي، ما حقق لهذه الشركات "المتحدة" سيطرة كاملة على سوق النفط و البلدان المنتجة له، والتي اصطلح على تسميتها تاريخيا في صناعة النفط بالشقيقات السبع Seven sister وهم (ستاندارد جرسي standard gersey شل shell البريطانية BP ، تكساسو Texaco ، موبيل mobil ، ستاندار كالفورنيا california ، جلف Gulf) وأضف إليهما كشركة كبرى منذ أواخر عقد الخمسينات (الشركة الفرنسية للنفط CFP) وهي شركات دولية باعتبار أن عملياتها متشعبة على مستوى دولي، وكذلك من حيث أنها توظف مواطنين من دول عديدة ومن حيث أن لها على المستوى المحلي شركات تسمى بأسماء الدول التي تعمل بها، أما ملكية هذه الشركات فإنها تعود أساسا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و هولندا، وقد تعددت الشركات النفطية العالمية في طابعها، حيث ظهرت إلى جانب الشركات النفطية العالمية للدول الصناعية و شركات نفطية مستقلة التي أخذت بمرور الزمن صفة عالمية[1].

المطلب الثاني: مفهوم السعر النفطي

يعتبر موضوع سعر نفطي من أكبر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية التامة ، فهناك إعتمادات عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط وفهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين يبقى دائما صعب الفهم حتى على المختصين ويبقى عموما تحديد سعر النفط يقوم بناء على ظروف العرض والطلب بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى كالأزمات الاقتصادية والحروب .....الخ.

[1] محمد مريحي، النفط و العلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، الكويت،1982، ص 15.

ومند اكتشاف النفط خضعت أسعاره إلى تقلبات حادة في سوق النفطي ، ومن خلال هدا المطلب سنسلط الضوء على كل من التطور التاريخي لأسعار النفط ، مفهوم سعر النفطي وأنواعه .

الفرع الأول: تعريف سعر النفطي: يعني قيمة مادة أو سلعة نفطية يعبر عنها بالنقد، مع العلم أن العلاقة بين سعر النفط و قيمته وهي علاقة غير ثابتة أي متغيرة، وذلك راجع إلى عوامل اقتصادية و اجتماعية و سياسية أي أن مقدار و مستوى أسعار النفط وكيفية تحديدها قد تخضع و تتأثر بصورة متباينة لقوة فعل عوامل اقتصادية أو سياسية أو السوق السائد و الأطراف الفاعلة في هذه السوق سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا[1].

الفرع الثاني: أنواع سعر النفطي

من أبرز أنواع الأسعار و أكثرها شيوعا واستخداما ما يلي:

1- الأسعار المعلنة (The Posted Prices)

في الواقع الأسعار المعلنة هي أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد حيوي، بل إن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الريع و الضريبة على الأرباح بموجبها بمعنى أخر إن هذه الأسعار لم تكن إلا أسعار دفترية بموجبها يتم تحديد ضرائب الدول المنتجة وسميت بالمعلنة لأنه يتم إعلانها من قبل شركات نفطية في سوق نفطية وقد أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة وابل نيوجيرسي (new jersey company standard oil of) الأمريكية عام 1880 واستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينات من القرن العشرين وهي فترة احتكار شركات نفطية لإنتاج واستغلال سلعة نفطية.

2- الأسعار المتحققة (The Realized Prices)

الأسعار متحققة هي الأسعار الفعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط ويوثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة أهمها الاستهلاك وطبيعة المنافسة ، والموقع الجغرافي والمحتوى الكبريتي للنفط وكثافة النوعية ....الخ وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها

[1] حافظ برحاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر والتوزيع ، لبنان، الطبعة الأولى ، 2000، ص 23.

الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار دائما أقل من الأسعار المعلنة[1].

3- أسعار الإشارة أو المعول عليه (Reference price)

عبارة عن أسعار النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق ظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات من القرن العشرين نتيجة لعقد اتفاقيات نفطية جديدة في الفترة المذكورة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة و الشركات الاحتكارية للدول النفطية.

4- أسعار الكلفة الضريبية (The Tax – Paid Prices)

يعني الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على البرميل الخام من النفط المنتج وهو يساوي أو يعادل كلفة إنتاج النفط زائد عائد الحكومة النفطية أي أنه السعر العادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل و الريع بصورة أساسية، فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي ترتكز عليه الأسعار المتحققة في السوق ويتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم النفطية حيث هذه الشركات المستغلة للثروة النفطية تحصل على النفط المنتج من قبلها في البلدان النفطية كطرف مشتري له ، وإن ثمن الحصول على ذلك النفط يحتسب على أساس السعر[2].

5- الأسعار الآنية (الفورية)(The spot prices)

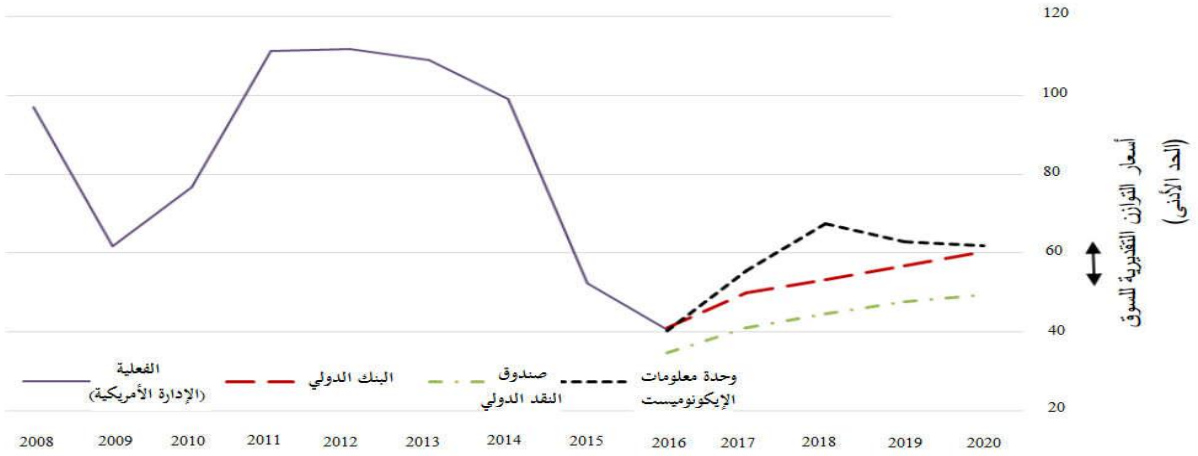
الأسعار الآنية هي أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع و الشراء وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في

[1] حافظ برحاس ، مرجع سابق ، ص 23.

[2] محمد احمد الدوري، مرجع سابق ، ص 198-199.

السوق يوم إجراء عملية البيع و الشراء ولقد برزت هذه الأسعار في سوق النفط العالمية أواخر عام 1978[1]

الشكل (1-2) : أسعار النفط الفعلية و المتوقعة



المصدر: الموجز الاقتصادي الفصلي لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقي بالبنك الدولي، العدد 07، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، 2016، ص 19.

06- السعر الرسمي: هو ذلك السعر الصادر عن جهة رسمية حكومية أو إدارية ليعبر عن قيمة النفط بوحدات نقدية خلال فترة زمنية محددة، ظهر السعر الرسمي للتداول الدولي في بداية سبعينات القرن العشرون من قبل دول " OPEC " التي أعلنت مسعر رسمي لها للتداول به معتمدة في ذلك على معايير علمية عادلة لتحديد قيمة الأسعار نفوذها في السوق الدولية [2].

[1] نواف الرومي ، مرجع سابق، ص 23.

[2] عبادة عبد الرؤوف ، محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008 ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نمذجة اقتصادية، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة، الجزائر،2010-2011، ص 25-37.

07- سعر السوق: هو السعر الذي يباع به النفط في السوق الحرة وهو يقل عن السعر المعلن بنسبة ترتفع كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع[1].

08- السعر الحقيقي : و هو القيمة للسعر الرسمي بعد خصم تأثير التضخم[2].

09- السعر الاقتصادي: هو السعر الذي يحسب سعر النفط بالاعتماد على عوامل اقتصادية تتضمن أسس و مبادئ عملية مثل: القيمة النفعية للنفط، تكاليف إنتاجية، أسعار السلع البديلة التي تقدم نفس الخدمات وتحتوي نفس الموصفات ....اتلخ ، مع العلم ان هذا السعر قد يشترك فيه أكثر من عامل[3]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السعر النفطي

تتعدد العوامل المؤثرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية، بعضها اقتصادي و البعض الأخر غير اقتصادي ، فالنفط يعتبر سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في السوق النفطي، حيث ترجع العوامل المؤثرة إلى عدة عوامل من بينها عوامل جيولوجية ، وهناك عدة أسباب مؤثرة على ارتفاع أسعار النفط ضمن معسكر المنتجين والمستهلكين، ولكن يبقى العامل الاقتصادي أي الطلب و العرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى ، وعلى العموم يمكن حصر أهم العوامل فيما يلي:

أولا: الطلب النفطي:

يرتبط طلب على سلعة نفطية ومشتقاتها بمدى رغبة وقدرة الأفراد و المؤسسات في الحصول عليها لتلبية حاجاتهم المتزايدة التي ينتج عنها زيادة الطلب على هذه سلعة و زيادة في طلب من قبل الدول مرهونة بمدى التطور الاقتصادي و النمو الذي وصلت إليه ذلك لان

---

[1] شكاكطة عبد الكريم، النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة " منظمة الأوبك " وأثرها في الاقتصاد و السياسات الطاقوية العالمية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر – الجزائر،2007 – 2008، ص ص 331،332 .

[2] إدريس أميرة، مرجع سابق ، ص 98.

[3] عماد الدين محمد المريني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية** ، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد ، غزة – فلسطين، 2013، ص 332.

ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع حجم النشاط الاقتصادي يؤديان إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط وهو ما يلخص في الأخير ارتفاع أسعاره، أما في حالة انخفاض الطلب على النفط نتيجة انخفاض استهلاكه أو انخفاض معدلات النمو الاقتصادي تنخفض أسعاره ، وهذا ما حدث بالفعل بعد الأزمة النفطية التي حدثت في الفترة 1973–1974 والتي تأثرت بها الدول الصناعية الكبرى، بعد انخفاض إنتاج إيران للنفط عام 1979 و مع ظهور سياسة المخزون الاستراتيجي زاد طلب الدول الصناعية الكبرى على النفط في الأسواق العالمية وهو ما نتج عنه في الأخير ارتفاع أسعار النفط[1].

ثانيا: العرض النفطي:

يتمثل العرض النفطي في كمية النفط المنتجة التي يمكن للمنتجين توفرها في سوق عالمي سواء كان في شكله الخام أو في شكل مشتقاته المتنوعة لغرض تلبية احتياجات المستهلكين عن سعر سائد في سوق و خلال فترة زمنية معينة، هذه كمية منتجة تختلف من منتج لأخر ومن مكان لأخر بحسب الإمكانيات المتاحة لاستخراجه أو سياسة التي يتبعها بلد منتج بخصوص كمية الإنتاج المسموح بها ، وبالتالي تؤثر زيادة المعروض من النفط في السوق عما هو بحاجة إليه سلبا على أسعاره لأنه كلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة وتفوق حجم الطلب عليه بشكل كبير كلما اتجهت أسعار النفط نحو الانخفاض والعكس صحيح فهما تربطهما علاقة عكسية[2] ، حيث أدى انخفاض عرض النفط من قبل الدول العربية في عام 1973 إلى ارتفاع أسعار النفط بينما حدث العكس في الآونة الأخيرة أين انخفضت أسعار النفط بشكل رهيب نتيجة زيادة حجم العرض في السوق من قبل الدول المنتجة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية اللتان أغرقتا السوق في الوقت الذي انخفض فيه الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الاقتصادي الذي عاشته الدول بعد الأزمة المالية سنة 2008.

ثالثا: كلفة إنتاج النفط :

[1] باصور كمال، مرجع سابق، ص 07–08.

[2] تومي الصالح ، دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970–2018) ، مجلة الباحث ، العدد 16، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2016 ، ص 63

إن الغرض من بيع أي سلعة هو تحقيق الربح المتأتي من الفرق بين السعر الذي بيعت به السلعة ومجموع مصاريف الحصول عليها ، ونفس الشئ لسعر النفط الذي يتضمن هو الأخر الربح وتكاليف منفقة لإنتاجه ، هذه الأخيرة تمثل عنصر مهم كونها غير ثابتة وتختلف من منطقة لأخرى ابتداء من مرحلة الاكتشاف إلى مرحلة تسويق، وعليه كلما اتسمت الأماكن التي يستخرج منها النفط بالصعوبة وزاد حجم العوائق التي تواجهها عملية الإنتاج كلما زاد حجم التكلفة، وبالتالي يقوم المنتجين برفع أسعار النفط من اجل تغطية تكاليف إنتاجه المرتفعة وتعظيم أرباحهم أما في حالة انخفاض التكاليف يحدث العكس ولهذا السبب كان النفط عند بداية إنتاجه وتسعيره من قبل شركات نفطية عالمية منخفض سعر مقارنة بالنفط الأمريكي كون أن النفط العربي ينتج بسهولة و لا يتطلب تكاليف كبيرة وذلك على الرغم من جوده العالمية[1].

رابـعا: حجم احتياطي النفطي:

يمثل الاحتياطي النفطي كمية النفط المخزنة في باطن الأرض والدي يتم إنتاجه عند اكتشافه ، ومن ثم فإنه كلما كان حجم الاحتياطي من النفط كبير كلما ادى ذالك إلى زيادة حجم الإنتاج الذي يعكس زيادة الكمية المعروضة منه في الأسواق العالمية الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلبا على الأسعار و يؤدي بها إلى الانخفاض والعكس[2]، لقد كان حجم الاحتياطي الكبير الذي تم اكتشافه في السنوات الأولى من بداية إنتاج نفط في دول الشرق الأوسط سبب وراء إنتاج هذه الدول للنفط بكميات كبيرة دون مراعاة ميزة نضوب النفط.

خامسا: الرسوم و الضرائب النفطية:

على اثر الأزمة النفطية الأولى (1973–1974) لجأت الدول الرأسمالية إلى فرض رسوم مختلفة على النفط عند شرائه من الدول المنتجة ، مما قامت هذه الأخيرة بإدراجها ضمن

[1] بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية " **VAR**" ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، – الجزائر ، 2009–2010 ، ص 14–15.

[2] لشبور فتيحة ، انهيار اسعار النفط و امكانية تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط – دراسة حالة منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوبك) ، مجمع أعمال الملتقى الدولي : " متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول

العوامل التي تؤخذ في حسبان عند تحديد سعر مناسب لنفطها الأمر الذي أدي في الأخير إلى ارتفاع الأسعار و تزداد كلما ازدادت الرسوم المفروضة على سلعة النفط [1].

سادسا: درجة الكثافة النوعية للنفط:

لدرجة الكثافة أثر على أسعار النفط ذلك إن جودته ليست هي ذاتها عند جميع النفوط المستخرجة من الأرض، فهناك النفط الخفيف الذي يحتوي على نسبة عالية من المواد الهيدروكربونية التي تعطي كميات جيدة من أفضل مشتقات النفط على عكس النفط الثقيل لذلك نجد أن أسعار هذين النوعين ليست نفسها فكلما زادت جودة النفط زاد سعره ليتميز عن باقي الأنواع الأخرى ذات الجودة الأقل[2].

سابعا: سعر صرف الدولار الأمريكي:

يؤثر تغير سعر صرف الدولار الأمريكي على أسعار النفط بحكم أنه العملة الوحيدة التي يسعر بها النفط منذ بداية تجارته وبحكم العلاقة العكسية الموجودة بين الدولار والسلع، فانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط لسبب انخفاض القدرة الشرائية للعوائد النفطية المقومة بالدولار الأمريكي للدول النفطية على حد سواء ولذلك تقوم هذه الأخيرة بالرفع من الأسعار للحفاض على قدرتها الشرائية، أما في حالة العكس فإنه يصبح استخدام الطاقة مكلف بالنسبة للدول المستهلكة للنفط والأمر الذي يدفعها إلى التخفيض من استهلاكه وهو ما ينجر عنه في المقابل انخفاض الطلب على النفط في الأسواق العالمية وبالتالي انخفاض أسعاره هذا من جهة.

ومن جهة ثانية هذا التأثير لتغير سعر صرف الدولار الأمريكي يُدخل أسعار النفط في حالة تقلبات مستمرة ترجع تأثيراتها في الأخير إلى سعر صرف الدولار الأمريكي ،فكما هو متعارف عليه بأن الطلب على سلعة أجنبية يزيد من الطلب على عملة الدولة المصدرة لهذه السلعة وبالتالي يرتفع سعر صرفها ولكن إدا ارتفع سعر هذه السلعة إلى قيمة تصبح من

---

[1] بوعوينة مولود، مرجع سابق ، ص 11.

[2] عية عبد الرحمان، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية نخصص تحليل اقتصادي ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،– الجزائر ، 2014–2015 ،ص 05–06 .

الصعب تحملها سينخفض بذلك إقبال المستهلكين عليها وهو ما يؤدي في الأخير إلى انخفاض سعر صرف عملة هذه السلعة، وعليه نلاحظ بأن الارتفاع المفرط لسعر السلعة يخفض من قيمة عملتها بينما ينتج عن انخفاض سعر السلعة ارتفاع قيمة عملتها ونفس الأمر ينطبق على سعر صرف الدولار الأمريكي حيث نلاحظ أنه عند ارتفاع أسعار النفط سيصبح استهلاكه مكلفا وبالتالي سينخفض الطلب عليه وبالتالي انخفاض الطلب على الدولار الأمريكي وهو ما يُترجم بانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الصرف الدولي، أما عند انخفاض أسعار النفط فإن سعر صرف الدولار الأمريكي سيرتفع نتيجة زيادة الطلب على هذه العملة لاقتناء كميات إضافية من النفط.

ثامنا: العوامل الجيوسياسية: للعوامل الجيوسياسية دور هام و مؤثر في اتجاه أسعار النفط بواسطة الاضطرابات التوترات و النزاعات التي تعاني منها الدول المنتجة ، خاصة تلك القريبة من مناطق الإنتاج والتكرار مما يعرقل عملية الإنتاج لتمس بذلك أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، هذا الوضع ينعكس مباشرة في اتجاه الأسعار لذلك يبقي العامل الجيوسياسي دائما مرهون بالظروف السياسية التي يمر بها العالم خلال فترة زمنية معينة[1] ، فالاضطرابات السياسية التي مرت بها كل من : إيران عام 1979 بسبب اندلاع الثورة فيها ، وتعرض العراق (2004)المتواصل لهجومات على أنابيب النفط و الاضطرابات التي عرفتها أيضا كل من: نيجيريا، البرازيل، المكسيك خلال فترة 2000، كلها أدت في الأخير إلى انخفاض الإنتاج الذي نتج عنه ارتفاع أسعار النفط خلال فترات 1979 و 2000–2004.

تاسعا: العوامل المناخية: هي العوامل المتعلقة بتقلبات فصول السنة التي تحدث الكوارث الطبيعية عند مناطق إنتاج النفط أو بالقرب منها مثل: الزلازل ، البراكين والأعاصير، والتي من شأنها تعطيل البني التحتية لمناطق الإنتاج والتكرير مما يتأثر حجم إنتاج هذه المناطق المتضررة وتنخفض الحصة السوقية لهذه الدول وينخفض بدوره الحجم المعروض من النفط وترتفع الأسعار هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد لوحظ أن الطلب العالمي على النفط ومشتقاته يزداد في فصل الشتاء عندما تكون درجات الحرارة منخفضة أين تتجه جميع الدول

[1] ضويفي حمزة، أثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري ، مجلة معارف ، العدد 20 ، جامعة البويرة، –الجزائر، جوان 2016، ص 272

الى زيادة استخدام مصادر الطاقة مما يزيد حجم الطلب وترتفع الأسعار[1]، والأعاصير التي حدثت في خليج المكسيك مثل ضرب إعصار " Katrina " مصافي النفط عام 2005 خير مثال ذلك.

عشرا: العوامل الفنية: يؤدي سوء صيانة دورية ونقص التطور والأخطاء البشرية إلى إحداث مشاكل فنية أو حرائق تحد من عملية الإنتاج لفترة زمنية معينة ، وهناك العديد من الحرائق والاعطاب التي شهدها العالم و أدت إلى وقف الإنتاج في عدة مناطق مثل: العطل الذي حدث في بعض مصافي التكرير النفطية ، وقوع حرائق في عدة مناطق لشركات مختلفة (" Aramco" السعودية، " Exxon " بريطانيا ، " Chevron" الولايات المتحدة الأمريكية) إضافة إلى الوضعيات المالية السيئة التي وصلت إليها شركة " Yukos" الروسية التي أدت إلى توقفها عن الإنتاج[2].

عرفت الفترة الممتدة من 1970 تقريبا إلى غاية عام 2016 وقوع ما يفوق 14 حدث أدى إلى مرور أسعار النفط بعدة صدمات سيتم إيجاز أهمها في الشكل الموالي محاولين إبراز كيف ساهمت العوامل التي سبق ذكرها في التأثير على سعر النفط.

الشكل (2-2) : العوامل المؤثرة في سعر النفط

[1] جمعة رضوان ، نمو الاقتصاد العلمي و أثره على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970 -2015)، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 – الجزائر ، 2012 -2013 ، ص 86 .

[2] عماد الدين محمد المريني ، مرجع سابق ، ص 339 – 340.



المصدر: الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال لإفريقيا ، مرجع سابق ، ص 04

حسب ما هو موضح في الشكل أعلاه أدت العديد من العوامل إلى تغيير اتجاه أسعار النفط و تتمثل فيما يلي:

1- نتج عن نفاذ فائض الطاقة الإنتاجية الأمريكية ارتفاع أسعار النفط.

2- أدى الحضر النفطي العربي على الدول الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تؤيد وتدعم إسرائيل في صرعها مع العرب إلى ارتفاع أسعار النفط بفعل انخفاض تواجده في الأسواق.

3- ساهم انخفاض قيمة الدولار الأمريكي نتيجة صدور قرار تعويمه في رفع أسعار النفط نتيجة مطالبة الدول المنتجة للنفط برفع الأسعار للحفاظ على إيراداتها المرتفعة المتأتية من الدولار الأمريكي.

4- نتج عن اندلاع الثورة الإيرانية ، انهيار الإنتاج النفطي لإيران وزيادة الطلب على النفط من قبل الدول الصناعية لتكوين مخزونها الاستراتيجي وتتجنب من خلاله الوقوع في نفس الوضع الذي عانت منه الأزمة التي عرفتها عام 1973 ، لتعرف الأسعار خلال هذه الفترة ارتفاع.

5- عرفت أسعار النفط على إثر نشوب الحرب بين إيران و العراق ارتفاع طفيف.

6- نتج عن إتباع الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط سياسة المخزون الاستراتيجي لمواجهة حالات ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى دخول منتجين جدد إلى السوق النفطية وزيادة عرض مصادر الطاقة البديلة إلى انخفاض أسعار النفط.

7- تزامنا مع الفترة التي اندلعت فيها الحرب بين العراق و الكويت حول امتلاك حقل " الرملية " الذي يقع في الحدود العراقية الكويتية خرقت الدول " OPEC" الحصة المخصصة لها ، الأمر الذي انعكس بالسلب على أسعار النفط.

8- بعد حدوث الأزمة المالية الأسيوية التي خفضت من معدل النمو الاقتصادي فيها انخفض استهلاك هذه الدول الأسيوية للنفط وبالتالي انخفاض سعره.

9- تخفيض "OPEC" سقف إنتاجها إلى 1.7 مليون برميل يوميا.

10- نتج عن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 سبتمبر عام 2001 ركود الاقتصاد الأمريكي وانتقاله إلى الدول الاروبية لينخفض الطلب هذه الدول للنفط وعليه انخفاض سعره.

11- أدى انخفاض فائض الطاقة الإنتاجية العالمية إلى انخفاض العرض النفطي وعليه عرفت أسعاره تحسن.

12- بفعل حدوث الأزمة المالية العالمية وتدهور الأوضاع الاقتصادية لدول العالم نتيجة انتشار الركود الاقتصادي على مستوى العالم انخفضت أسعار النفط كرد فعل على انخفاض حجم الطلب العالمي عنه.

13- ساهم تخفيض " OPEC " لحجم إنتاجها محاولة بذلك مجارات الركود السائد في السوق في رفع سعر النفط.

14- تولد عن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مع انخفاض مستويات النمو الاقتصادي وتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إنتاج النفط الصخري لتتحول من اكبر مستهلك إلى اكبر منتج للنفط في العالم إلى انخفاض سعر النفط في الأسواق نتيجة العلاقة العكسية التي تربطه بالدولار الأمريكي من جهة وانخفاض الطلب عليه من جهة ثانية و في نفس الوقت بروز مصادر طاقة جديدة للسوق من جهة ثالثة.

المبحث الثاني: أهم الصدمات التي تعرضت له أسعار النفط

إن تقلبات أسعار النفط تؤثر بالدرجة الأولى على اقتصاديات الدول المصدرة له، وبالمقام الأول دول منظمة الأوبك، بحيث إذا ارتفعت الأسعار شكل ذلك أمرا إيجابيا على اقتصادياتها وعلى كل المؤشرات الاقتصادية فيها، أما إذا كان انخفاض كبير في أسعاره والتي تعرف بالصدمة النفطية فإن ذلك سيعود بالسلب على اقتصاديات دول الأوبك وسيعرقل عملية التنمية الاقتصادية فيها وهو ما لمسناه بعد سنة 1986 م بعد انهيار التام للأسعار وما نتج عنه من آثار على اقتصاديات دول الأوبك وعلى رأسها الجزائر التي أصاب اقتصادها بعد ذلك اختلالات هيكلية خطيرة.

وتعد الجزائر من بين الدول الرائدة أو المصدرة قائمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط فهي اعتمدت ولتزال تعتمد على قطاع المحروقات بما يوفره من أموال طائلة تساهم وتساعد صناع القرار لتنفيذ مخططاتهم التنموية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، و سنتطرق في هذا المبحث إلى معني الحقيقي للصدمات النفطية وكذا أنواعها واهم الصدمات النفطية .

المطلب الأول: مفهوم الصدمة النفطية

الجميع يتفق أن مفهوم الصدمات النفطية مرتبط بالتغيرات الحادة والمفاجئة في أسعار برميل النفط ، كما يمكن تمييز بين عدة أنواع من الصدمات النفطية[1].

حسب أمنوس نوال Noel amenc (2008) الذي عرف الصدمة النفطية التي عاشها العالم سنة 2007 وخلال السداسي الأول من سنة 2008 ، " بأنها شديدة لأسعار النفط نحو الارتفاع نتيجة لأسباب مضاربية مدفوعة بالأرباح الكبيرة التي حققها المستثمرون المتداولون للعقود الآجلة".

أما حسب فافني jean pierre – favennec (2009) حيث عرفها بأنها " الارتفاع المستمر لأسعار النفط ، والصدمة النفطية العكسية هو انخفاض المستمر لها".

حسب أسعد الله داود (2013) " هو اختلال مفاجئ في السوق النفطي يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية ، يقع نتيجة تأثر محددات العرض

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 113.

أو الطلب أو كلاهما في آن واحد أو بعوامل أخرى كحركة رؤوس الأموال أو التغيرات الجيو سياسية".

ويعرفها آخرون على أنها النواة الحقيقية لحدوث الأزمة معينة تصيب عمل منظومة بصورة فجائية غير متوقعة الحدوث تؤدي الى اختلال التوازن في عمل المنظومة (دول – شركة – سوق) والتي يمكن أن نعبر عنها بصدمة أسعار النفط في السوق العالمية كنتيجة للتغيرات التي تطرأ على إحدى العوامل المؤثرة في أسعارها والظروف المحيطة في السوق مما يؤثر بصورة مباشرة في أسعارها(صعودا و انخفاضا) .

ومنه يمكن تعريف الصدمة النفطية على أنها اختلال مفاجئ في توازن السوق النفطي سواء بالارتفاع أو الانخفاض الحاد في الأسعار لفترة زمنية معينة ، وهذا بسبب عوامل مرتبطة بالعرض أو الطلب النفطي أو كلاهما ، وهذه العوامل قد تكون اقتصادية أو سياسية.

المطلب الثاني: أنواع الصدمات النفطية

هناك نوعين من الصدمات النفطية يمكن التمييز بينهما فيما يلي[1]:

أولا: الصدمة النفطية الموجبة: ويقصد بها حصول زيادة مفاجئة في أسعار تصدير النفط ويختلف الأثر الإجمالي لهذه صدمة بحسب الوزن النسبي لحجم الصادرات النفطية إلى الناتج الداخلي الخام ، ويعتبر تأثير هذا النوع من الصدمات على دورات الاقتصادية بالانتعاش للبلدان نفطية جد مهم ، وذلك من خلال زيادة نفقات عمومية في موازنة الدولة لاسيما إذا كانت الدولة تعتمد على مداخيلها العمومية من خلال صادراتها نفطية وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى ناتج أعلى فتزداد الدخول ، ويرتفع مستوى الاستخدام لعناصر الإنتاج، شريطة عدم بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل.

ثانيا: الصدمة النفطية السالبة: وتعني حصول انخفاض مفاجئ لمحصول صادرات النفط حيث هذا سيأثر على الاستدامة المالية للدولة أي على سيرورة نفقاتها العمومية بنفس المستوى ، مما ينجر عنه تقليص الفرص الاستثمارية وانخفاض الطلب الكلي ، و ينخفض الإنتاج لتنخفض معه مستويات التشغيل للاقتصاد.

[1] اسعد الله داود ، 2013 ، الأزمات النفطية و السياسة المالية في الجزائر ، دار هومة ، الجزائر، ص 34.

المطلب الثالث: أهم الصدمات النفطية

شهدت أسواق النفط العالمية خلال خمس سنوات ماضية سبعة صدمات نفطية منها ذات ارتفاعات قياسية تاريخية غير مسبوقة ، ومنها ذات انخفاضات تاريخية غير مسبوقة أيضا ، حيث أنه من خلال دراسة تاريخية لسوق النفط العالمية تبين أن صدمات النفط لا تحدث بدون عامل جديد ومفاجئ يطرأ في السوق النفطية ويساعد على هلع في اسعاره سواء بالارتفاع أو بالانخفاض ، مثلما حدث في صدمة الأخيرة سنة 2020 وسيتم التطرف في مطلبنا هذا إلى أهم الصدمات النفطية منذ سبعينات القرن الماضي إلى يوما هذا.

الفرع الأول: الصدمة النفطية الأولى سنة 1973.

بدأت في 15 أكتوبر 1973 بافتعال من الدول العربية النفطية التي استغلت النفط ورفعت أسعاره للضغط على الدول الداعمة لإسرائيل سيما الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وهذا لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة سنة 1967 ، وفي الوقت نفسه اتفق أعضاء الأوبك على استخدام نفوذهم على آلية ضبط أسعار النفط في أنحاء العالم من أجل رفع أسعار النفط ، بعد فشل المفاوضات مع شركات النفط العظمى التي أطلق عليها " الأخوات السبع " ، معلنة بذلك نهاية عهد النفط الرخيص.

حيث تم تخفيض الإنتاج ينسبة 25 % مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 05% ابتداء من سبتمبر من نفس السنة ، وهذا ما أدى إلى نقص المعروض فارتفع سعر البرميل من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 دولار للبرميل ، كما تم رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55 % إلى 85 % ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية[1].

أولا: أسباب الصدمة النفطية الأولى سنة 1973: يمكن حصر أسباب هذه صدمة في النقاط التالية:

1- **انخفاض قيمة الدولار:** كان للدولار الأمريكي تأثيرات قوي في أسعار منتجات بصفة عامة وعلى النفط بصفة خاصة ، وإن لسعر النفط قيمة حقيقية و اسمية يمكن على أساسها معرفة تغيرات حقيقية ، فإذا حدث انخفاض في قيمة الدولار يصاحبه بذلك ارتفاع

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 115.

في أسعار النفط الاسمية حتى تحافظ على قيمتها والعكس صحيح ، وذلك ما يعني أن لقيمة الدولار قدرة شرائية تخضع على أساسها أسعار النفط ، خاصة إذ علمنا أن الدولار هو الأكثر تداولا في مختلف أنحاء العالم، حيث انخفضت قيمة الدولار لسنة 1971 بـ: 8% بسبب تخلي الولايات المتحدة عن تحويله إلى ذهب واستمراره إلى غاية 1973 مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.

2- المنافسة العالمية على الطاقة:

إن استهلاك النفط في الدول الصناعية عرف زيادة معتبرة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى خاصة بعد السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ، ويعود هذا إلى سعر النفط الرخيص الذي ساعد بعض الدول بالنهوض بصناعتها ، و ما تميز به النفط عن باقي المواد الطاقوية التي تضمن له الاستخدامات المتعددة في عدة مجالات.

3- تضاعف قوة الأوبك:

خلال سنوات الستينات لم تستطيع دول أعضاء الأوبك فرض نفسها أمام ضغوطات الشركات السبع نظرا لمحدودية عدد الأعضاء لكن مع بداية السبعينات تعززت الأوبك بأعضاء جدد حيث أصبحت تمثلها 13 دولة منها 07 دول عربية ذات طاقة إنتاجية كبيرة خاصة السعودية التي تصل طاقتها الإنتاجية أكثر من 10 مليون برميل يوميا ، وبالتالي تمكنت المنظمة من التأثير على المعروض النفطي في الأسواق العالمية[1]

الفرع الثاني: الصدمة النفطية الثانية لسنة 1979

شهد العالم أزمة نفطية نتيجة وصول الأسعار النفطية إلى حدها الأقصى ، وكانت للعوامل والأحداث الجيوسياسية وإنهاء حكم الشاه في إيران دور في ذلك ، هذا ما أكده مدير شركة نفط حكومية ايطالية من خلال مقولته الشهيرة (أصبح النفط سلعة سياسية الآن ، وانه شيء لا يترك للأسواق ورجال الأعمال) مما إنعكس بدوره على الأسعار في السوق الفورية وارتفعت الأسعار.

حيث كانت البداية بإضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر سنة 1978 ثم عقبتها الثورة الإيرانية في بدية 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 115.

مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل ، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار الذي بلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر سنة 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا[1]

أولا : أسباب الصدمة النفطية الثانية 1979 : يمكن تلخيص أهم أسباب حدوث هذه الأزمة فيما يلي :

1 انخفاض الإنتاج الإيراني: الأوضاع السياسية في إيران أدت إلى انخفاض إنتاجها النفطي من 5241.7 برميل في اليوم سنة 1978 إلى 3167.9 برميل في اليوم سنة 1979 ، وهذا ما أدى إلى رفع الأسعار نتيجة منافسة الدول الصناعية الكبرى على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط من أحداث إيران .

2 القرار الإيراني باستعمال المارك الألماني في تسعير النفط : حيث قررت إيران إنا ذاك بيع نفطها بالمارك الألماني بدل الدولار الأمريكي نتيجة العلاقات السياسية المضطربة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، مما جعل الدولار الأمريكي يتواصل في الانخفاض ومنه عمدت دول الأوبك لرفع أسعار النفط بنفس وتيرة هذا الانخفاض لتعويض ضعف القدرة الشرائية لعوائدها .

الفرع الثالث: الصدمة النفطية الثالثة 1986

تمثل عنصر مفاجئ في هذا الصدمة من خلال تنامي دور منظمة الطاقة الدولية بعد صدمتين متتاليتين وتحول في الطلب العالمي ، وعدم اتفاق أعضاء الأوبك وسميت هذه صدمة بالصدمة المضادة وحطمت كل قواعد سوق النفط العالمية والأسعار انخفضت إلى 7 دولار بعد الارتفاعات الكبيرة التي عاشتها السوق في الصدمتين الأولى والثانية.

أولا : أسباب الصدمة النفطية الثالثة 1986:

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى انخفاض كبير أسعار النفط سنة 1986 ويمكن تلخيصها فيما يلي[1] :

[1] -Maurice Durousset.1999, Op.cit. , P49

1- الغش الممارس بين أعضاء دول الأوبك ، حيث خالفت بعض الدول نظام حصص محدد لسقف الإنتاج والمقدر بـ : 17 مليون برميل يوميا ، فعلى سبيل المثال رفعت نيجريا وليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200 ألف برميل يوميا وإبرام السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر بـ 1.25ر مليون برميل في اليوم .

2- ظهور دول منتجة جديدة منافسة لدول الأوبك ، تتمتع بطاقات إنتاجية كبيرة مثل (بريطانيا ، المكسيك ، النرويج كندا ، الاتحاد السوفياتي) حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي ، وتعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق ، مما أدى إلى فائض في العرض النفطي وبالتالي دفع الأسعار إلى الانخفاض.

3- إعلان بعض الدول النفطية كبريطانيا والنرويج في سنة 1983 تخفيض أسعار نفطها بمقدار ثلاث دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار ، كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار.

4- منافسة شديدة لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة غير المنظمة و بتشجيع من الوكالة الدولية للطاقة ، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي ، انخفضت تلك نسبة إلى 60% رغم عودة دول الأوبك إلى تنسيق السياسات للحفاظ على سعر فإن المنافسين رفضوا ذلك مما جعل الأوبك تتخلى عن سقف الإنتاج.

5- تشجيع وكالة الطاقة العالمية الاستكشافات و التنقيب.

الفرع الرابع: الصدمة النفطية الرابعة لسنة 1998

برز عامل جديد على سوق نفطي تمثل بعدم اليقين وعدم القدرة على تحديد كميات النفط المنتجة متمثلة بالتوقعات من قبل منظمة الطاقة الدولية ، حيث عرفت السوق النفطية

[1] -Chems Eddine, 1995. La Politique Et Le Nouvel Ordre Pétrolier, Ed Edahleb , P171.

اختلالات كبيرا بين العرض و الطلب سنة 1998 ، وشهدت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك مما انعكس سلبا على الطلب النفطي ، أما من ناحية العرض النفطي فقد رفعت دول الأوبك من إمتداداتها مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط وهذا ما أدى إلى هبوط الأسعار إلى حدود 12.28 دولار للبرميل سنة 1998 .

كما أثرت الأزمة سلبا على كافة دول العالم وبالأخص دول المنتجة للنفط والذي انخفض معدل نموها من 3.4 % سنة 1997 إلى 1.8% سنة 1998 ، ومع بداية سنة 1999 بدأت الأسعار تتعافى حيث ارتفع إلى 17.48 دولار[1] ، والجدول التالي يوضح تطور الأسعار من سنة 1996 إلى سنة 2001.

الجدول (1-2): تطور أسعار برميل النفط من سنة 1996 إلى سنة 2001 .

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
السعر الرسمي (دولار / البرميل)	27.01	13.53	17.73	14.24	17.31	22.26

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 1984/1989 et 1990/1995.

الفرع الخامس: الصدمة النفطية الخامسة لسنة 2004

مع مطلع سنة 2001 انخفضت أسعار سلة الأوبك حيث بلغت 23.1 دولار للبرميل لتنخفض بعد ذلك بـ : 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001[2] ، وفي سنة 2002 لعبت عدة عوامل دور في تحسين أسعار برميل النفط حيث وصل سعر سلة الأوبك إلى 24.3 ، دولار للبرميل ، ليبلغ 28.2 دولارا في سنة 2003 ، وهذه الزيادة تترجمها عدة أسباب نذكر من بينها[3] :

1- الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 120.

[2] تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك ،2002، العدد 29

[3] سعاد بن مسعود ، أطروحة دكتوراه تحت عنوان " أثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية 1980-2016) ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020 ، ص 82.

2- عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد مما أدى إلى انقطاع الإمدادات .

3- الاضطرابات العرقية و القبلية في نيجيريا والتي حجبت جزءا كبيرا من الإمدادات .

4- برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية .

حيث مع بداية سنة 2004 ارتفعت أسعار برميل نفط ووصلت إلى 51 دولار للبرميل وبقيت في ارتفاع مستمر ، ليصل سعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الربع الأول ، ثم 113.5 دولار للبرميل خلال الربع الثالث ليهودي لسعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع ، ولعل سبب رئيسي في ذلك يعود إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية وانهيارات متلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية.

ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع الأسعار لبرميل النفط سنة 2004 كما يلي :

1- الأحداث الإرهابية التي شهدتها المملكة العربية السعودية بدية النصف الثاني من سنة 2004 والتي تعد المنتج الأكبر في العالم ، مما أدى إلى قلق ومخاوف نفسية إزاء القدرة الانتخابية للنفط في المملكة وبالتالي على حجم المعروض المستقبلي وبالنهاية الأسعار .

2- الأحداث الإرهابية التي عرفها العراق، حيث تراجع إنتاج العراق من 2.6 مليون برميل يوميا سنة 2002 إلى 1.9 مليون برميل يوميا سنة 2003، وهذا بسبب الهجمات المتكررة

على أنابيب النفط ، حيث كانت لهذه الأحداث امتدادات و أثر على الأزمة النفطية لسنة 2004 .

3- الأزمة السياسية في فنزويلا، حيث كانتهاك محاولة للانقلاب ضد شافي سنة 2004 ، ازدادت المخاوف الدولية تجاه فنزويلا باعتبارها خامس أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم.

4- تلبية حاجات النمو في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية و عملياتها العسكرية التي تقوم بها خارج حدودها .

5- تزايد معدلات النمو في الدول الآسيوية وسيما الصين منها ، حيث عرف الطلب الصيني زيادة قدرها 40% في عام 2004 عن العام الذي سبقه ، وذلك نتيجة النمو الاقتصادي الصيني القوي في تلك السنوات .

6- تراجع إنتاج النفط في النرويج سيما في حقل بحر الشمال بنسبة 10%، وذلك بسبب إضراب نقابة العمال ، وكذا تهديداتها بتوسيع الإضراب إلى حقول أخرى ، مع العلم أن النرويج تعتبر ثالث بلد في العالم من حيث الإنتاج بعد كل من السعودية وروسيا ، كل هذا كان له أثر على الأسعار في السوق النفطية .

7- تراجع إنتاج النفط في نيجيريا نتيجة تأثير الصراعات العرقية الداخلية على نشاط الشركات النفطية داخل البلاد ، علما أن نيجيريا تعتبر دولة افريقية مهمة في معادلة الإنتاج النفطي العالمي .

8- إعصار إيفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص .

وتواصل سعر نفط في الارتفاع إلى أن بلغ 57.9 دولارا كحد أقصى في سبتمبر 2005 وحقق النمو الاقتصادي العالمي نسبة 4.4% ، ليصل إجمالي الطلب العالمي على النفط 83.3 مليون برميل بزيادة 1.5% مقارنة بسنة 2004 ، مما دفع بإمدادات الأوبك إلى بلوغ 84.3 مليون برميل في اليوم وهذا التذبذب أدى إلى زيادة المضاربة في سوق البورصة وهذا ما حفز على تخزين كميات من النفط مما أسهم في زيادة الأسعار ودرجة تذبذبها[1] وفي ربع الأخير من سنة 2006 ارتفع إنتاج دول خارج الأوبك مثل خليج المكسيك مما أدى إلى تراجع الأسعار ، وتباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط .

الفرع السادس: الصدمة النفطية السادسة لسنة 2008

مع نهاية سنة 2007 كانت أسعار النفط في حدود 90 دولار للبرميل ، وكان أغلب المحللين يتوقعون استمرارها على هذا المستوى خلال السنة 2008 ، حيث في مارس وصلت الأسعار إلى 100 دولار للمرة ، الأولى ووصلت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في جويلية من نفس سنة إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل وذلك بعد تصاعد القلق من التجارب الصاروخية

[1] تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك ،2005، العدد 32.

الإيرانية ، لكن سرعان ما اتجهت الأسعار نحو الهبوط لتصل إلى حوالي 125 دولار للبرميل في 24 من جويلية من نفس السنة ، وذلك بسبب مخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة رهن عقاري و هذه الأخيرة انعكست أثارها على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم ومنه على أسعار برميل النفط الذي شهد تراجعا حادا في الأسعار وذلك بسبب تدني الطلب العالمي ، حيث هوت الأسعار من 147.27 دولار للبرميل شهر جويلية 2008 و إلى 40 دولار منتصف شهر مارس 2009 ، هذا الانهيار في الأسعار يعود بالأساس إلى عدة أسباب يمكن ذكرها كما يلي :

1- إن الأحداث العالمية التي سبقت الصدمة والمتمثلة في أزمة الرهن العقاري والتي بلغت ذروتها بعد إفلاس بنك (ليمزبرذر) بالولايات المتحدة الأمريكية رافقها حالة الذعر في المؤسسات المالية ، وضعت في الدولار الأمريكي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة فضلا عن قرار الولايات المتحدة الأمريكية الساعي إلى ملء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي اثر بصورة كبيرة على أسواق النفط العالمية ، وخلق حالة من الذعر شهدتها الأسواق النفطية بسبب الضغوطات الكبيرة على الطلب[1].

2- إن سياسات الولايات المتحدة المتمثلة بسياسة الاحتياطي الفدرالي التي أعلنت عن تخفيض أسعار الفائدة أحدث مخاوف كبيرة من عودة (التضخم الركودي) أو ما هو أسوء من ذلك ، ما جعل توقعات المضاربين مسرحا لها ، فضلا عن بعض مديري صناديق الاستثمار والتقاعد فضلوا التحول إلى الاستثمارات في أسواق النفط الآجلة للتحوط من مخاطر التضخم وانخفاض قيمة الدولار مثلا (كالبيرس) مدير صندوق تقاعد العاملين في كاليفورنيا ، بسبب حالة الذعر المالي والمخاوف الاقتصادية أعلنت الصحف العالمية (بأن النفط في الأرض يستحق أكثر من المال في البنك)[2].

3- التحولات التي عرفها هيكل الطلب في الأسواق النفطية سيما من دول آسيا والتي أثرت بصورة كبيرة على نمو الطلب العالمي ، إلا أن هذه المرة كانت هنالك موجه من النمو الاقتصادي السريع والمرتفع في جميع أنحاء العالم المتقدم والنامي وبالأخص النمو

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 122.

[2] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 122.

الاقتصادي الرهيب للصين والهند ، حيث تحولت الصين من دولة مكتفية ذاتية للنفط عام 1993 إلى ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية متجاوزة بذلك

اليابان عام2008 ، وتعد نسبة مساهمتها في الطلب العالمي للنفط للمدة ما بين سنوات 2000 إلى 2007 نسبة 39%[1]. أما الارتفاع القياسي في الأسعار شجع على زيادة التنقيب والاستكشاف عن النفط في مختلف دول العالم ، فضلا عن توجه الدول المستهلكة نحو المصادر البديلة للطاقة والبحث عن التقنيات المتجددة المستدامة .

4- إن ارتفاع الأسعار بصورة قياسية ووصول سعر البرميل 147 دولار لم يكن يتناسب مع التقديرات الحقيقية وتفاعلات قوى العرض والطلب وإنما كانت نتيجة حماس المستثمرين والمضاربين بصورة كبيرة جدا.

5- بعد أن تجاوزت أسعار النفط لأول مرة عتبة 147 دولار للبرميل في جويلية من سنة 2008 ، بسبب حدة المضاربات في الأسواق النفطية الآجلة ، انعكست بعد ذلك أثارها وانخفضت أسعار النفط في مطلع عام 2009 إلى اقل من 40 دولار .

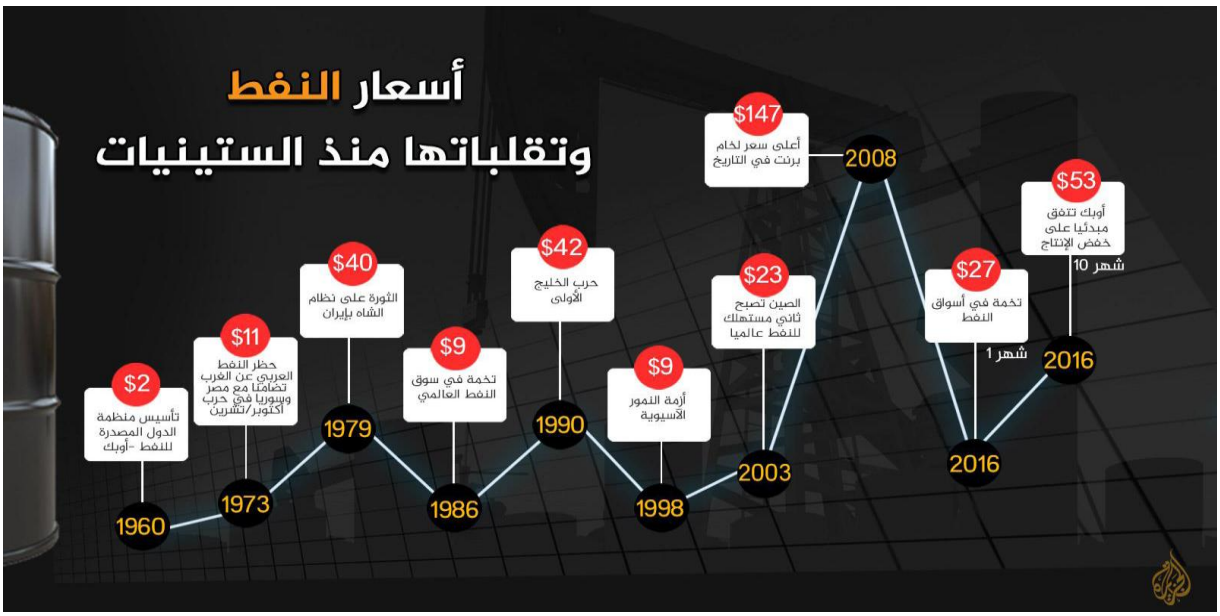
<u>الفرع السابع</u> : الصدمة النفطية السابعة لسنة 2014

بعد الارتفاع الشديد الذي عرفته أسعار النفط في 2008 أين وصل متوسط أسعار سلة الأوبك إلى 94.5 دولار للبرميل ، وتحت أثر الأزمة الاقتصادية العالمية انخفض متوسط أسعار سلة الأوبك في 2009 إلى 61.1 دولار للبرميل لكن سرعان ما ارتفعت في السنة الموالية حيث ارتفعت ارتفاعا شديدا فاقت كل التوقعات من 77.5 دولار للبرميل سنة 2010 ليصل متوسط أسعار السلة إلى 105.45 دولار للبرميل سنة 2013 ، ليعرف الاقتصاد العالمي طفرة نفطية ثالثة دامت لغاية نهاية 2014 أين بدأت الأسعار في الانخفاض بدءا من

[1] مرجع سابق ذكره ، ص 122.

سبتمبر 2014 من 96 دولار للبرميل إلى 59.5 دولار للبرميل في ديسمبر 2014 ، أي بانخفاض نسبته 62% مقارنة بشهر سبتمبر من نفس السنة ، لتواصل الانخفاض في سنة 2015 بصورة فظيعة ليعرف الاقتصاد العالمي بوادر أزمة نفطية جديدة حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك في جانفى 2015 إلى 44.4 دولار للبرميل لتسجل انخفاضا بنسبة 60.3 % مقارنة بشهر جانفي 2014 [1].

الشكل (3-2) : تقلبات أسعار النفط منذ الستينات إلى غاية سنة 2016:



المصدر: شبكة الجزيرة الإعلامية، أسعار النفط وتقلباتها منذ الستينات، 17 - 04 - 2008 ، **www.aljazeera.net** ، تاريخ الاطلاع : :20-02-2024.

الفرع الثامن : الصدمة النفطية الثامنة لسنة 2020

فبعد ظهور فيروس كورونا – كوفيد 19- أواخر سنة 2019 بمنطقة وهان الصينية والعالم يعيش حالة من الفزع و الهلع والخوف ومع انتشار هذا الفيروس في مختلف دول العالم ، ما أدى بمعظم الدول لاتخاذ إجراءات مشددة في الحجر الصحي وعزل المناطق وغلق المنشآت والمصانع ومنع دخول المسافرين وإيقاف رحلات الطيران وغيرها من الإجراءات لمنع تزايد انتشار هذا الوباء الخطير ، ونتيجة لذلك ظهرت أزمة اقتصادية عالمية لم تنجوا منها دولة

[1] زايدي حسيبة، بن سماعين حياة ، 2016 ، أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، الجزائر ، العدد 5 ، ص 218.

سواء كانت دولة متقدمة أو دولة النامية ، ومست جميع القطاعات بحكم الترابط الاقتصادي بينها وتسجيل خسائر بمليارات الدولارات في مختلف أنحاء العالم.

والسوق النفطية قطاع من هذه القطاعات التي تأثرت بهذه الجائحة ، والبداية كانت بتراجع الطلب الصيني عليه في بدية سنة 2020 ، واعتبر هذا تحذيرا لمرحلة جديدة من ازدياد التخمة في السوق وتراجع الأسعار وظهور صدمة نفطية جديدة ، هذه التطورات دفعت بالسعودية القائد الفعلي لمنظمة الدول المصدرة للنفط " أوبك" إلى الدعوة إلى عقد اجتماع يشمل أعضاء منظمة أوبك وروسيا ودولا أخرى منتجة للنفط ، في فيينا يومي 5 و 6 مارس 2020 ، للتباحث لتخفيضات إضافية لإيقاف تراجع أسعار ، ولكن الاجتماع فشل في الوصول إلى اتفاق بشأن زيادة تخفيضات إنتاج النفط ، ما أدى إلى هبوط حاد في أسعار النفط مسجلة أسوأ أداء منذ عام 1991 ، حيث رفضت موسكو مقترحا بزيادة تخفيضات الإنتاج عن مستواها بواقع 1.5 مليون برميل يوميا حتى نهاية عام 2020 ، كما رفضت الرياض تمديد اتفاق خفض الإنتاج بالشروط الحالية أنا ذاك مدة 3 أشهر أخرى وقد بدأت السعودية بعرض تخفيضات في أسعار نفطها لشهر 2020 ، وذلك بعزمها زيادة إنتاجها من النفط الخام إلى أكثر من 12 مليون برميل يوميا لإغراق السوق ، ما ساهم في الانهيار الحاد في أسعار النفط الخام . ويكمن موقف روسيا الرافض للتخفيض في أنها لا تريد أن تفقد حصتها في السوق ، الأمر الذي أدخلنا مرحلة ما يسمى " حرب الحصص والأسعار " بين روسيا والسعودية ، وكان من المتوقع أن يصل معدل التراجع في الطلب على النفط نحو 9 مليون برميل يوميا مع نهاية عام 2020 ، أي أن الطلب على النفط سيعود إلى المستوى الذي كان عليه في عام 2012 ، كما أنه سيتحمل النفط العبء الأكبر من تأثيرات الأزمة بسبب تراجع حركة التنقل والطيران التي تشكل حوالي 60 % من الطلب العالمي على النفط ، بينما الغاز الطبيعي كان أكثر اعتدالا إذ تراجع بحوالي 2% على أساس سنوي ، من جهة أخرى قد حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن الطلب العالمي على النفط سينخفض بنسبة 30% خلال عام 2020 ، تحت تأثير وباء كورونا الذي أدى إلى إغلاق المرافق الاقتصادية في معظم دول العالم وشل تام لحركة السفر والمواصلات وقطاعات والترفيه وغيرها . ونجم عن ذلك أن السوق النفطية بدأت تعاني فائضا أو تخمة تبلغ مليون برميل يوميا ، وقد حل يوم الاثنين الموافق لـ: 20 أفريل 2020 والذي يعد يوما أسودا في تاريخ الصناعة النفطية ،

إذ انهارت أسعار النفط الأمريكي القياسي المعروف بخام غرب تكساس الوسيط ، بنسبة 300 % ، خلال تداولات ذلك اليوم وسجلت ناقص 37 دولارا للبرميل عند التسوية[1] ، وقد هز هذا الانهيار الأسواق العالمية وكان له أثر سيكولوجي عميق امتد من تكساس الأمريكية ، مرورا ببحر الشمال الأوروبي والخليج العربي وشرقا إلى اليابان . ومع تقلص القدرة التخزينية الأمريكية وتكلفتها الباهظة يكون أرخص للمنتج أن يتخلص من إنتاجه مجانا أو يقدم إغراءات مالية لزبائنه لكي يقبلوا أخذ النفط ويتحملوا تكاليف الشحن والتخزين ، وهذا ما حدث لعقود تسليم لشهر ماي 2020 ، حيث هرع أصحابها لإعادة بيعها والتخلص منها بأدنى الأسعار لكي يتفادوا تكاليف الشحن والتخزين ، وقد وصفت وكالة بلومبيرغ انهيار الأسعار باعتبارها " أسوأ أزمة في سوق النفط منذ زمن طويل " مشيرة إلى هذه الأزمة انتهت بانخفاض الأسعار إلى ما دون الصفر " كانت صدمة هائلة للأسواق وعصية على التحليل المنطقي " [2]

ومع تقلص الطلب بسبب انتشار وباء فيروس كورونا المستجد الذي جلب ركودا اقتصاديا عالميا ، تهاوى الطلب على النفط وانهارت الأسعار ولا تزال الأسواق تواجه فائضا يزيد على 4 إلى 10 ملايين برميل يوميا في الفترة مابين فيفري إلى ماي 2020 ، وهو ما يعادل 4 الى 10 % من الطلب العالمي ، حتى بعد تخفيضات منظمة أوبك وشركائها في هذا الجانب تشير أحدث التقديرات الأولية لمنظمة أوبك إلى انخفاض المتوسط الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال شهر أكتوبر 2020 إلى 40.08 دولار للبرميل ، أي بنسبة تراجع تبلغ نحو 3.5 % مقارنة بالشهر سبتمبر ، وتتوقع منظمة أوبك تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خاماتها في عام 2020 إلى 40.52 دولار للبرميل ، وهو مستوى يقل بنحو 23.5 دولار للبرميل أو بنسبة 36.7% مقارنة بعام 2019 [3].

الجدول (2-2) : الأسعار الفورية لسلة الأوبك لسنتي 2019- 2020

الوحدة: دولار / للبرميل

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 129.

[2] مرجع سبق ذكره ، ص 129.

[3] تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك ، ديسمبر 2020.

الأشهر	2019	2020
جانفي	58.7	65.1
فيفري	63.8	55.5
مارس	66.4	33.9
افريل	70.8	17.7
ماي	70.0	25.2
جوان	62.9	37.1
جويلية	64.7	43.7
اوت	59.6	45.2
سبتمبر	62.4	41.5
اكتوبر	59.9	40.1
نوفمبر	62.9	42.6
ديسمبر	66.5	49.2
الربع الاول	63.0	51.5
الربع الثاني	67.9	26.6
الربع الثالث	62.2	43.4
الربع الرابع	63.1	40.0
متوسط السنوي	64.0	40.5

المصدر: تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك ، ديسمبر 2020.

و من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الصدمة النفطية لسنة 2020 كانت لها تداعيات على الاقتصاد العالمي ككل ، سيما وتزامنها مع الأزمة الصحية العالمية لفيروس كورونا –كوفيد 19 – ويمكن حصر هذه التداعيات في النقاط التالية[1]:

- تداعيات على الاقتصاد العالمي.
- تداعيات على استثمارات الطاقة العالمية.
- تداعيات على اقتصاديات الدول العربية.
- تداعيات على الأسواق المالية العربية.
- تداعيات على البلدان المصدرة للنفط.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق يمكن القول أن للنفط أهمية كبيرة على مستوى العالمي، يتم تداوله في السوق العالمي للنفط حيث يتحدد وفق الطلب والعرض، ويتميز بعدم الاستقرار من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها والتي أثرت بالسلب والإيجاب على اقتصاديات عالم، كما حدث في أزمة 2014 ، وذالك لأسباب عالمية أدت إلى تدهور أسعار النفط مما أثر على الاقتصاد

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 131–132.

الجزائري بصورة خاصة ، حيث أن سوق النفط غير مستقر ويتعرض بصفة مستمرة ودائمة لتقلبات حادة ترجع بالأساس إلى عدة عوامل و أسباب متداخلة ، منها عوامل اقتصادية تتعلق بقانون العرض والطلب ، الجيوسياسية كالحروب ، الكوارث الطبيعية ، الاستقرار السياسي ، إضافة إلى ذلك عوامل أخرى وصفت بالسلوكية كامل مضاربة ، غير انه يبقى السوق النفطي يتميز عن باقي الأسواق الأخرى كونه يدير سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية ، و يلعب قطاع النفط دور محوريا في اقتصاديات النفطية حيث تعتمد عليه في أكثر من 95 % في دخلها، كما أن تغيرات في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض له تأثير قوي وملموس على متغيرات اقتصادية كلية لاسيما على سياستها مالية متمثلة بالإنفاق حكومي هذا ما يجعل الدول ذات هيكل اقتصادي غير متنوع، والتي تعتمد على عائدات نفطية بشكل رئيسي تتعرض لحالة من عدم الاستقرار في سياستها مالية وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط.

وباعتبار أن سوق نفطية هي الأكثر تقلبا ، وتقلباته مفاجئة وحادة في أسعار النفط يصعب توقعها وإدارتها من طرف صناع سياسات عمومية ، كما يمكن القول عنها أنها لها تأثير كبير على الاستدامة المالية للدول مصدرة للنفط (كالجزائر مثلا) ، مما يجعل سلطات العمومية في خيارات صعبة لضمان استدامة ماليتها العامة ، لاسيما تلك المتعلقة بخيار اللجوء للدين العام سواء داخلي أو خارجي.

الفصل الثالث

متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط و ما هي الإجراءات المتخذة لذالك

تمهيد:

عرفت السوق النفطية دولية تقلبات حادة منذ منتصف سنة 2014 ، وكان لها اثر بالغ على الاقتصاديات التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي لدخلها القومي ، والجزائر كواحدة من الاقتصاديات الريعية التي يحتل فيها قطاع النفط مكانة هامة سواء من حيث مساهمته في تركيبة الناتج المحلي الخام ، أو من حيث حصته في قيمة الإجمالية للصادرات (أكثر من 97 %) ، وقد عرفت الجزائر انكشافا كبيرا على هذه التقلبات من خلال مختلف القنوات النقدية والمالية ، لذي فالتحدي الذي يطرح أمامنا اليوم هو فيما تكمل متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط وما هي الإجراءات المتخذة لذلك، و إن دراستنا هذه تهدف إلى الوقوف على متطلبات تحقيق الاستدامة المالية وأهم التأثيرات التي تحدث في إطار تقلبات أسعار النفط وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر، حيث من خلال هدا الفصل سنحاول معرفة متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط و كذا الإجراءات المتخذة في ذالك ، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، و تكون البداية بالمبحث الأول تحت عنوان مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري ، ويتم خلاله عرض كيف تم اكتشاف النفط والغاز في الجزائر ، وكذا أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري و اوجه استخدام العوائد النفطية في الجزائر وبعدها انتقلنا إلى المبحث الثاني تحت عنوان تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تطور مؤشراتها حيث سنعرض فيه تطور مؤشرات الدين العام ونسبة الناتج المحلي الخام في الجزائر في ظل تحقيق الاستدامة المالية ، و تأثير الفجوة الضريبية والعجز الموازني في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر ، وختمنا فصلنا هذا بمبحث أخير تحت عنوان الإجراءات المتخذة لتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر و ما هي متطلبات ذلك ، أخذين بعين الاعتبار إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتدعيم الاستدامة المالية و ترشيد الإنفاق العام (التقشف) للحد من الصدمات النفطية (خاصة صدمة 2014) وكذا الآليات التمويل الغير التقليدي و تمويل بالقرض المستندي و متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر.

المبحث الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتبر النفط بمثابة الركيزة الأساسية في الاقتصاد الجزائري أو بعبارة أخرى بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ، بإعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة أولى على عائدات النفط وبشكل كبير و لا يزال إلى يومنا هذا، حيث تسيطر حجم الصادرات الجزائرية نسبة 95 % ، إذا تحتل الجباية النفطية جزء هام من الموارد المالية الموجهة إلى تمويل الموازنة العامة للدولة الجزائرية منذ الاستقلال ، وارتفاع أسعار النفط أدى إلى تحقيق فوائض مالية معتبرة انعكست على حجم الاحتياطي من العملة الصعبة لتبلغ في منتصف سنة 2018 مبلغ 1000 مليار دولار.

المطلب الأول: اكتشافات النفط و الغاز في الجزائر[1]

يؤدي النفط دورا بارزا في سيرورة الاقتصاد الجزائري سواء من خلال مساهمته في تركيبة الناتج الوطني أو صادرات الدولة أو من خلال دوره في تمويل الموازنة العامة ويعود ذلك في الحقيقية الإمكانيات النفطية التي تحوزها الجزائر ، كما أن النفط يكتسي أهمية بالغة في سيرورة الاقتصاد الجزائري.

وتعتبر صحراء الجزائرية ثرية بالثروات المعدنية وتكتسي أهمية كبيرة ، حيث تتربع على مساحة قدرها 2.1 مليون كلم² ، أي بنسبة تقدر نحوا 85 % من المساحة الإجمالية للجزائر ولو عدنا تاريخيا فإن أولى كميات البترول استفادت منه فرنسا وطورت به قوتها الاقتصادية حيث يعود اكتشافه في الجزائر في الشمال سنة 1877 ، بمنطقة عين الزفت بولاية غليزان غرب الجزائر، وبعدها بدأ الاهتمام ببترول الهقار والصحراء مع أبحاث كونراد كيليان بين سنة 1922 و 1928 ، وبعدها من نيكولا ما نشيكوف ، وفي سنة 1946 تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث و التنقيب النفطي في الجزائر " اسانريبال" وبعدها سنة 1948 تم اكتشاف واد القطران بمنطقة سيدي عيسى ولاية المسيلة وخلال سنة 1953 تم إنشاء شركة التنقيب و الاستغلال بالصحراء " كريبس " وفي سنة 1954 تم اكتشاف برقة أول حقل للغاز جنوب إن

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق، ص 138.

صالح ، وفي سنة 1956 تم اكتشاف حقل حاسي مسعود 850 كلم بالجنوب الشرقي للجزائر بمساحة 2500 كلم² ، ويعتبر واحدا من الحقول الكبرى في العالم و في سنة 1956 تم اكتشاف اكبر حقل للغاز الطبيعي وهو حقل حاسي الرمل ، وأصبحت الجزائر أول مصدر للغاز الطبيعي في العالم ، وسلمت أولى شحنتها إلى المملكة المتحدة سنة 1964.

حيث كانت سنة 1958 شاهدة على أول شحن للخام بميناء بجاية باتجاه لافيرا في مدينة مارسيليا الفرنسية، وفي سنة 1959 تم استخدام أول خط أنابيب في الجزائر: حاسي مسعود – بجاية ، ليتم النقل على متن ناقلة النفط " ويقل".

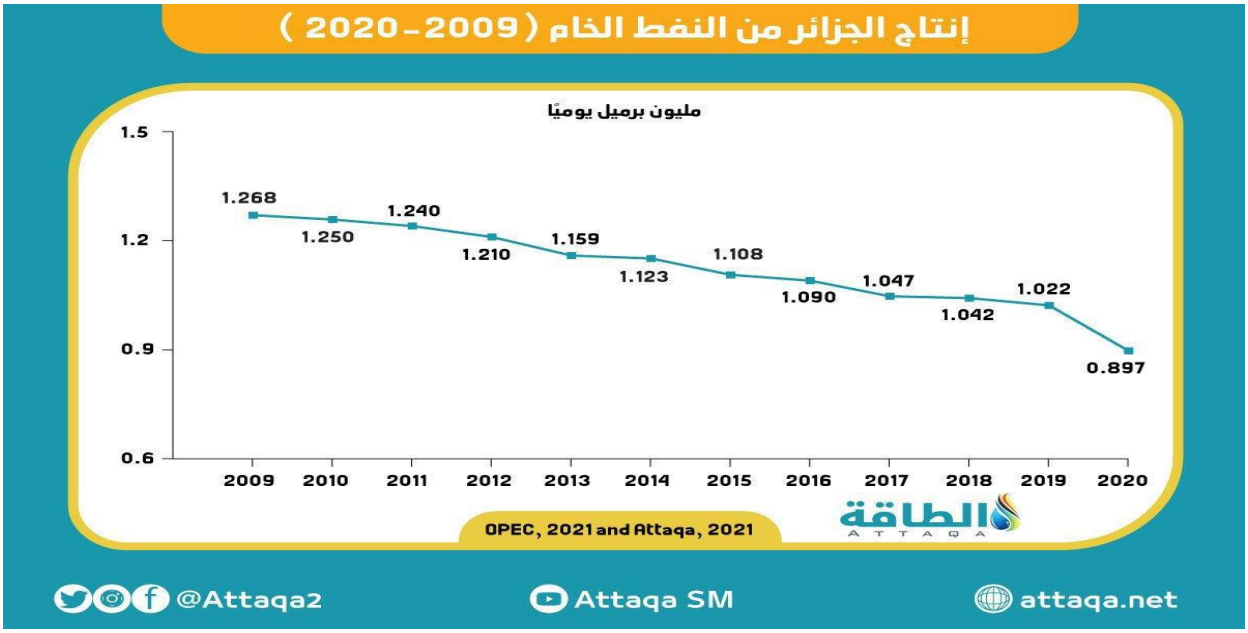
ولقد كان الاقتصاد الجزائري بعد حصولها على الاستقلال سنة 1962 اقتصادا هشا، ليكون أول ما تقوم به الحكومة الجزائرية آنذاك هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات و تسويقها " سونطراك" سنة 1963 قبل التحاقها بمنظمة الأوبك عام 1969 ، حيث يتميز النفط الجزائري بخاصيتين كونه عالي الجودة من النفط الخفيف ، وقربه من الأسواق الأوربية ، كما تعتبر الجزائر من كبار منتجي الغاز المصدر إلى الدول الأوربية عبر أنبوب ، بالإضافة إلى أنها تنتج الغاز المسال ، ورغم كل هذا تعلني صناعة النفط والغاز في الجزائر مشكلات عدة ، ومن خلال هذا يمكن معرفة إنتاج النفط و احتياطاته وإنتاج الغاز واحتياطاته في الجزائر وفق ما يلي:

<u>أولا</u>: إنتاج النفط واحتياطاته في الجزائر للفترة من (2009-2020)

لقد عرف إنتاج و تصدير النفط من قبل الجزائر في الفترة الأخيرة تراجعا ملحوظا بسبب تزايد الاستهلاك المحلي و قلة الاستثمار الأجنبي ، مما انعكس سلبا على عائدات الطاقة التي تمثل المصدر الرئيسي لمالية الدولة ، وهذا ما يترجم قلة الاكتشافات الجديدة ونقص الاستثمارات في القطاع النفطي، وهذا الانخفاض جعل إنتاج النفط في الجزائر يشكل هبوطا مستمرا في ظل تزايد الاستهلاك المحلي في السنوات الأخير و كذا انخفاض حصة الصادرات و الشكل المبين أدناه يبين تطور إنتاج النفط في السنوات الأخيرة في الجزائر

<u>الشكل (1-3)</u> : تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

الوحدة: مليون برميل يوميا



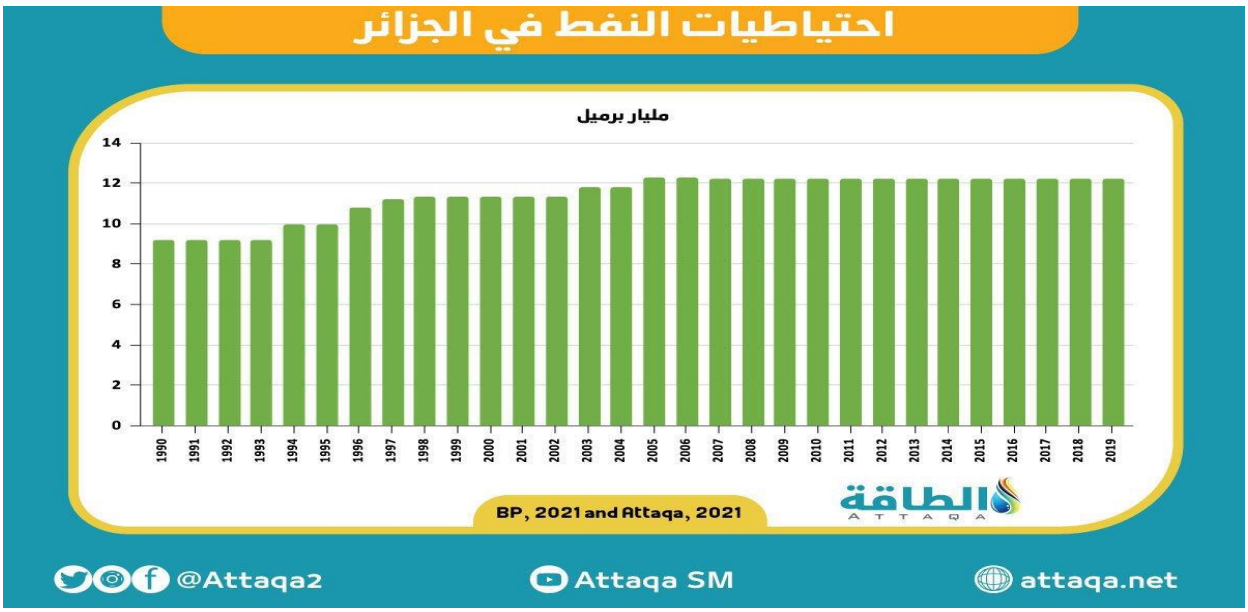
المصدر: وحدة أبحاث الطاقة ، 2022 ، مقال بعنوان (الجزائر ماذا تعرف عن أكبر دولة عضو في اوبيك من حيث المساحة) ، متاح على الرابط https://attaqa.net اطلع بتاريخ: 2024/03/28 التوقيت 12.30 .

ومن خلال الشكل المذكور أعلاه يمكن القول أن الإنتاج النفطي في الجزائر يأخذ منحى تدهور مستمر منذ سنة 2009 ، حيث بلغ الإنتاج سنة 2009 ما قدره: 1.268 مليون برميل يوميا لينخفض سنة 2020 إلى 897 ألف برميل يوميا ، أي بنسبة تراجع تقدر حوالي 31% ، مما أدى إلى تراجع حصة الجزائر لما هو اقل من حصتها في الأوبك ، والتي كانت تبلغ 1.04 مليون برميل يوميا ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اكتشفت الوكالة الأمريكية للطاقة منذ ثلاث سنوات عن امتلاك الجزائر 12.2 مليون برميل من احتياطي الذهب الأسود، وهي كميات من المحروقات المقدرة ويمكن إنتاجها ، لكن الجزائر لم تستطيع زيادة تلك الاحتياطات بسبب مشكلات كثيرة في القطاع وعدم وجود مناخ استثماري مشجع لدخول شركات النفط العالمية بقوة ، ولعبت العشرية السوداء و الاضطرابات السياسية انذاك تأثيرا على هذا القطاع ، أما حاليا فإن " سونطراك " ترفع تحديا أساسيا يتمثل في رفع كمية

الإنتاج مع تحسين المستوى التقني لموظفيها في مجال استرجاع المحروقات ، ويمكن توضيح تطور احتياطات النفط في الجزائر للفترة (2009-2019) وفق الشكل أدناه:

الشكل (2-3) : تطور احتياطات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)

الوحدة: مليار برميل يوميا



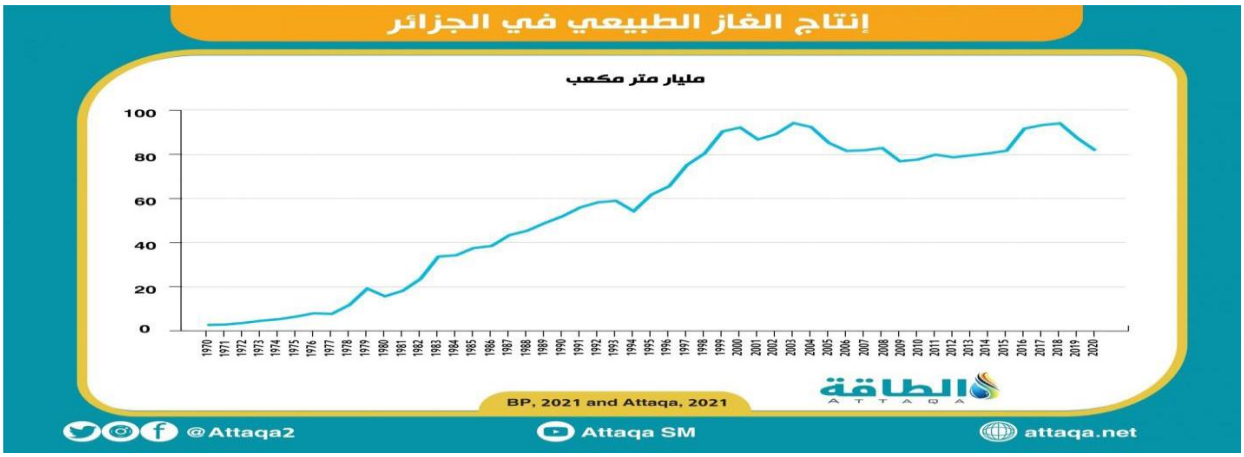
المصدر: وحدة أبحاث الطاقة 2022 ، مرجع سابق.

من خلال الشكل المبين أعلاه يمكننا ملاحظة أن احتياطات النفط في الجزائر كانت في ارتفاع وبنسب متفاوتة منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2005 ليصبح بعد ذلك الاحتياطي في شكل تقريبا ثابت إلى غاية سنة 2020 ، كما يمكن الإشارة إلى أن حقول النفط الجزائرية تقع جميعها في البر، إذ أن الاكتشافات البحرية محدودة ، ويعد حقل حاسي مسعود ، الذي تم اكتشافه في عام 1956، أكبر وأقدم حقل للنفط في الجزائر ، و يقع في الجزء الشرقي بالقرب من الحدود الجزائرية الليبية، وتقدر احتياطات هذا الحفل بنحو 3.9 مليار برميل كما أن هناك حقل أخر يسمى المرك النفطي الذي يقع في ولاية ايليزي على بعد 350 كيلومترا من حقل حاسي مسعود المشار إليه سابقا ، وكذلك يوجد حقل ثالث هو حقل أورهود الذي يحتوي على احتياطيات نفطية بنحو 1.9 مليار برميل.

ثانيا : إنتاج الغاز واحتياطاته المؤكدة في الجزائر: لقد سجل إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر مع نهاية سنة 2020 ما قدره 81.5 مليار متر مكعب ، مسجلا بذلك ارتفاعات من سنة إلى أخرى منذ سنة 1970 حيث كان الإنتاج آنذاك 2.4 مليار متر مكعب ، وفقا لشركة بي بي البريطانية ، غير أنه ومع هذا الإنتاج الضخم ، تستهلك الجزائر نحو 43.1 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي محليا أي بنسبة تفوق 50% ، في حين تبلغ صادرات خطوط أنابيب الغاز والغاز الطبيعي المسال نحو 26.1 و 15 مليار متر مكعب على التوالي. و ذلك حسب بيانات الشركة بي بي البريطانية ، وسنوضح ذلك من خلال المنحنى الموالي الذي يوضح إنتاج الجزائر للغاز الطبيعي منذ سنة 1970 إلى غاية سنة 2020 [1].

الشكل (3 -3) : إنتاج الجزائر للغاز الطبيعي خلال الفترة (1970-2020)

الوحدة: مليار متر مكعب



المصدر: وحدة أبحاث الطاقة ، 2022 ، مرجع سابق.

و الجزائر تصدّر الغاز الطبيعي إلى أوروبا غير أنابيب ، خاصة إسبانيا وإيطاليا فهما أكبر مستورد للغاز الطبيعي من الجزائر، إذ صدّرت 21 مليار متر مكعب إلى القارة مع نهاية سنة 2020 ، كما تصدر الغاز الطبيعي أيضا إلى أفريقيا بنحو 5.2 مليار متر مكعب و بالجزائر 05 خطوط أنابيب لتصدير الغاز الطبيعي للخارج ، (خط الأنابيب عير المتوسط لنقل الغاز إلى إيطاليا عير تونس وبدأ تشغيله عام 1983 بطول 1649 كيلو متر وقدرة

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 141.

تصدير تبلغ 1340 مليار قدم مكعبة سنويا" بحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية " ، و خط أنابيب الغاز المغرب العربي وأوروبا الذي بدأ عام 1996 بعقد مدته 25 عاما لنقل الغاز الطبيعي من حقل حاسي الرمل في الجزائر إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب ويبلغ طول خط أنابيب الغاز 523 كيلو متر ، وبقدرة تصدير تبلغ 390 مليار قدم مكعبة سنويا " حسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية " و في سنة 2021 انتهى عقد هذا الخط ولم تقم الجزائر بتجديده بعد الأزمة الدبلوماسية التي نشبت بين البلدين حيث اعلنتها الجزائر و بصفة رسمية في 2021/10/31 عدم تجديدها لعقد أنبوب نقل الغاز الجزائري نحو أوروبا عبر المغرب ، مؤكدة أن أنبوب الغاز "ميدغاز" الذي بدأ تشغيله عام2011 يضمن في الوقت الراهن تصدير الغاز الطبيعي نحو إسبانيا ، و في 20 ماي 2021 تم تدشين المرحلة الثانية من خط الغاز "ميدغاز" الذي يربطها مباشرة مع إسبانيا بطول 197 كيلو متر يبدأ من غرب الجزائر إلى جنوب إسبانيا مرورا عبر البحر الأبيض المتوسط، وبتكلفة 32 مليار دينار " أي ما يقارب 240 مليون دولار")

و بالنسبة لاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي فإنه يوجد في حقل حاسي الرمل يحتوي على أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي حيث تبلغ 85 تريليون قدم مكعبة ، أي أكثر من نصف إجمالي احتياطيات الغاز ، وما بقي من احتياطات الغاز الطبيعي الجزائرية يقع في حقول أخرى بالمناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلاد ، كما تمتلك الجزائر موارد ضخمة غير مستغلة من الغاز الصخري ، إذ تحتوي على 707 تريليونات قدم مكعبة من موارد الغاز الصخري القابلة للاستخراج عبر التقنيات الحالية، وهي ثالث أكبر كمية في العالم بعد الصين والأرجنتين.

و يصعب تطوير هذه الحقول وسط معارضة شعبية، ووجود العديد من العقبات، بما في ذلك الموقع البعيد للأراضي الصخرية ، ونقص البنية التحتية، وعدم توفر المياه ، و من خلال الشكل المبين أدناه يمكن توضح احتياطات الجزائر المؤكدة من الغاز الطبيعي للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2020.

الشكل (4 -3): احتياطات الجزائر المؤكدة من الغاز الطبيعي للفترة 1990-2020

الوحدة : ترليون مترٍ مكعب



المصدر: وحدة أبحاث الطاقة، 2022، مرجع سابق.

المطلب الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

إن الاقتصاد الجزائري يعتمد على النفط بدرجة شبه كبيرة ، حيث إذ أن 93% من الموارد المالية للجزائر ناتجة عن تصدير المحروقات، ويرتبط واقع هيكل الاقتصاد الكلي في الجزائر بعامل رئيسي هو سعر برميل النفط الذي ينعكس مباشرة على جميع مؤشراته و وبذالك أصبح النفط يؤدي دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي ينعكس على انتعاش الميزان التجاري ، كما أن النفط يعتبر مصدرا رئيسيا لتكوين الاحتياطات الأجنبية، وتسديد الديون الخارجية ، إلا أن بعض التنبؤات الاقتصادية تشير أن الجزائر لم تعد من بلدان النفط ، وحاجتها الملحة تظهر من خلال البحث عن مصادر أخرى لتنويع اقتصادها الوطني، وذلك من خلال استغلال قطاعات أخرى كقطاع المناجم حيث أعلنت وزارة الطاقة الجزائرية في السداسي الأول من سنة 2022 بداية استغلال منجم غار جبيلات بولاية تندوف والذي يحتوي على احتياطات تقدر بـ 3 مليارات طن وهو قيد الاستغلال منذ السداسي الثاني من سنة 2023 ، حيث سيسمح هذا المنجم بتلبية الطلب الداخلي وتصدير الفائض، وقد اعتبرت فرصة أخرى للقيام بإصلاحات اقتصادية من خلال هذه المداخيل ، ذلك أن النموذج الاقتصادي الحالي للدولة تشوبه شوائب أظهرتها مختلف الصدمات النفطية

آخرها لسنة 2020 ، حيث أن للنفط دور كبير في معدل النمو الاقتصادي بالجزائر ، و ذلك مرورا بعدة فترات يمكننا حصرها فيما يلي[1]:

أولا: الفترة 2000-2004: لقد أدى ارتفاع سعر برميل النفط في الجزائر منذ النصف الثاني من سنة 1999 إلى انتعاش موارد الموازنة العامة للدولة والتي سمحت بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 . الذي من أهدافه الأساسية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة 4.7% وهو أعلى مما تحقق خلال الفترة 1995- 2000 والذي بلغ 3.2 % مما حقق ارتفعا في معدلات النمو الاقتصادي من 2.1 % سنة 2001 إلى 4.7 % سنة 2002 ليبلغ أعلى مستوياته سنة 2003 6.9 % ، إلا أنه تراجع إلى مستوى 5.2% سنة 2004 ويعني ذلك بالأساس إلى التحسين الملاحظ في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001-2003 والتي ارتفعت بأكثر من 10 %.

ثانيا: الفترة 2005 - 2009 : لقد واصلت الجزائر سياستها الإنفاقية التوسعية مع بداية سنة 2005 وذلك بتطبيقها للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش ، لتشهد معدلات النمو الاقتصادي سنة 2005 تراجعا طفيفا حيث بلغ 5.1% ، إلا أنه شهد انخفاضا رهيا سنة 2006 ليبلغ 2% مرتبطا بالتدهور الحاد في قطاع المحروقات نتيجة أعمال الصيانة وانخفاض الطلب على النفط والغاز في الدول الأوروبية، ليتحسن نوعا ما سنة 2007 محققا معدل 3% ليتباطأ مجددا سنة 2008 نتيجة الانخفاض القوي الذي سجله سعر برميل النفط في الربع الأخير من سنة 2008 ، و بذلك نشير أن الاقتصاد الجزائري بدأ يعاني في الربع الرابع من هذه السنة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات والآثار المترتبة عن الركود في اقتصاديات الدول المتقدمة واشتداد الأزمة المالية العالمية حيث انخفض سعر النفط الخام بشكل حاد من 111.5 دولار للبرميل في النصف الأول من سنة 2008 الى 88.22 دولار للبرميل في النصف الثاني من نفس السنة، كما يمكن أن يكون ناجما عن سياسة

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2005، عناصر مطروحة للنقاش من اجل النمو الاقتصادي، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون ، ص14

الدولة في مجال تثمين المحروقات حيث سجلت انخفاضات هامة على مستوى فرعي تميع الغاز الطبيعي وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي الذي عرف انخفاض بـ 10 % و1.5% في سنة 2008 كل هذه الأسباب تجمعت حتى لا يشهد معدل النمو تحسنا بعد سنة 2008 [1]

ثالثا: الفترة 2010 – 2014: خلال هذه الفترة تم إطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 3.3% ، وقد تميزت هذه الفترة بحفاظ الجزائر على استقرارها الاقتصادي الكلي بالرغم من تراجع مداخيلها من قطاع المحروقات، وذلك تحت تأثير تراجع الطلب العالمي على النفط الخام ، حيث تسارع النمو الاقتصادي بصورة طفيفة سنة 2010 بنسبة 3.1% ، ليتراجع بشكل واضح سنة 2011 بمعدل 2.4 % وذلك بسبب الركود الاقتصادي المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي لم يعوضهما كل من التوسع في الإنتاج الزراعي والزيادة الحادة في خدمات الإدارات العمومية ، ليعرف انتعاشا سنة 2012 ، ليتباطأ النمو الاقتصادي من جديد سنة 2013 بعد الانتعاش الطفيف الذي سجله سنة 2012 ، حيث لم يتمكن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء أن يعوض الأداء الضعيف لقطاع المحروقات ، الذي سجل تراجعا للسنة الثامنة على التوالي، وانخفاض الاستثمارات العمومية، وباستثناء قطاع المحروقات الذي يعيش مرحلة ركود قوي، فقد حققت كل القطاعات الأخرى نموا إيجابيا ، ليشهد النمو الاقتصادي انتعاشا ملحوظا سنة 2014 حيث أعاد الارتفاع محققا بذلك 3.8% مقابل 2.8% سنة 2013 ، وهذا بفضل انتعاش أغلب القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع المحروقات الذي شهد ركودا للسنة التاسعة على التوالي.

رابعا: الفترة 2015–2019 : تميزت هذه الفترة بتجسيد برنامج توطيد النمو الاقتصادي و يعتبر تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015–2019 ، إذ تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015–2019

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 147.

والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 ، حيث نالت فيه المنشأة القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر ، غير أنه تم إقفال هذا الحساب والبرامج السابقة للنمو بموجب نص المادة 119 من قانون المالية لسنة 2017 وتم صب أرصدتها الى غاية 2016/12/31 في حساب نتائج الحزينة ، باستثناء مبلغ قدره 300 مليار دج تم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 145-302 والذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية بعنوان موازنة الدولة للتجهيز " .

ليعرف معدل النمو الاقتصادي نموا طفيفا قدره +1.4% خلال سنة 2018 ، وهو معدل شبه ثابت مقارنة بمعدل النمو المسجل سنة 2017 بنسبة + 1.3%، أما على مستوى قطاع المحروقات فكان الأداء الأصلي بنسبة - 6.4% ، وهو ما يفسر الارتباط القوي بين أداء النشاط الاقتصادي الوطني وقطاع المحروقات ، أما بالنسبة لمعدل الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، فقد حقق نموا بنسبة + 3.3 % سنة 2018 وهذه الزيادة تعود إلى التحسن في نشاط كل من القطاعات التالية : الزراعة + 5% ، البناء والاشغال العمومية +5.2 % ، الخدمات السوقية + 3.7% ، الصناعة +4.10% ، والخدمات غير السوقية +2.70%.[1]

<u>الجدول (1 – 3)</u>: مساهمة حجم القطاع النفطي في الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة من 2000-2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	قيمة الصادرات الإجمالية	قيمة الصادرات النفطية	النسبة	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	22031	21419	%97.22	9173	12858

[1] وزارة المالية 2019 ، تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 ،ص11

9192	9940	%96.61	18484	19132	2001
6816	12009	%96.10	18091	18825	2002
11078	13534	%97.27	23939	24612	2003
13405	18308	%98.70	31302	31713	2004
25644	20357	%98.03	45094	46001	2005
33158	21456	%97.83	53429	54614	2006
32532	27631	%97.79	58831	60163	2007
39819	39479	%97.56	77361	79289	2008
5900	39294	%97.64	44128	45194	2009
16580	40473	%97.33	55527	57053	2010
26242	47247	%97.19	71427	73489	2011
21490	50376	%97.13	62960	71866	2012
9946	55028	%96.90	62960	64974	2013
4306	58580	%95.89	60304	62886	2014
17034-	51702	%94.32	32699	34668	2015
17063 -	47089	%93.99	28221	30026	2016
10868-	46059	%94.52	33261	35191	2017
4533-	46330	%93.20	38953	41797	2018
6110-	41934	%92.79	33243	35824	2019
10595-	34391	%90.52	21541	23796	2020

المصدر : وزارة المالية 2022، المديرية العامة للسياسات والتقديرات (بالنسبة السنة 2019– 2020 المديرية العامة للجمارك)

المطلب الثالث: أوجه استخدام العوائد النفطية في الجزائر

لقد اعتبرت بداية الألفية الجديدة أهم فترة سجلت فيها الجزائر فائضا كبيرا في قيمة العوائد النفطية ، فمند بداية سنة 2000 تميز السوق النقطي بارتفاعات كبيرة في سعر برميل النفط مما سمح للجزائر بتحقيق فوائض مالية هامة لم تحققها من قبل، ونتيجة لوجود هذه الفوائض المالية التي فاقت تقديرات الموازية العامة ، جعلت السلطات العمومية تفكر في استغلال هذه الفوائض بطرق عقلانية تمكنها من دفع عجلة النمو الاقتصادي ، حيث تبنت الحكومة عدة برامج إنمائية كنتيجة لذلك، و استعملت الجزائر آلية صندوق ضبط الإيرادات من أجل الاستعمال الأمثل للفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط على ما هو مقدر في قانون المالية وضمان استمرارية مالية الدولة.

الفرع الأول: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، وهذا بموجب القانون رقم 02–2000 المؤرخ في 2000/06/27 ، حيث نصت المادة 10 منه على أنه يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص تحت رقم 302–103 بعنوان صندوق ضبط الموارد ، ويعتبر هذا الصندوق من صنف الصناديق الخاصة للدولة و اعتبر الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي له ويقيد في هذا الحساب ما يلي[1] :

في جانب الإيرادات: يشمل فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة في قانون المالية ، وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير

[1] المرسوم التنفيذي رقم 67/02 المؤرخ في 2002/02/06 يحدد كيفية سير الحساب التخصيص الخاص رقم 302–103 ، الذي عنوانه صندوق ضبط الإيرادات، جريدة الرسمية العدد 11 ، المواد 5 و 6

الصندوق ، أما جانب النفقات فيشمل ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحددة عن طريق قانون المالية ، وتخفيض الدين العمومي.

وبالرجوع إلى رصيد هذا الصندوق منذ إنشائه سنة 2000 إلى يومنا هذا، نجد أنه استخدم بشكل رئيسي لتسديد المديونية بين سنوات 2000 إلى 2005 ، حيث كانت أعلى نسبة اقتطاع من الصندوق لسداد الديون العمومية ، سنة 2002 بنسبة 85.88% ، بالمقابل كان أكبر مبلغ للاقتطاع لسداد الديون العمومية سنة 2006 بمبلغ يقدر بـ 618.11 مليار دينار لتليها الاقتطاعات بعد ذلك بنسب مختلفة إلى غاية سنة 2008 و التي كانت آخر سنة للاقتطاع لسداد الدين العمومي بمبلغ يقدر بـ 465.44 مليار دينار جزائري بعدها عدلت أهدافه بموجب المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ، وأصبح تدخله يضمن تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار.

ولكن منذ نهاية سنة 2014 شهدنا تراجعا في قيمة موارده بسبب انخفاض قيمة الجباية النفطية المحول إليه بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث انخفضت قيمته من 7373.83 مليار دينار سنة 2014لتصل إلى 272.50 مليار دينار سنة 2019، حيث عجز خلال هذه السنة من تغطية العجز وكانت مشاركته بصفر دينار ، ولكن مع بداية سنة 2022 حققت الجزائر مداخيل قياسية للمرة الأولى منذ عدة سنوات، بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز، بسبب الأزمة الأوكرانية التي أبقت على أسعار النفط فوق حاجز 100 دولار ، بفارق 55 دولارا على الأقل مقارنة بالسعر المرجعي القانون المالية لسنة 2022 والمحدد ب : 45 دولار. وأيضا استمرار سياسة كبح الواردات، ما يعني أن الميزان التجاري سيكون لا محالة اجابيا بنهاية السنة المالية وبفارق كبير ، ومنه يتبادر إلى ذهن أن الحياة ستعود مجددا الصندوق ضبط الإيرادات، الذي نفذت مدخراته قبل سنوات ، حيث أن صندوق ضبط الإيرادات يتم تغذيته ماليا من خلال ضخ الفارق بين السعر المرجعي البرميل النفط المعتمد في قانون المالية، وبين سعر تسويقه فعليا في السوق الدولية

، وفي الأخير يمكن القول أن سياسة الحكومة الادخارية سنة 2000 كان ناجحا إلى حد بعيد ، في التخلص من المديونية الخارجية وذلك بدفعها مسبقا ، كما أتاحت الفوائض المالية تنفيذ سياسات اقتصادية من طرف الحكومة تجسدت من خلال عدة مخططات إنمائية باعتمادات مالية لا يستهان بها ، سمحت برفع معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: العائد النفطي والمخططات الإنمائية للجزائر للفترة 2000-2020

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة فوائض مالية ناتجة عن العائد النقطي نتيجة ارتفاع أسعاره في السوق العالمي، مما أدى بالجزائر إلى إتباع سياسة إنفاق توسعية ، هذه السياسة التي كانت تهدف في الأساس إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد الوطني واستدامة النتائج المحققة على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي ، ويمكننا التطرق في هذا الفرع إلى البرامج الإنمائية المسطرة منذ سنة 2000 ، تبعا لزيادة العوائد النفطية.

أولا: مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) : لقد أدى ارتفاع أسعار المحروقات في النصف الثاني من سنة 1999 إلى انتعاش الموازنة العامة للدولة الجزائرية وزيادة الفوائض المالية ، مما سمح للسلطات العمومية في شهر جوان من سنة 2001 باتخاذ مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي ممتدا على مدار ثلاثة سنوات يهدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ، وتم تخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري ، ليصل الغلاف المالي النهائي إلى 1216 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 16 مليار دولار[1] ، حيث هذا البرنامج أربعة برامج رئيسية ، كل برنامج يخص لقطاع رئيسي معين والجدول الموالي يتم توضح المخصصات المالية لكل قطاع رئيسي.

الجدول (2-3) : مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة : مليار دينار جزاري

[1] محمد مسمى ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10 ، ورقلة ،الجزائر، 2012 ،ص 01

القطاعات الرئيسية	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع بالنسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30	15	–	–	45	%8.6
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525.1	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2001 تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية خلال السداسي الثاني 2001

و على ضوء المعطيات المذكورة في الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم تخصص ما يقارب 75% من اعتمادات البرنامج في السنتين الأوليتين ، من اجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي لتحسيس المواطنين بالنتائج الملموسة عن عملية الإنعاش هذه خاصة بعد الأوضاع المعيشية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال العشرية السوداء (ما بين 1992 إلى 1999) ، ليتم تخصيص ما نسبته 21.56 % و 4% من البرنامج للسنة الثالثة والرابعة على التوالي ، لأجل تكملة المشاريع التي تم الانطلاق فيها ، كما استفاد قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية حصة الأسد من هذا البرنامج و بنسبة تقارب 80% من المبلغ الإجمالي المخصص ، و ذلك لأهمية هذه القطاعات وما تتطلبه من مبالغ ضخمة كالطرقات والمطارات والموانئ ...الخ ، ولما لها من أثر مباشر على تنمية باقي القطاعات في الاقتصاد الوطني، ليأتي قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.4% و برنامج دعم الإصلاحات بنسبة 8.6% والذي وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج والتي ترمي إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة في الجزائر، وكل هذا سمح برفع معدل النمو الاقتصادي ، ليسجل معدل متوسط الفترة من 2001–2004 ما قدره: 4.7 % ، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 2.1 % سنة 2001 إلى 4.7 % سنة 2002 ليصل إلى اعلي مستوياته سنة 2003 إلى 6.9

% ، إلا أن تراجعه سنة 2004 إلى 5.2 % ، ويثمن ذالك التحسن الملاحظ في نمو قطاع المحروقات بين سنتي 2001-2003 مسجلا ارتفاعا بأكثر من 10 % [1]

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش (2005-2009):

يعد هذا البرنامج انعكاسا لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش وتهدف بشكل رئيسي إلى وضع حجم اكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بغية تسريع وتيرة النمو و ذلك قصد استخدام مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية ، و جاء هدا البرنامج نتيجة ارتفاع العوائد النفطية إذ وصل سعر النفط كمتوسط لسنة 2005 ما قدره 54.59 دولار للبرميل متضمنا مخزون أول يقوم على بعث برنامج استثماري ، وقد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 4202.7 مليار دينار أي 55 مليار دولار[2] ممتدا خلال الفترة 2005-2009 كما يقوم على التحكم في الإنفاق ، و ذلك بالحفاظ على استقرار الأجور وتحسين إدارة الدين العام ، كما تم بعث العديد من المشاريع مع شركات أجنبية من خلال هدا البرنامج من بينها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كلم ، و تجسيد برنامج انجاز مليون وحدة سكنية في ارض الواقع تزويد الأرياف بالكهرباء و الغاز، وتطوير الزراعة ودعمها، وتحلية مياه البحر ، و طرح برنامج التنمية و برنامج الهضاب العليا و الجنوب، و يمكل مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو وفق الجدول أدناه:

الجدول (3 – 3) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش 2005-2009

المحور	المبلغ بالمليار دينار	النسبة
تحسين الظروف المعيشية	1908.5	% 45.41
تطوير المنشأة القاعدية	1703.1	% 40.52

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، 2005 ، عناصر مطروحة للنقاش من اجل النمو الاقتصادي ، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون ، ص 14.

[2] هدى بن محمد ، 2020، " عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 " ، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الخامس ، ص 35-68.

دعم النمو الاقتصادي	337.2	% 8.02
تحديث الخدمة العمومية	203.9	% 4.85
ترقية التكنولوجيا الاتصال الجديدة	50	% 1.18
المجموع	4202.7	% 100

المصدر: طارق قندوز ، و آخرون ، 2017، " المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر ، البطالة و التضخم"، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية جامعة وهران 1 العدد 07 ، ص 187-214.

ثالثا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014):

يعد هذا البرنامج مكمل للبرامج التنموية المذكورة سابقا سواء كان ذالك من حيث طبيعة الأهداف أو من حيث محتوى ومضمون المشاريع، من اجل إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية من اجل رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ، حيث رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره: 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار ، مشتملا على جزئيين الأول منها متعلق بالبرنامج الجاري إلى غاية نهاية 2009 بمبلغ يقدر بـ: 130 مليار دولار أي ما يعادل 9680 مليار دينار ، أما الثاني متعلق بالبرامج الجديدة بمبلغ قدره: 156 مليار دولار أي ما يعادل 11534 مليار دينار ، حيث ارتكز هذا البرنامج على المحاور الرئيسية المذكورة في الجدول أدناه:

الجدول (4 – 3) : مضمون برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014

القطاعات	المبلغ مليار د.ج	النسبة
التنمية البشرية	10122	% 49.59
المنشأت الأساسية (الأشغال العمومية ، النقل، تهيئة	6448	% 31.59

الاقليم و البيئة)		
تحسين الخدمة العمومية	1666	% 8.16
التنمية الاقتصادية	1566	% 7.67
مكافحة البطالة	360	% 1.76
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	% 1.22
المجموع	20412	%100

المصدر: أ.عقون شراف ، و آخرون ، 2018، التنمية المستدامة في الجزائر خلال البرامج التنموية 2001-2019 ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، جامعة جيجل، عدد خاص المجلد رقم02 ، ص 195-212.

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

مع استكمال عملية التنمية التي انتهجتها الحكومة وعملت على تنفيذها منذ مطلع سنة 2001 قامت الحكومة بإطلاق برنامج جديد لإنعاش معدل النمو الاقتصادي ، رغم أن مؤشرات الاقتصاد الكلي توحي بالإيجاب مثل احتياطي الصرف الذي قارب مبلغ: 179 مليار دولار نهاية سنة 2014 و 1000 مليار دولار نهاية سنة 2018 ، وكذلك صندوق ضبط الإيرادات الذي بلغ 7373.83 مليار دولار نهاية سنة 2014 ، مع تسجيل ديون خارجية منعدمة تقريبا، حيث تم فتح حساب تخصيص خاص تحت رقم:143-302 بعنوان صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 ، ويعد الوزراء و الولاة أمرين بالصرف لهذا الحساب بالنسبة للعمليات المسجلة لفائدتهم[1] .

[1] قانون المالية لسنة 2015 المادة 121 ، جريدة الرسمية الجزائرية العدد 78 الصادرة بتاريخ:2014/12/31.

لكن من استمرار انخفاض أسعار النفط نتيجة الصدمة النفطية لسنة 2014 ، حيث سجل سعر برميل النفط في تلك السنة بسعر 99.62 دولار للبرميل لينخفض سعره سنة 2015 إلى مبلغ 52.82 دولار للبرميل ثم إلى سعر 44.21 دولار للبرميل ، مما جعل السلطات العمومية تتخذ عدة إجراءات بهدف ترشيد الإنفاق العام ، للتأقلم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة ، وكل هذا أدى إلى قفل حساب تخصيص الخاص المتعلق ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 بموجب قانون المالية لسنة 2017 في مادته 119 ، وذلك ما أدى إلى تجميد عدة مشاريع استثمارية و الحفاظ فقط على المشاريع المنطلقة و ذات الطابع الإلزامي و الضروري .

وأخيرا يمكن القول أنه مع تعافي أسعار النفط في السوق الدولي تحسنت عوائد الجزائر النفطية محققة فوائض مالية من سنة إلى أخرى مما جعل الجزائر تتخذ برامج تنموية أخرى بأغلفة مالية لا يستهان بها خلال الفترة 2000-2020 و ذلك بهدف دعم التنمية الاقتصادية والصناعية و الاجتماعية ، وهذا ما مكنها من تحسين مؤشراتها وتوازناتها الاقتصادية ، لكن مع استمرار الاستدامة المالية بالجزائر بنفس النمط استحال عليها النظر إلى انخفاض العوائد النفطية ، مما حتم على الجزائر إلى ضرورة انتهاج نموذج اقتصادي متحررا عن سعر برميل النفط حتى تضمن الاستمرارية لتمويل البرامج التنموية.

المبحث الثاني: تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تطور مؤشراتها

بعد الصدمة النفطية لسنة 1986 و صعوبة الظروف التي واجهتها الجزائر خلال 40 سنة الماضية وتغيير النظام السياسي والاقتصادي بداية التسعينات القرن الماضي ، حتم على الجزائر ضرورة الاهتمام بالاستدامة في مجال السياسة المالية، و مع تراكم الديون وأعباؤها وارتفعت و ازدادت النفقات العامة على الجزائر ، حيث أصبح الدين العمومي في الجزائر يشكل ما يقارب نسبة 71% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية سنة 2000 ، مشتملا على الدين الخارجي الذي فاق 25 مليار دولار ، مما حتم على الحكومة الجزائرية وضع إستراتيجية لتخفيف كاهل الموازنة من تلك الديون وأعباؤها لتحقيق الاستدامة المالية .

فكانت انطلاقة الحكومة بالادخار من خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 مستغلة بذالك ارتفاع أسعار النفط ، حيث كانت استخدامات هذا الصندوق موجهة بصفة حصرية لتسديد الديون بما فيها الدين الأصلي ، وقد نجحت الحكومة الجزائرية في ذالك من خلال تخلصها من المديونية الخارجية ، ومع تزايد وتيرة النفقات العمومية خلال اثنان وعشرون سنة الماضية نتيجة تطبيق عدة برامج تنموية للبلاد ، و أثر تذبذب أسعار النفط على توازن الموازنة العامة للدولة ، مخلفة بذلك عجز مالي من سنة إلى أخرى لا سيما بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 ، مما نتج عنه صعوبة استمرار استدامة مالية في الجزائر بنفس الوتيرة من خلال زيادة الدين العام الذي بلغ مع نهاية سنة 2019 مبلغ قدره: 8922.70 مليار دينار جزائري ، أي ما يمثل 43.98 % من الناتج الداخلي الخام ، مع تسجيل في العجز الموازني بنهاية سنة 2020 بمبلغ قدره: 2381.5 مليار دينار جزائري ما يمثل – 12.63 % من الناتج الداخلي الخام[1] ، هذا من جهة.

و من جهة أخرى إتسمت الجباية العادية بإنخفاض أهميتها النسبية في هيكل الإيرادات العامة حيث بلغت نسبة التغطية 37.17 % في سنة 2020 بينما الباقي كان معتمدا على الموارد الأخرى كالجباية النفطية والدين الداخلي[2].

وبغية تحقيق استدامة مالية في الجزائر حتم عليها خيار رفع وتيرة التقشف في موازناتها السنوية ، ليتجسد ذالك من خلال إرسالية الوزير الأول التي وجهها إلى أعضاء الحكومة و السادة الولاة تحت رقم:348 المؤرخة في:2014/12/25 (المتضمنة تعزيز التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد) ، من اجل تحقيق انضباط ميزاني شمل كل من ميزانيتي التسيير والتجهيز، وتعززت أكثر سياسة التقشف مع الأزمة الصحية لفيروس كورونا كوفيد 19 لتمثل عملية تقييم مسار الاستدامة المالية في الجزائر أمر ذو أهمية بالغة ، من اجل إعطاء اكبر فعالية للسياسة المالية ، خصوصا مع ما شهدته الموازنة العامة من انخفاض لإيراداتها في الجزائر نتيجة تذبذب الأسواق الدولية لأسعار النفط ، مما حتم على الجزائر ضرورة

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2021 ، وزارة المالية ، ص 34.

[2] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2021 ، وزارة المالية ، ص 33.

إجراء تعديلات في سياسات الإنفاق والإيرادات لضمان استدامة مالية ، وتحقيق العدالة بين الأجيال.

ومن خلال هذا المبحث يمكننا تحليل مسار الاستدامة المالية للجزائر للفترة 2000-2020 وفقا للمعايير التي أقرتها المؤسسات الدولية من خلال عدة مؤشرات تركيبية حيث تأخذ هذه المؤشرات في الحسبان والتطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وخاصة الدين العام وعجز الموازنة والضرائب ، وسنتناول كل ذلك بناءا على معطيات مالية صادرة عن وزارة المالية وبنك الجزائر.

المطلب الأول: تطوير مؤشر الدين العام ونسبة الناتج المحلي الخام في ظل تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر للفترة (2000-2020)

يعتبر الدين العام أكثر استخداما لقياس مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية ويتكون هذا الدين من دين عام محلي ودين عام خارجي ، متخذا بذالك ميزة أساسية ممثلة في عملية الدفع بالعملة الأجنبية مع شروط قاسية على الاقتصاد الوطني ، و عادة ما تهدف سياسة مالية معدة من طرف السلطات على توافق بين إيرادات الدولة وقدرتها على الوفاء بالدين وخدماته سواء كانت قصيرة أو متوسطة المدى ، وكذا قدرة صادراتها على تسديده باعتبارها مصدرا مهما للعملة الأجنبية .

و لاختبار متانة الاستدامة المالية في أي دولة يجب حساب مؤشر تطور الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الخام ، وذلك ما أشارت إليه اتفاقية ماسترخيت لسنة 1992 لدول الاتحاد الأوربي والتي اشترطت أن تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 60 % كشرط للانضمام إلى وحدة النقد الأوربية (اليورو)، و يتصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كان هذا المؤشر يتصف بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل.

وقبل تحدث عن استدامة الدين العمومي للجزائر يجب تذكير أن هذا الأخير عرف تراجع كبير منذ سنة 2006 بفضل إنشاء صندوق ضبط الإيرادات وبفعل سياسة تسديد مسبق للديون الخارجية، فبعدما كانت نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر سنة

2000 تقدر ب: 70.93% ، انخفضت إلى نسبة 8.66 %سنة 2013 ، لترتفع بفعل زيادة الدين الداخلي وليس الدين الخارجي مع نهاية سنة 2020 إلى نسبة 51.4% ويمكننا استعراض تطور مؤشر الدين العام بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة(2000– 2020) ومدى ارتباطه بأسعار النفط من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول (5 –3) : تطور مؤشر الدين العام للجزائر للفترة 2000–2020

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	سعر برميل النفط بالدولار	ناتج داخلي الخام	الدين الخارجي	الدين الداخلي	مجموع الدين العام	مؤشر الدين الخارجي	مؤشر الدين الداخلي	مؤشر الدين العام
2000	28.72	4123.5	1901.90	1022.9	2924.8	46.12%	24.81%	70.93%
2001	24.71	4227.1	1753.88	999.4	2753.3	41.49%	23.64%	65.13%
2002	24.83	4522.8	1804.34	980.5	2784.8	39.89%	21.68%	61.57%
2003	28.82	5252.3	1806.82	982.2	2789.0	34.40%	18.70%	53.10%
2004	38.32	6149.1	1572.64	1000.0	2572.6	25.58%	16.26%	41.84%
2005	54.58	7562.0	1261.30	1094.3	2355.6	16.68%	14.47%	31.15%
2006	66.02	8501.6	407.06	1779.7	2186.8	4.79%	20.93%	25.72%
2007	74.66	9352.9	379.68	1044.1	1423.8	4.06%	11.16%	15.22%

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2021 ، وزارة المالية ، ص 34.

9.91%	6.65%	3.27%	1094.7	734.0	360.68	11043.7	98.60	2008
12.35%	8.11%	4.24%	1231.1	808.8	422.31	9968.0	62.16	2009
12.60%	9.17%	3.44%	1511.1	1099.2	411.93	11991.6	80.25	2010
10.53%	8.33%	2.20%	1535.9	1215.0	320.90	14589.0	112.89	2011
9.85%	8.10%	1.76%	1597.3	1312.2	285.07	16209.6	111.52	2012
8.66%	7.04%	1.62%	1441.3	1171.7	269.57	16647.9	109.44	2013
8.94%	7.19%	1.75%	1539.9	1239.0	300.79	17228.6	99.61	2014
10.08%	8.26%	1.82%	1684.2	1380.8	303.39	16712.7	52.82	2015
21.86%	19.45%	2.41%	3828.7	3407.3	421.35	17514.6	44.20	2016
28.61%	26.26%	2.34%	5400.4	4957.8	442.61	18876.2	54.2	2017
39.26%	36.95%	2.30%	8029.3	7558.0	471.30	20452.3	71.16	2018
47.30%	45.05%	2.24%	9662.6	9204.5	457.26	20428.3	64.5	2019
52.29%	49.97%	2.32%	9860.8	9423.4	437.40	18856.0	42.02	2020

المصدر: بيانات المديرية العامة للتقديرات و السياسات **(DGPP)** ، وزارة المالية 2021، بالنسبة إلى سعر برميل النفط مصدره منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **oapec** سنة 2021 ، أما بالنسبة إلى الدين العام الداخلي والخارجي لسنة 2020 فمصدره تقرير بنك الجزائر لسنة 2021 ، ص111-121.

ومن خلال جدول مذكور أعلاه يمكن ملاحظة أن نسبة مؤشر الدين العام كان سنة 2000 بمقدار 70.93 % يقابله سعر برميل النفط بـ: 28.72 دولار ، متجاوزتا النسبة المحددة من طرف اتفاقية ماسترخيت لسنة 1992 لدول الاتحاد الأوربي (60 %) وانخفضت هذه النسبة سنة 2012 لتبلغ مقدار 9.85 % يقابلها سعر برميل النفط بـ: 111.52 دولار، ليعيد الارتفاع سنة 2020 إلى نسبة 52.29 % يقابلها سعر برميل النفط بـ: 42.02 دولار، وهو مؤشر سلبي على الاستدامة المالية للبلاد.

كما عرف مؤشر الدين الخارجي أيضا سنة 2000 نسبة 46.12% لينخفض بشكل كبير سنة 2007 ليصل إلى نسبة 4.06 % وذلك بفعل سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية الذي انتهجته الحكومة الجزائرية منذ سنة 2006 ، ليبلغ أدنى مستوى له سنة 2013 بنسبة 1.62% ، ليشهد بعد ذلك استقرارا بنسبة 2.32% نهاية سنة 2020 ، وذلك بعد إصرار الجزائر إلى عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية ، بينما عرف مؤشر الدين الداخلي سنة 2000 نسبة 24.81% لينخفض إلى أدنى مستوى له إلى نسبة 6.65% سنة 2008 ليرتفع بداية من سنة 2016 بسبب انتهاج الحكومة لسياسة التمويل غير التقليدي لتمويل العجز الموازني ، ليعرف أكبر مستوى له بنسبة 49.97% سنة 2020 ، حيث يمكن التطرق إلى تطور الدين العام في الجزائر خلال هذه الفترة بالاعتماد على ثلاث مراحل أساسية وهي:

أولا: مرحلة انخفاض مؤشر الدين العام

عاشت الجزائر وضعية صعبة نتيجة تراكم ديونها العمومية في بداية القرن الواحد والعشرون ، مما جعلها تبحث عن حلول للتخلص منها ، وبعد الصدمة النفطية لسنة 2014 التي شهدت انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية ، حتم عليها ضرورة تكوين ادخار حكومي من خلال إنشاء صندوق ضبط الإيرادات من اجل دفع مسبق للتخلص من الديون الخارجية، ويمكن توضيح استخدامات هذا الصندوق للفترة 2000–2008 التي كانت تنفذ من اجل دفع الدين العمومي وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول (6– 3) : الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات لدفع الدين الخارجي

للفترة 2000 – 2008

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008

الموارد	الباقي في: 12/31	0.00	232.13	171.53	27.97	320.89	721.68	1842.68	2391.04	3215.53
	فائض قيمة عن جباية بترولية	456.23	123.86	26.50	448.91	623.49	1368.83	1798.00	1738.48	2288.15
	تسبيقات بنك الجزائر	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	مجموع الموارد	456.23	355.99	198.03	476.88	944.38	2090.51	3640.68	4669.52	5503.68
استخدامات	تسديد أصل الدين الخارجي	221.10	184.46	170.06	156.00	165.55	247.83	618.11	314.45	465.43
	تسديد تسيقات بنك الجزائر	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	607.95	0.00
	تسديد مسبق للديون الخارجية	0.00	0.00	0.00	0.00	57.14	0.00	0.00	0.00	0.00
	تمويل عجز الخزينة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	91.53	531.95	758.18
	مجموع الاستخدامات	221.10	184.46	170.06	156.00	222.69	247.83	709.64	1454.35	1223.61
	رصيد في 12/31	232.13	171.53	27.97	320.88	721.69	1842.68	2931.04	3215.17	4280.07
نسبة اقتطاع لتسوية الدين خارجي		%78.48	%51.82	%85.88	%32.71	%17.53	%11.86	%16.98	%6.73	%8.46

المصدر: تقرير عرض مشروع قانون المالية لعام 2009 لقانون التمويل لعام 2010.

ومن خلال الجدول المذكور أعلاه يمكن ملاحظة أن استخدامات الصندوق كانت موجهة مباشرة إلى تسديد أصل الدين الخارجي والتسديد المسبق للديون ، حيث بلغت مع بداية سنة

2005 إلى غاية نهايتها مبلغ قدره:1145 مليار دينار جزائري ، مع تسديد مسبق للدين بمبلغ قدره: 57.14 مليار دينار جزائري سنة 2004 ، ليصل إجمالي الدفع مبلغ قدره: 1202.14 مليار دينار جزائري.

كما يمكن أن نلاحظ أيضا في سنة 2002 أن نسبة الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات المسدد من أصل الدين الخارجي بلغ نسبة 85.87% ، ليبلغ أكبر اقتطاع مسدد من الديون العمومية مبلغ قدره: 618.11 مليار دينار سنة 2006 ، كما شهدت سنة 2007 دفع تسبيقات بنك الجزائر بمبلغ قدره: 607.95 مليار دينار جزائري ، لتختتم أخر سنة للاقتطاع لسداد الدين العمومي سنة 2008.

وبعد ذالك أصبح تدخل صندوق ضبط الإيرادات يضمن تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 لاسيما مادته 25 منه ، على أن يكون رصيده لا يقل عن 740 مليار دينار جزائري.

ليشهد مؤشر الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام انخفاضا محسوسا خلال الفترة من 2000 إلى 2008 حيث بلغ 9.92% سنة 2008 بعدما كان 71 % سنة 2000 .

ويمكن القول أن الجزائر حققت استدامة مالية لدينها العام خلال هذه الفترة نتيجة انتهاج حكومتها لتفضل الادخارات المودعة لدى صندوق ضبط الإيرادات بعد ارتفاع أسعار النفط والتي بلغت مع نهاية سنة 2008 مبلغ:98.6 دولار للبرميل.

ثانيا: مرحلة استقرار مؤشر الدين العمومي

ولو تمعنا جيدا في الجدول السابق لتطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام نلاحظ أن نسبة مؤشر الدين العمومي تراوحت بين 8.66% سنة 2013 و 12.60% سنة 2010 وهي نسبة مستقر جدا وتعبر عن حالة استدامة الدين العام ، كما عرفت السنوات الأخرى تذبذبا إما بالزيادة أو الانخفاض و ذلك نتيجة تغيرات سعر برميل النفط وحصيلة الجباية النفطية لتبلغ أعلى مستوى لها بمبلغ قدره: 4.054.349 مليار دينار جزائري خلال سنة 2012 كما انخفض الدين الخارجي من مبلغ 421.4 مليار دينار جزائري سنة

2009 إلى 301.4 مليار دينار جزائري سنة 2015 ، وعرف الدين الداخلي ارتفاعا بنسبة 70% بين سنتي 2009 و 2015 بمبلغ 808.8 مليار دينار جزائري و مبلغ 1380.8 مليار دينار جزائري على التوالي ، كما نلاحظ أن مؤشر الدين العام الخارجي خلال هذه الفترة بلغ بنسبة 1.62% سنة 2013 وهو في مستويات دنيا جدا ، أما مؤشر الدين الداخلي إلى الناتج الداخلي الخام فقد بلغ نسبة 8.26% سنة 2015 ، وهو مرتفع مقارنة بمؤشر الدين الخارجي.

كما نلاحظ أيضا أن الدين العمومي الداخلي فبعدما بلغ سنة 2009 مبلغ 808.8 مليار دينار جزائري ارتفع تدريجيا خلال السنوات 2010 بمبلغ 1.099.2 مليار دينار و 2012 بمبلغ 1.312.2 مليار دينار و 2015 بمبلغ 1.380.8 مليار دينار ، وكل ذلك راجع إلى عملية تطهير الديون التي كانت على عاتق المؤسسات العمومية الاقتصادية من طرف البنوك العمومية وخير مثال على ذالك تم شراء ديون مؤسسة سونلغاز تجاه البنك الوطني الجزائري من طرف الخزينة العمومية بقيمة 208 مليار دينار[1] سنة 2010 ، و حدد مبلغ التطهير لمختلف المؤسسات العمومية الاقتصادية بـ 95.7 مليار دينار [2] سنة 2012.

وعليه يمكن القول أن مؤشر الدين العمومي تميز بالاستقرار وهي نسبة مقبولة جدا لتحقيق استدامة مالية للدولة.

<u>ثالثا:</u> مرحلة ارتفاع مؤشر الدين العمومي بسبب زيادة الدين الداخلي.

ولو تمعنا جيدا في الجدول السابق لتطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام نلاحظ أن مؤشر الدين العام استمر في الارتفاع ، فبعدما كان سنة 2016 نسبة 21.86% أصبح سنة 2020 نسبة 51.40 % وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالسنوات الماضية، و في المقابل نلاحظ أيضا أن مؤشر الدين الداخلي ارتفع مقارنة بمؤشر الدين الخارجي ليبلغ سنة 2016 نسبة 19.45 %، محققا ارتفاعا مع نهاية سنة 2020 نسبة 49.97% ، وبقي مؤشر الدين الخارجي لنفس الفترة محصور بين نسبة 2.24% و 2.41% ، ومن هنا

[1] وزارة المالية تقرير ألتقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2012 ، ص7 .

[2] وزارة المالية تقرير ألتقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2014 ، ص7 .

يمكننا القول أن ارتفاع مؤشر الدين الخارجي في هذه المرة راجع إلى زيادة الدين الداخلي وليس الدين الخارجي ، ليبقي هذا الأخير محافظا على استقراره بعد عزم السلطات العليا للبلاد عدم رجوعها إلى الاستدانة الخارجية لما خلفته من انعكاسات سلبية على الاستدامة المالية في الجزائر ، مفضلتا الديون الداخلية لتمويل عجز الخزينة العمومية.

و كخلاصة لذالك عرف مؤشر الدين الداخلي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام زيادة معتبرة سنتي 2015 و 2016 بنسبة 8.26% و 19.45% ، والدين العمومي الداخلي مبلغ 4957.8 مليار دينار سنة 2017 ليرتفع إلى مبلغ 7580.3 مليار دينار سنة 2018 أي بنسبة 52.89% ، وكل ذلك راجع إلى إصدار سندات لصالح بنك الجزائر بمبلغ 5556.2 مليار دينار لتنفيذ التمويل غير التقليدي لتغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة العمومية و تمويل وكالة عدل بمبلغ يقدر بـ: 474 مليار دينار ، و تمويل صندوق الاستثمار الوطني بمبلغ 935.2 مليار دينار ، و سداد الديون المتعاقد عليها بموجب القرص الوطني للنمو بمبلغ 264 مليار دينار ، و سداد التزامات شركة سوناطراك بمبلغ 904 مليار دينار ، و سداد التزامات شركة سونلغاز بمبلغ 545 مليار دينار و مبلغ 864 مليار دينار لتغطية احتياجات تمويل الصندوق الوطني للتقاعد[1].

وعليه يمكن القول أن تمويل العجز الإجمالي شكل ضغطا على خزينة الدولة سنة 2018 مما حثم عليها ضرورة اللجوء إلى الاستدانة الداخلية عن طريق آلية التمويل غير التقليدي وهي سياسة توسعية مدعومة من طرف الحكومة ولكنها شكلت خطر على الاستدامة المالية للدولة سنة 2021 ، و يمكن القول أيضا أن سياسة الحكومة الادخارية سنة 2000 بعد إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات كانت ناجحة إلى حد بعيد بعدما تمكنت من التخلص من المديونية الخارجية لدعمها لتحقيق استدامة مالية لموازنة الدولة ، أما آلية التمويل غير التقليدية المعتمدة منذ سنة 2017 تعتبر غير داعمة للاقتصاد الجزائري و لا تحقق استدامة مالية للدولة بل رفعت مؤشر الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2020 إلى نسبة 51.40%.

[1] وزارة المالية، مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات سنة 2022 ، 2021 ، ص 12

المطلب الثاني: تأثير الفجوة الضريبية على تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر

تشير إحصائيات رسمية مصرح بها من طرف وزارة المالية أن نسبة تغطية متوسطة للجباية العادية لمجمل النفقات العمومية كانت 30.80% خلال الفترة 2000-2020 وتعتبر هذه النسبة ضعيفة تجعل من الموارد الأخرى لها مكانة في تمويل الموازنة العامة سيما الجباية النفطية ، و كون الجباية العادية لا تحقق استدامة مالية ، ويمكن القول أن سياسات تقشفية التي تبنتها السلطات العليا للبلاد بعد الصدمات النفطية كتلك المتعلقة بسنة 2014 وسنة 2020 لتخفيض النفقات العمومية.

ويمكن دراسة الفجوة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 حسب احصائيات المصرح بها من طرف وزارة المالية وذلك بمقارنة نسبة النفقات العمومية إلى ناتج داخلي الخام مع الحصيلة الضريبية إلى الناتج الداخلي الخام و مؤشرات النظام الجبائي كنسبة الجباية العادية لمجموع موارد موازنة الدولة وغيرها من المؤشرات التي تمكننا من إعطاء رأي حول الاستدامة المالية للدولة ، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (7 -3) : مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر للفترة 2000 - 2008

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	جباية عادية	جباية بترولية	نفقات ميزانية	جباية عادية / نفقات ميزانية	جباية بترولية / نفقات ميزانية	جباية عادية / PIB	نفقات ميزانية / PIB	نسبة الفجوة
2000	349.5	720.00	1778.12	% 29.67	%61.11	% 8.48	% 28.57	% 20.10
2001	398.23	840.60	1321.02	% 30.15	% 63.63	% 9.42	% 31.25	% 21.83
2002	482.89	916.40	1550.64	%31.14	% 59.10	%10.68	% 34.28	% 23.61
2003	524.92	836.06	1690.17	% 31.06	%49.47	% 9.99	% 32.18	% 22.19
2004	580.40	862.20	1891.76	% 30.68	% 45.58	%9.44	% 30.76	% 21.33
2005	640.47	899.00	2052.03	% 31.21	% 43.81	% 8.47	% 27.14	% 18.67

2006	720.88	916.00	2453.01	% 29.39	% 37.34	% 8.48	% 28.85	% 20.37
2007	766.75	793.00	3108.56	% 24.67	% 31.30	% 8.20	% 33.24	% 25.04
2008	965.28	1715.40	4151.05	% 23.25	% 41.32	% 8.74	% 37.59	% 28.85
2009	1146.61	1927.00	4246.33	%27.00	% 45.38	% 11.50	% 42.60	% 31.10
2010	1297.09	1501.70	4466.94	% 29.06	% 33.62	% 10.82	% 37.25	% 26.43
2011	1908.57	1529.40	5853.56	% 26.09	% 26.13	% 10.47	% 40.12	% 29.66
2012	2031.01	1519.04	7058.17	% 27.04	% 21.52	% 11.77	% 43.54	% 31.77
2013	2091.45	1615.90	6024.13	% 33.71	% 26.82	% 12.20	% 36.19	% 23.99
2014	2354.64	1577.73	6995.76	% 29.90	% 22.55	% 12.14	% 40.61	% 28.47
2015	2354.64	1722.94	7656.33	% 30.75	% 22.50	% 14.09	% 45.81	% 31.72
2016	2482.20	1682.55	7297.49	% 34.01	% 23.06	% 14.17	% 41.67	% 27.49
2017	2630.00	2126.99	7282.63	% 36.11	% 29.21	% 13.93	% 38.58	% 24.65
2018	2711.76	2887.10	7899.10	% 36.81	% 34.54	% 13.92	% 37.82	% 23.90
2019	2843.50	2668.50	7725.50	% 38.03	% 27.84	% 13.92	% 36.61	% 22.69
2020	2625.20	1921.60	6902.90	% 36.81	% 34.54	% 13.92	% 37.82	% 23.90
متوسط النسب للفترة 2000-2020				% 30.67	% 37.26	% 11.15	% 36.35	% 25.20

المصدر : مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 177 .

ومن خلال المعطيات المدونة في الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر الفجوة الضريبية للفترة 2000-2020 متقارب و متباين ، لتسجل سنة 2005 أدنى نسبة مقدرة بـ: 18.67 % و أعلى نسبة سنة 2012 بـ: 31.77 % ، ليعبر ذالك الفارق عن قوة موجودة بين النفقات العمومية نسبة إلى ناتج داخلي الخام وكذا الجباية العادية نسبة إلى ناتج داخلي الخام ، لتبلغ النسبة المتوسطة لتغطية الجباية العادية خلال الفترة 2000-2020 لمجمل النفقات العمومية نسبة 30.67 % وهي نسبة ضعيفة جدا و يكون ذلك الفارق محل تغطية من موارد أخرى بما فيها عوائد الجباية النفطية ، والتي مثلت خلال هذه الفترة نسبة تغطية متوسطة قدرت بـ: 37.26% ، كما حضيت حصيلة الجباية العادية للناتج الداخلي

الخام هي الأخرى نسبة متوسطة قدرت بـ: 11.15 % وتعد ضعيفة مقارنة بحجم و نسبة النفقات إلى ناتج داخلي الخام المقدر بـ: 36.35 %

كما أن تمويل النفقات العمومية بلغ نسبة 61.11 % من الجباية النفطية سنة 2000 وشكلت بالمقابل الجباية العادية نسبة 29.67 % ، وهذا ما يؤكد أن الجباية العادية لم تكفي لتغطية أجور والنفقات الاجتماعية لمستخدمي الإدارة العمومية ، رغم أن هذه الأخيرة كانت تمثل 10% من ناتج داخلي الخام ، إضافة إلى نفقات الدين العمومي التي مثلت 6 % و 7 % و كذا منح المجاهدين و بعض المنح الاجتماعية التي مثلت 5 % ، وبصفة إجمالية 21 % إلى 22 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وذالك ما يشكل توقف تام لنفقات الاستثمار في حال انخفاض الجباية النفطية[1].

وبرغم من أن جباية عادية سجلت مبلغ: 349.50 مليار دينار سنة 2000 لترتفع سنة 2020 إلى مبلغ: 2625.20 مليار دينار ، إلا أنها لا تستجيب لمتطلبات نفقات العمومية وهذه الزيادة كانت نتيجة لعدة إجراءات اتخذت مثل: حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي نتيجة استئناف نشاطات خلق فرص العمل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي وزيادة طبيعية في كتلة الأجور ومخلفاتها.

لتعرف زيادة معتبرة تجاوزت 22 % سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 وهذا راجع إلى عدة عوامل مثل: زيادة ناتج الضرائب المباشرة بمقدار 51.5 مليار دينار ، والممثلة في زيادة تحصيل ضريبة الأرباح على الشركات بنسبة 29.5% و زيادة تحصيل ضرائب على الدخل الإجمالي المرتبطة بالأجور بسبب مراجعة نظام الأجور في قطاع الوظيفة العمومية بدءا من سنة 2008 ، وزيادة تحصيل الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الواردات و قدرت بنسبة الزيادة 20.3% وهذا تبعا لزيادة الواردات، وتعتبر هذه الأنواع من الضرائب الأهم في نسبة تطور الجباية العادية في الجزائر[2].

[1] وزارة المالية، تقرير تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2001، ص 07 .

[2] وزارة المالية ، تقرير تقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2009 ، ص 04.

كما عرفت أيضا الجباية العادية سنة 2012 زيادة معتبرة قدرت بـ: 24.98 % مقارنة بسنة 2011 ، وذلك نتيجة لصدور القوانين الأساسية و ما ترتب عليها من زيادة في الأجور ،ونجد كذلك بعض الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العليا في مجال تبسيط الإجراءات الجبائية لزيادة التحصيل الجبائي ، و مع سنة 2016 عرفت الجباية العادية تحسنا لتصل إلى 2482.20 مليار دينار مسجلتا بذالك زيادة قدرها 5.41% مقارنة بسنة 2015 ، مما انعكس ذالك على نسبة تغطية نفقات التسيير لتصل إلى 54.1 % بعدما كانت سنة 2015 نسبة 51% و لقد غطت الكتلة الأجرية بالكامل لسنتي 2015 و 2016[1] .

و تبقى بواقي التحصيل أكبر مشكلة للإدارة الحالية ، حيث سجلت المصالح الضريبية (المديريات الولائية للضرائب – مديرية كبريات المؤسسات) مبالغ كبيرة جدا إذ بلغت إلى غاية نهاية سنة 2019 مبلغ 13318.52 مليار دينار جزائري منها 8233.38 مليار دينار جزائري تتعلق بالغرامات القضائية ما يمثل (61.83%) و مبلغ 5071.36 مليار دينار جزائري كديون جبائية (38.07%) [2] .

ولقد تم إنشاء جملة من التدابير لتبسيط دفع ديون جبائية لصالح المكلفين المدينين ، من طرف وزارة المالية محاولتا منها تسوية بواقي التحصيل ، وفق ما جاء به قانون المالية لسنة 2015 لا سيما المادة 51 منه.

ومن خلال كل هذا يمكن القول أن مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر لا يعكس حقيقة الاستدامة المالية في الجزائر كون أن حصيلة جباية العادية لم تصل بعد إلى نسبة التي يمكنها تغطية نفقات التسيير بالكامل.

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية لعام 2018 وتوقعات 2019–2020، وزير المالية ، ص09 .

[2] مجلس المحاسبة، 2022 ، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الموازنة لسنة 2019 ، الجزائر ص 35.

المطلب الثالث: تأثير العجز الموازني في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر

مع تكرار الأزمات النفطية عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية عجزا موازني وخسائر كبيرة جدا خاصة بعد الأزمة المزدوجة لانخفاض الطلب وانتشار وباء كورونا كوفيد 19 سنة 2020 ، ليسجل سعر خام الجزائري شهر جانفي 2020 سعر 64.6 دولار أمريكي للبرميل لينخفض إلى 31.29 دولار أمريكي في شهر مارس من نفس السنة، وهذا ما جعل سياسات مالية والنقدية تدخل في مشكلة مستعصية ، حتمت على الحكومة الجزائرية معالجة هذا العجز من خلال اتخاذها لعدة أدوات ، كانت بدايتها بانتهاج سياسة ترشيد الإنفاق العام ومحاولة زيادة الوعاء الضريبي ، دون لجوئها إلى سياسة التمويل غير التقليدي المنتهجة سنة 2017 والتي خلفت أثار سلبية على الاقتصاد الوطني كالتضخم وتدهور القدرة الشرائية للدينار الجزائري، ليصبح معالجة العجز الموازني في هذا الوقت بالذات من الأمور الجوهرية التي تجبر الحكومة على تسويتها من خلال اتخاذ مقاربات جديدة لتنمية الاقتصاد الوطني وضمان استدامة مالية للدولة.

و يمكن دراسة هذا مؤشر بالاعتماد على معطيات إحصائية منشورة من طرف وزارة المالية وتقارير سنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية الصادرة عن بنك الجزائر لعدة سنوات لنستخلص النتائج المذكورة في الجدولين أدناه (**الأول** : يوضح مؤشر عجز موازني للفترة 2000 – 2020 و **الثاني**: يوضح كيفية تمويل عجز خزينة العمومية للفترة 2000 – 2020).

الجدول (8 – 3) : مؤشر العجز الموازي للفترة 2000-2020

الوحدة : مليار دج

السنوات	إيرادات الموازنة العامة		مجموع الإيرادات	نفقات الموازنة العامة		مجموع النفقات	عجز /فائض موازني	ناتج الداخلي الخام	مؤشرعجز موازاني	سعر برميل نفط
	الموارد العادية	الجباية بيترولية		نفقات التسيير	نفقات التجهيز					
2000	404.92	720.00	1124.92	856.19	321.93	1178.12	53.20 -	4123.50	1.29 - %	28.72
2001	549.14	840.60	1389.74	963.63	357.40	1321.02	68.71	4227.10	1.63 %	24.71

24.83	0.58 %	4522.80	26.04	1550.64	452.93	1097.72	1576.68	916.40	660.28	2002
28.82	3.13 – %	5252.30	146.62 –	1690.17	567.41	1122.76	1525.55	836.06	689.49	2003
38.32	4.64 – %	6149.10	258.37 –	1891.76	640.71	1251.06	1606.40	862.20	744.20	2004
54.58	4.47 – %	7562.00	338.05 –	2052.03	806.91	1245.13	1713.99	899.00	814.99	2005
66.02	7.19– %	8501.60	611.09 –	2453.01	1015.14	1437.87	1841.93	916.00	925.93	2006
74.66	12.40– %	9352.90	– 1159.52	3108.56	1434.64	1673.93	1949.05	973.00	976.05	2007
98.60	– % 11.67	11043.70	– 1288.60	4151.05	1973.28	2217.78	2902.45	1715.40	1187.05	2008
62.16	9.74 – %	9968.00	970.97 –	4246.33	1946.31	2300.02	2375.36	1927.00	1348.36	2009
80.25	– % 11.61	11991.60	– 1392.30	4466.94	1807.86	2659.08	3074.64	1501.70	1572.94	2010
112.89	– % 16.20	14589.00	2363.67–	5853.56	1974.36	3879.21	3489.81	1529.40	1960.41	2011
111.52	– % 20.08	16209.60	– 3254.14	7058.17	2275.54	4782.63	3804.03	1519.04	2284.99	2012
109.44	– % 12.79	16647.90	– 2128.82	6024.13	1892.60	1431.54	3895.32	1615.90	2279.42	2013
99.61	17.81– %	17228.60	– 3068.02	6995.76	2501.44	4494.33	3927.75	1577.73	2350.02	2014
52.82	18.57– %	16712.70	– 3103.79	7656.33	3039.32	4617.01	4552.54	1722.94	2829.60	2015
44.20	13.05–%	17514.60	– 2285.91	7297.49	2711.93	4585.56	5011.58	1682.55	3329.03	2016
54.2	6.65–%	18575.80	– 1234.75	7282.63	2605.45	4677.18	6047.89	2126.99	3920.90	2017
71.16	5.29 –%	20259.00	– 1072.30	7899.10	3228.80	4670.30	6826.80	2887.10	3939.70	2018
64.5	5.50– %	20428.30	– 1123.90	7725.50	2846.40	4879.10	6601.60	2668.50	3933.10	2019
21.42	6.69–%	18856.00	– 1261.80	6902.90	1893.50	5009.30	5641.00	1921.60	3719.40	2020

المصدر : مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 181.

الجدول (9– 3): وضعية ملخصة لرصيد الخزينة العمومية انطلاقا من الرصيد الموازني

للفترة 2000–2020 الوحدة : مليار دج

السنوات	الرصيد الموازني	رصيد ح ت خ خارج ص ض ا	رصيد عمليات الموازنة	تدخلات خزينة	رصيد الخزينة
2000	53198 –	659 –	53857 –	525 –	54381 –
2001	68709	19999 –	48710	6516	55226
2002	26038	11214 –	14824	30889 –	16065 –
2003	164624 –	186948	22324	32580 –	10256 –
2004	285372 –	109870	175502 –	11810 –	187312 –
2005	338045 –	128957 –	467002 –	5163 –	472165 –
2006	611089 –	4076 –	615165 –	32145 –	647310 –
2007	1159519 –	18875	1140644 –	141310 –	1281954 –
2008	1288603 –	31226	1257377 –	123781 –	1381158 –
2009	970972 –	4277 –	975249 –	138452 –	1113701 –
2010	1392296 –	34686	1357610 –	138866 –	1496476 –
2011	2363759 –	24077	2339682 –	129165 –	2468847 –
2012	3254143 –	74614	3179529 –	66668 –	324197 –
2013	2128816 –	53352	2075464 –	130481 –	2205945 –
2014	3068021–	27723 –	3095477 –	90250 –	3185994 –

2015	3103789 -	60670	3043119 -	129221 -	3172340 -
2016	2285913 -	58543	2227370 -	116365 -	2343735 -
2017	1234745 -	34801	1199944-	390339 -	1590283 -
2018	1903107 -	22764 -	1435096 -	517436 -	1952532 -
2019	1289710 -	48763	1090214 -	863186 -	1953400 -
2020	1788700 -	27116	938384 -	405282 -	1343666 -

المصدر : مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 182.

ويمكن توضح كيفية تغطية هذا العجز لنفس الفترة من خلال المصادر التمويل التالية: التمويل بنكي ، التمويل غير بنكي ، اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات التمويل خارجي، و القروض الداخلية.

الجدول (10-3) : تمويل عجز الخزينة العمومية بالنظر إلى مؤشر العجز الموازني للفترة 2000-2020

الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات	رصيد الخزينة	اجمالي التمويل	تمويل بنكي	تمويل غير بنكي	الاقتطاع من ص ض إ	التمويل الخارجي	القروض الداخلية	مؤشر العجز الموازني
2000	-54381	54381 -	-175344	105680	221100	97055-	0	-1.29%
2001	55226	55226	-136962	85335	106974	-110573	0	1.63%
2002	-16065	16065 -	58129	32827	0	74891-	0	%0.58
2003	-10256	10256 -	31231	-86034	156000	90941-	0	%3.13-
2004	-187312	187312 -	287500-	57726	470256	53170-	0	%4.64-
2005	-472165	472165 -	118745	221298	247838	115716-	0	%4.47-
2006	-647310	647310 -	76202-	172573	709641	158702-	0	%7.19-

2007	-1281954	1281954 -	275389-	213650	1454362	110669-	0	%12.40-
2008	-1381158	1381158 -	346373-	508146	1223617	4232-	0	%11.67-
2009	-1113701	1113701 -	93460	655258	364282	701	0	%9.74-
2010	-1496476	1496476 -	30146	674339	791938	53	0	%11.61-
2011	-2468847	2468847 -	19829-	727998	1761455	777-	0	%16.20-
2012	-3246197	3246197 -	51546	913836	2283260	2445-	0	%20.08-
2013	-2205945	2205945 -	165461-	241112	2132471	2177-	0	%12.79-
2014	-3185994	3185994 -	18676	204084	2965672	2438-	0	%17.81-
2015	-3172340	3172340 -	152546	136114	2886506	3326-	0	%18.57-
2016	-2343735	2343735 -	232630	64584	1387938	100755	557828	%13.05
2017	-1590283	1590283 -	872871	82872	784459	2591-	-147328	%6.65-
2018	-1903107	1903107 -	1301086	467093	131912	2931-	63784-	%6.63-
2019	-1953400	1953400 -	1547061	566022	0	1749-	157934-	%5.58-
2020	-1343666	1343666 -	412518	627990	305500	140-	2202-	%10.48-

المصدر : مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق ، ص 183.

من خلال الجدول المتعلق بمؤشر العجز الموازني تم ملاحظة أن موازنة الدولة خلال الفترة 2000-2020 قد سجلت عجزا مستمرا ، ما عدا سنة 2001 وسنة 2002 حيث قدر الفائض لسنة 2001 بـ: 68,71 مليار دج (وهو أعلى فائض) يقابله سعر برميل النفط بـ : 24.71 دولار ، بينما سنة 2002 قدر الفائض بـ : 26.04 مليار دج يقابله سعر برميل النفط 24.83 دولار ، ليسجل بذلك مؤشر عجز موازني نسبة موجبة وتقدر بـ : 1.63% لسنة 2001 و 0.58% لسنة 2002 ، بينما أكبر عجز للموازنة فكان سنة 2012 بملغ قدره :- 3254.14 مليار دج يقابله سعر برميل النفط 111.52 دولار ومؤشر عجز

موازني قدره:- 20.08% ، وقصد تحقيق مسار الاستدامة المالية في الجزائر من خلال مؤشر العجز الموازني الذي يمكننا دراسته خلال ثلاث مراحل أساسية تكم فيما يلي[1]:

أولا : مؤشر العجز الموازني خلال الفترة 2000-2008

لقد شهدت هذه الفترة عجزا موازني ما عدا سنتي 2001 و 2002 سجلتا فائضا موازني يقدر بـ: 68,71 مليار دينار و 26:04 مليار دج على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية من 18.08 دولار للبرميل إلى 24.71 دولار للبرميل سنة 2001 أدى ذالك إلى تحسن إجمالي الإيرادات مقارنة بإجمالي النفقات ، برصيد ايجابي لموازنة الدولة سنة 2001 يقدر بـ: 68709 مليون دينار ، سميت بموازنة النمو وذالك بزيادة نسبة النفقات العمومية إلى الناتج الداخلي الإجمالي المقدر بنسبة 31.7% مقارنة بسنة 2000 ، وذالك نتيجة زيادة الأجر الوطني الأدنى وبداية تطبيق دعم النمو الاقتصادي في قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

كما ارتفعت النفقات من سنة 2000 إلى سنة 2008 لتبلغ مبلغ قدره: 1178.12 مليار دينار إلى مبلغ 4191.05 مليار دينار على التوالي، مسجلتا اختلاف نسبتها بين قسم التسيير و قسم التجهيز .

حيث سجل قسم التسيير مبلغ:856.19 مليار دينار ليصبح 2217.78 مليار دينار خلال نفس الفترة أي بنسبة 156% .

بينما سجل قسم التجهيز مبلغ: 321.93 مليار دينار ليصبح 1973.28 مليار دينار خلال نفس الفترة أي بنسبة 512 %.

[1] وزارة المالية ، 2000 ، تقرير تقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2001 ، ص 9 .

وتفسر تلك الزيادة البرامج التنموية المعلن عنها خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 ، وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، و برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. وكل ذلك جعل نفقات موازنة الدولة ترتفع بنسب عالية وتعمق العجز الموازني ليبلغ نهاية سنة 2008 مبلغ: 1288.60 مليار دينار ، ليقابلها زيادة في الإيرادات العمومية خلال نفس الفترة محل الدراسة لتنتقل من مبلغ 1124.92 مليار دينار إلى 2902.45 مليار دينار أي بزيادة قدرها 159 % ، كما أن هذه النسبة اختلفت بين نسبة الزيادة في الموارد العادية التي بلغت 193% ، ونسبة الزيادة في الجباية النفطية التي بلغت 139 %

ونفسر كل هذه الزيادات بارتفاع سعر برميل النفط من 74.66 دولار للبرميل الى 98.60 دولار للبرميل ، وكذا تأسيس رسم على الأرباح الاستثنائية المؤسسات المحروقات.و من خلال كل ذالك يمكننا القول أن وضعية الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2008 كانت مستدامة ما عدا سنتي 2007-2008 لتشهد ارتفاعا ملحوظا يصل إلى 12.40% و- 11.67 على التوالي، نتيجة البرامج التنموية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة.

<u>ثانيا</u>: مؤشر العجز الموازني خلال الفترة 2009-2015.

لقد عرفت هذه الفترة أكبر عجز للموازنة العامة ليبلغ سنة 2012 مبلغ قدر: 3254 مليار دينار أي بمؤشر عجز موازني قدره: - 20.08 % من الناتج الداخلي الخام ، ويعود ذالك لعدة عوامل منها ما هو داخلي مرتبط بتزايد للنفقات العمومية ومنها ما هو خارجي مرتبط بتذبذب سعر برميل النفط و تأثيره على الجباية النفطية ، والصدمة النفطية لسنة 2009 جعلت سعر برميل النفط يتراجع من 98.60 دولار للبرميل الى 62.16 دولار للبرميل ليخلف أثار سلبية على الادخار العمومي هذا من جهة.

و من جهة أخرى الزيادات التي تمت سنتي2011-2012 في المصاريف الجارية للموازنة (الأجور والتحويلات) ساهمت بشكل كبير في تعميق العجز الموازني ليبلغ ذروته سنة 2012 ، وكل ذالك يفسر هشاشة المالية العامة في الجزائر وارتباطها الدائم و المستمر بسعر برميل النفط ، الذي عرف ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات 2010-2011-2012-

2013 من 80.25 دولار و 112.89 دولار، 111.52 دولار، 109.44 دولار للبرميل على التوالي ، تم يتراجع نتيجة الصدمة النفطية لسنة 2014 إلى حدود 99.61 دولار للبرميل و مع نهاية سنة 2015 وصل إلى 52.81 دولار.

و كل هذه التذبذبات أثرت على سياسة الموازنة العامة في الجزائر (من خلال حجم الإيرادات و النفقات العامة للدولة)

لتشهد النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2009–2015 زيادة معتبرة ، بدءا بنفقات التسيير التي انتقلت سنة 2010 من 5659 مليار دينار إلى 3797.2 مليار دينار سنة 2011 أي بنسبة زيادة تقدر 42.8 %

ولتتبع مسار مؤشر العجز الموازني في الجزائر فقد بلغ ما قدره – 9,74 % مع نهاية سنة 2009 ليسجل عجزا بمبلغ: 970.97 مليار دينار نتيجة ارتفاع نفقات التسيير ، ليتعمق سنة 2010 ليبلغ – 11,61 % ليصل الى حدود 1392.30 مليار دينار ، وذالك رغم ارتفاع أسعار البترول إلى 80.25 دولار للبرميل.

وقد بلغت النفقات الكلية لموازنة الدولة مع حلول سنة 2012 مبلغ: 7058.17 مليار دينار و في سنة 2011 مبلغ 5853.57 مليار دينار أي بزيادة بلغت 20.58 % مقابل 31 % سنة 2011 و 5.20 % سنة 2010 ، كما عرفت سنة 2009 شبه استقرار ، وعليه يمكننا القول أنها ارتفعت بنسبة 66.21 % خلال الفترة 2009–2012 ، ونفقات التسيير كانت أسرع زيادة مقارنة بنفقات التجهيز ، حيث بلغت نسبة 108 % (من سنة 2009 إلى 2012) ، بينما نفقات التجهيز بلغت نسبة 16.91% ، ليتواصل تراجع معدل تغطية النفقات الجارية بالإيرادات خارج المحروقات ليصل سنة 2012 إلى نسبة 45.1 % مقابل نسبة 55.6 % سنة 2010 تحت تأثير الاستمرار والتوسع للنفقات الجارية وأصبحت هذه النفقات لا تغطى بالإيرادات العادية سوى بواقع 82.6% سنة 2012 ، بينما كانت سنة

2011 تقدر بـ: 102.1% [1] ، وهو ما يعتبر مؤشر سلبي عن استدامة مالية الدولة في الأجل المتوسط والبعيد.

و في سنة 2013 بلغت الموازنة الكلية مبلغ: 6024.13 مليار دينار مقابل بلوغها سنة 2012 مبلغ: 7058.7 مليار دينار أي بمعدل انخفاض يساوي نسبة 17.1 % ، وقد خصص له نفقات التسيير أكثر من نفقات التجهيز ليبلغ الانخفاض الأولي مبلغ : – 651.09 مليار ، نتيجة تراجع العجز الموازي إلى 2128 مليار دينار مشكلا بذالك مع حلول سنة 2014 نسبة – 12.79% من الناتج الداخلي الخام ، و يمكننا القول أيضا أن الموازنة العامة تميزت بالهشاشة بسبب الصدمة النفطية ، وقد خصص هذا الانخفاض نفقات التسيير أكبر من نفقات التجهيز، ليبلغ الانخفاض الأولي: – 651.09 مليار دينار متضمنة تراجع نفقات التحويلات الأخرى و نفقات المستخدمين المتعلقة بدفع الأثر الرجعي للرواتب ، بينما الثانية بلغت : – 382.94 مليار دينار متضمنة تراجع نفقات قطاع السكن بواقع – 370.5 مليار دينار [2] ، موازاة مع تأثير قوي لارتفاع النفقات العمومية لتبلغ إجمالا ما قدره: 6995.77 مليار دينار أي بزيادة تساوي 16.% مقارنة بسنة 2013.

كما ساهمت نفقات التجهيز ما يساوي ثلثي هذه الزيادة ليتسع العجز مع نهاية سنة 2015 ليبلغ: 3068 مليار دينار ، وبلغت النفقات الكلية 7656.33 مليار دينار أي بنسبة ارتفاع قدرت سنة 2014 بـ: 9.4% ، مما جعلها تتسبب في الزيادة بما يقارب نسبة 77.84 %

واستمرت في تصاعد بوتيرة أقوى من نفقات التسيير مما جعلها تبلغ سنة 2015

16.1، حيث تسببت نفقات التجهيز في الزيادة بما يقارب نسبة 77.84 % ، وعليه قد استمرت نفقات التجهيز في التصاعد بوتيرة أقوى من نفقات التسيير لتبلغ ما قيمته سنة 2015 مبلغ: 3039.32 مليار دينار مشكلة بذلك نسبة 18.18% من الناتج الداخلي الخام و قد تم تمويل عجوزات الموازنة المعتبر خلال سنتي 2014 ، 2015 بالاقتطاع

[1] محافظ بنك الجزائر، 2013 ، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 ، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني الجزائر ، ص 11.

[2] - بنك الجزائر 2014 ، التقرير السنوي 2013 عن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص 93 .

من صندوق ضبط الإيرادات والذي انخفض هذا الصندوق بنهاية سنة 2015 إلى مبلغ 2072.2 مليار دينار ، بعدما كان يبلغ سنة 2013 مبلغ: 5563.5 مليار دينار ، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ : 62.8% .

و خلاصة لذالك يمكننا القول أن سنة 2015 كان عجز الموازنة معتبر فيها نتيجة الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط خاصة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 ، وعليه فإن الهشاشة في المالية العامة بينتها العجوزات المتتالية للسنوات السابقة بسبب انخفاض الجباية النفطية وضعف حصيلة الجباية العادية و الارتفاع الواسع للنفقات العمومية بدءا من سنة 2010 ، وكان لازما علينا إجراء تعديلات في الموازنة التي من شأنها ضمان استدامة مالية للجزائر على المدى المتوسط لاسيما المتعلقة بالجباية العادية و التوسع في النفقات العمومية.

ثالثا: مؤشر العجز الموازني خلال الفترة 2016-2020

لقد عرفت سنتي 2015 و 2016 انخفاضا حادا في متوسط السنوي لسعر برميل النفط بينما تجاوز عتبة 100 دولار للبرميل للفترة 2011-2014 ، لينعكس ذالك سلبا على صندوق ضبط الإيرادات الذي تدهور مع نهاية سنة 2014 و انخفض مخزون احتياطي الصرف (بإستثناء الذهب) ليصل إلى 129 مليار دولار نهاية جوان 2016 ، مقابل 144.1 مليار دولار أمريكي نهاية 2015 و 178.9 مليار دولار امريكي نهاية 2014[1] ، ومع حلول سنة 2016 تدهورت مدخرات الدولة نتيجة انخفاض أسعار النفط ، مما أدى إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة مع نهاية سنة 2016 ، وتليها عجوزات متتالية و مرتفعة للسنوات 2014-2015-2016 نتيجة هشاشة المالية العامة ، الراجعة أساسا إلى الجباية النفطية مع ضعف في الجباية العادية و تزايد النفقات العمومية لتبلغ هذه الاخيرة مع نهاية سنة 2016 ما قيمته 7297.49 مليار دينار مسجلة ارتفاعا عن سنة 2014 قدره 4.03% و انخفاضا قدره 4.68% عن سنة 2015 ، وذلك بسبب تطبيق الحكومة للسياسة التقشفية مطلع سنة 2015 ، و في ظل هذه الظروف الصعبة جاء قانون المالية

[1] وزارة المالية ، 2016 مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018 و 2019 ، ص 04

لسنة 2017 جعل الاقتصاد الجزائري يعيش ضغوطات عالية من حيث الحفاظ على الاتجاه العام للإنفاق العمومي وأصبحت الاستدامة المالية للدولة صعبة في ظل انخفاض الموارد المالية والارتفاع المستمر للنفقات (سواء نفقات التسيير أو التجهيز).

وكل ذالك جعل الحكومة تأخذ حذرها و صرامتها في الالتزامات الموازنة وتحسين الموارد المالية و فعالية النفقات العمومية ، وعليه فالموارد المالية تخصص بطريقة تشاورية على أساس برمجة وتحديد الأولويات، ووضع خطة للحزينة ومخطط الالتزام مما يسمح بتسقيف الإنفاق العمومي وضبط وتيرته مستقبلا، حتى تتمكن من الحفاظ على التوازن المالي وضمان استدامة مالية للدولة على المدى المتوسط ، وكل ذالك جعلها تقوم بخطوات استباقية بانتهاجها عدة تدابير اقتصادية و اجتماعية تجعلها تتحكم أفضل في نفقات التسيير وزيادة نجاعة الاستثمار العمومي ، حيث استهدفت هذه الإجراءات جهة استغلال الأمثل للموارد المالية و تعبئتها (إصدار أول قرض مستندي عن طريق سوق الأوراق المالية) ، والتحكم في النفقات العمومية عن طريق سياسة التأطير الموازناتي وتسقيف النفقات العمومية على مدار ثلاثة سنوات قادمة، ليبلغ العجز ما قيمته 1590 مليار دينار نهاية سنة 2017 ، ما بنسبة 6.4% من الناتج الداخلي الخام

ومع حلول سنة 2018 عرفت إيرادات الموازنة خارج المحروقات شبه استقرار ، رغم ارتفاع متوسط سعر برميل النفط سنة 2016 من 44.20 دولار إلى 54.20 دولار سنة 2017 وصولا إلى71.17 دولار للبرميل سنة 2018 لينعكس بالإيجاب على ارتفاع الجباية النفطية بمبلغ 2887.10 مليار دينار مع نهاية سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 التي بلغت مبلغ 2126,99 مليار دينار ، أما إجمالي الإيرادات العامة للموازنة كانت سنة 2018 بمبلغ 6826.80 مليار دينار مقارنة بسنة 2017 التي بلغت فيها مبلغ 6047.89 مليار دينار ، فيما كانت نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة سنة 2018 42% مقارنة بسنة 2017 بنسبة 35.16 % و سنة 2016 بنسبة 33.57%.

وفيما يخص تغطية إجمالي النفقات العامة من خلال الجباية النفطية، والتي ارتفعت هي الأخرى لتصل إلى 30.38 % سنة 2018 بعدما كانت 29.20% سنة 2017 و 23.05% لسنة 2016.

و من خلال كل هذه النسب المالية العامة الهشاشة العالية لتوازنات الموازنة تجاه تقلبات سعر البرميل النفط وضعف الاستدامة المالية.

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة لتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر و ما هي متطلبات ذلك

اتخذت الجزائر عدة إجراءات في سبيل تحقيق الاستدامة المالية وذلك منذ سنة 2000 ومعالجة مشكلة العجز الموازني ، من خلال تبني سياسة الادخار للفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط ، وإنشائها لصندوق ضبط الإيرادات مع بداية سنة 2000 وانتهاجها للسياسات التقشفية من خلال ترشيد الإنفاق العام وتقليص الموارد المالية تزامنا مع الأزمة النفطية سنة 2014 ، وإحداث تغيرات وتحويلات عميقة في عمليات تسيير المرافق العمومية، والتحول من ثقافة تسيير مرتكزة على الوسائل والإجراءات إلى ثقافة مرتكزة على النتائج ، ومن خلال بحثنا هذا سنتطرق إلى هاته المجهودات المبذولة.

المطلب الأول: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتدعيم الاستدامة المالية

مع ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2000 تزامن ذلك بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات ومن اجل الإلمام أكثر بآلية هذا الصندوق نتيجة ارتفاع إيراداته المتأتية من الجباية النفطية لتحقيق موازنة الدولة لفوائض مالية اكبر وتدعيمه لتحقيق استدامة مالية ، سنقوم بدراسته من جانب استخدام موارده (سواء المتعلقة بدوره في دفع الديون بصفة مسبقة و تمويل عجز الموازنة العامة).

أولا: نشأة صندوق ضبط الإيرادات وأهميته[1]

مع صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، كان ميلاد صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر ، وذلك تبعا للفوائض المالية الناتجة عن الارتفاع القياسي للنفط في الأسواق العالمية بهدف الحفاظ على استقرار موازنة الدولة ، لا سيما ما تضمنته المادة 10 من قانون المالية المشار إليه سابقا ، معتبرتا هذا الصندوق من صنف الصناديق الخاصة للدولة ، و وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي له ، على أن يفتح في دفاتر الخزينة حساب تخصيص خاص تحت رقم:302-103 بعنوان صندوق ضبط الإيرادات ، ويقيد فيه من جانب الإيرادات فوائض القيم الجباية الناتجة عن مستوى اعلي لأسعار المحروقات المتوقعة في قانون المالية ، وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق ، ومن جانب النفقات يشمل ضبط النفقات و توازن الموازنة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و تخصيص الدين العمومي.

وقد ادخل تعديل يخص جانب الإيرادات بموجب قانون المالية لسنة 2004 ضمن مادته 66 ليصبح تمويل الصندوق أيضا من تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، ليأتي بعد ذلك تعديل يخص جانب النفقات ، ليتم إضافة تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 في مادته 25 ، ونظرا للأوضاع المالية التي عاشتها الجزائر جراء تداعيات انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 تم إلغاء الحد الأدنى للاحتياطي بموجب قانون المالية لسنة 2017 ، ليسمح للحكومة بإستخدام جميع موارد صندوق لتنفيذ جميع موارده بحلول سهر فيفري 2017.

و تكمل أهمية هذا الصندوق كونه أداة فعالة للسياسة المالية العامة للحكومة ، ويمكن جمع أهميته في النقاط فيما يلي:

- تمكنت الجزائر من خلال موارد الصندوق من التخلص من المديونية العمومية.

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق، ص 196.

- حسن استغلال الفوائض النفطية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- لعب الصندوق دورا مزدوجا ، فهو يهتم من جهة بالمشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية ومن جهة أخرى يكون في شكل آلية تستخدم لتكوين ادخار عمومي تستخدمة الدولة لتلبية احتياجاتها من التمويل.

ثانيا: موارد صندوق ضبط الإيرادات

يتم تمويله بشكل أساسي من خلال الفرق بين سعر النفط المباع في السوق و السعر المرجعي المعتمد في موازنة الدولة ، ويمكن التطرق إلى موارده خلال الفترة من (2000-2020) وفق الجدول التالي:

الجدول (11-3) : موارد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر للفترة 2000-2020

السنوات	السعر المرجعي لبرميل النفط بالدولار	السعر السوقي لبرميل النفط بالدولار	تقديرات الجباية النفطية في قانون المالية	تحصيلات فعلية للجباية النفطية	الفرق
2000	19	28.72	720.00	1173.24	453.24
2001	19	24.71	840.60	964.46	123.86
2002	19	24.83	916.40	942.90	26.50
2003	19	28.82	836.06	1284.97	448.91
2004	19	38.32	862.20	1485.69	623.49
2005	19	54.58	899.00	2267.83	1368.83
2006	19	66.02	916.00	2714.00	1798.00
2007	19	74.66	973.00	2711.84	1738.84
2008	37	98.6	1715.40	4003.60	2288.20
2009	37	62.16	1927.00	2327.70	400.70
2010	37	80.25	1501.70	2820.01	1318.31
2011	37	112.89	1529.40	3829.70	2300.30

2012	37	111.52	1519.04	4054.30	2535.26
2013	37	109.44	1615.90	3678.10	2062.20
2014	37	99.61	1577.73	3388.10	1810.37
2015	37	52.82	1722.94	2273.50	550.56
2016	37	44.2	1682.55	1781.10	98.55
2017	50	54.2	2126.99	2126.99	0.00
2018	50	71.17	2349.69	2887.10	537.41
2019	50	64.5	2714.46	2668.50	0.00
2020	50	42.12	1394.70	1921.60	526.90

المصدر: مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق، ص 196.

ثالثا: استخدام موجودات صندوق ضبط الإيرادات كآلية لتدعيم الاستدامة المالية

يمكن اعتبار أن صندوق ضبط الإيرادات رهينة لثلاث متغيرات أساسية ، أولها خارجي متمثل في السعر السوقي لبرميل النفط وهو الأهم ، والثاني يتمثل في حجم المديونية العمومية لا سيما الخارجية منها ، أما الثالث فيتمثل في مستوى عجز الخزينة العمومية (بالأخص مستوى عجز الموازنة العمومية) ، هما من بين أهداف إنشاء هذا الصندوق ، ويمكن التطرق إلى الجدول التفصيلي للاقتطاعات المنفذة على موجودات صندوق ضبط الإيرادات للفترة (2000–2020) ودوره في استدامة مالية للجزائر.

الجدول (12–3) : الاقتطاعات المنفذة من موجودات صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2000–2020

السنوات	موجودات صندوق ضبط الايرادات	الاقتطاع لدفع الديون العمومية	إعادة سداد تسبيقات بنك الجزائر	الاقتطاع لتمويل عجز خزينة	الباقي بعد إجمالي الاقتطاعات
2000	453.24	221.10	0.00	0.00	232.14
2001	356.00	184.47	0.00	0.00	171.53

27.98	0.00	0.00	170.06	198.04	2002
320.89	0.00	0.00	156.00	476.89	2003
721.69	0.00	0.00	222.70	944.39	2004
1842.69	0.00	0.00	247.84	2090.52	2005
2931.05	91.53	0.00	618.11	3640.69	2006
3215.54	531.95	607.95	314.46	4669.89	2007
4280.07	758.18	0.00	465.44	5503.69	2008
4316.47	364.28	0.00	0.00	4680.75	2009
4842.85	791.93	0.00	0.00	5634.78	2010
5381.71	1761.45	0.00	0.00	7143.16	2011
5633.75	2283.26	0.00	0.00	7917.01	2012
5563.51	2132.47	0.00	0.00	7695.98	2013
4408.16	2965.67	0.00	0.00	7373.83	2014
2073.85	2886.50	0.00	0.00	4960.35	2015
784.47	1387.93	0.00	0.00	2172.40	2016
0.00	784.47	0.00	0.00	784.47	2017
537.41	0.00	0.00	0.00	537.41	2018
405.50	131.91	0.00	0.00	537.41	2019
932.40	0.00	0.00	0.00	932.40	2020

المصدر: مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق، ص 199.

ولو تمعنا جيدا في الجدول أعلاه، نجد أن استخدام موجودات صندوق ضبط الإيرادات منذ إنشائه سنة 2020 إلى يومنا هذا، استخدمت بشكل رئيسي لتسديد المديونية العمومية بين السنوات 2000– 2006 ، حيث كانت أعلى نسبة سنة 2002 بنسبة 85.88 % لتليها نسبة اقتطاع إجمالية خلال الفترة من 2000 – 2008 بنسبة تقدر بـ: 29.31 % من

إجمالي الموجودات إلى غاية سنة 2008 و المقدرة بـ: 8869.87 مليار دينار لينخفض الدين الخارجي من 23.4 مليار دولار نهاية سنة 2003 لتصل إلى 5.4 مليار دولار نهاية سنة 2009 ، وذلك بفضل المدفوعات المسبقة حيث أصبحت الدولة دائنا صافيا تجاه شركائها الاقتصاديين[1] .

كما تم أيضا استخدام صندوق ضبط الإيرادات في إعادة تسديد تسبيقات بنك الجزائر ليتم اقتطاع مبلغ : 607.95 مليار دينار سنة 2007 ليكون الوحيد المنفذ لصالح بنك الجزائر خلال الفترة من 2000–2020 ، وبعدها جاء نوع أخر لاستخدام صندوق ضبط الإيرادات لضمان تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية شرطا أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار.

وتطبيقا للمادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 أصبح هذا الصندوق يمول عجز الخزينة مبتدءا بمبلغ 92.53 مليار دينار جزائري خلال نفس السنة الصادر فيها، لتتولى الاقتطاعات من سنة إلى أخرى ليكون اكبر مبلغ يفوق بـ: 2965.67 مليار دينار جزائري سنة 2014 من اجل تمويل عجز الخزينة سنة 2014 ، وفي الأخير يمكن القول أن سياسة الحكومة الادخارية سنة 2000 كانت ناجحة إلى حد بعيد ، بعد التخلص من المديونية الخارجية التي دفعتها مسبقا، كما سمحت تلك الفوائض المالية لها بتنفيذ سياسات اقتصادية تجسدت من خلال عدة مخططات إنمائية بإعتمادات مالية ضخمة سمحت برفع معدل النمو الاقتصادي ، كما ساهمت هذه الاقتطاعات من خلال هذا الصندوق بشكل كبير في استدامة مالية للدولة بشقيها الأول متعلق بالتسديد المسبق للديون العمومية بمبلغ إجمالي قدره: 2599.88 مليار دينار جزائري ، والثاني بتمويل عجز الخزينة العمومية بمبلغ قدره: 16870.81 مليار دينار جزائري للفترة الممتدة من 2006 إلى 2020.

[1] أمال تباني / محمد دعمي، 2021 ، " واقع تسيير فوائض قيمة الجباية النفطية في الجزائر عبر صندوق ضبط الايرادات و استشراف أفاقه مع المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015 " ، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان ، المجلد 11 ، العدد 01 ، ص 350–363 تاريخ النشر 2021/12/31.

المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق العام (التقشف) للحد من الصدمات النفطية (خاصة صدمة سنة 2014)

عانى الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة من انهيارات أسعار النفط جراء تبعية قوته للإيرادات الصادرة عن المحروقات ، وأصبحت الجزائر تواجه عدة عقود مالية منذ الصدمة النفطية لسنة 2014 ، مشكلتا ضغوطات قوية على خزينة الدولة جراء تقليص الموارد المالية التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الجباية النفطية التي انخفضت متأثرة من الصدمة النفطية لسنة 2014 (تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية) ، لتتعمق أثار هذه الصدمة خلال سنة 2015 ، ليتضح ذلك من خلال العجز الموازني الذي يعتبر الأكبر منذ سنة 2009 ، مسجلا انخفاض في الإيرادات الجباية البترولية بحوالي 30 % ، عقب انخفاض يقارب 47 % في متوسط سعر برميل النفط [1] ، وذلك ما نجم عنه أثار سلبية على الاستدامة المالية للجزائر لاعتمادها على الجباية النفطية في إعداد موازنتها، وكل هذا حتم على الحكومة الجزائرية إلى مباشرة إجراءات التقشف وترشيد النفقات العمومية ، متخذتا عدة تدابير تكمن في إرسالية السيد: الوزير الأول رقم:348 بتاريخ:2014/12/25 التي تضمن تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد ، لتليها إرسالية شرح تضمن توضيحات تكميلية لتجسيد التدابير الرامية إلى تحقيق انضباط ميزاني مس كل من ميزانيتي التسيير و التجهيز تحت رقم: 1356 بتاريخ:02 أوت 2015 ، وتتمثل هذه التدابير في المجالات التالية:

أ – في مجال نفقات التسيير.

ب– في مجال نفقات التجهيز.

ج – في مجال تحسين الموارد.

د – في مجال تمويل الاقتصاد.

هـ– في مجال التجارة الخارجية.

[1] تقرير بنك الجزائر لسنة 2016، ص 69.

و – في مجال تنويع الاقتصاد خارج المحروقات.

و مع بداية سنة 2017 تعقدت الظروف الاقتصادية للبلاد جراء انهيار مستوى الموارد المالية للبلاد ، مما حتم على الدولة على ضرورة التحكم في النفقات وتسقيفها من خلال سياسة تأطير الموازنة متوسطة المدى والمحافظة على توازنات السيولة على المدى القصير لذلك اعتمد قانون المالية لسنة 2017 لأول مرة على الإطار الاقتصادي الكلي و المالي بما فيها تسقيف النفقات ضمن منظور ثلاث سنوات ، كخطوة أولى في عملية الإصلاح الموازناتي ، حيث يدعم هذا التأطير المسعى الحقيق الذي انتهجته السلطات العليا للبلاد في مجال تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد و ترشيد النفقات العمومية ، وتوجيه الموارد المتاحة و إعطاء الأولوية للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدولة[1].

ونظرا لشح الموارد المالية نتيجة الصدمة النفطية لسنة 2014 أجبرت الحكومة الجزائرية على تجميد المشاريع الاستثمارية التي ليس لها أولوية ، وذلك من خلال ترشيد نفقات التسيير ، وإتخاذ طريق تسقيف المدفوعات وإعداد مخطط الالتزام للسماح بضبط وتيرة النفقات العمومية لمختلف الدوائر الوزارية و مختلف القطاعات، ليبلغ سقف إجمالي بمبلغ قدره: 6400 مليار دينار جزائري منها:

قسم التسيير: بمبلغ قدره: 4350 مليار دينار جزائري على منظور ثلاث سنوات (2017–2018–2019) من اجل المحافظة على النفقات غير قابلة للتقليص مثل الأجور تكاليف الضمان الاجتماعي .....الخ، ومن اجل محاربة أشكال التبذير.

قسم التجهيز: بمبلغ قدره: 2050 مليار دينار جزائري ، لمنح الأولوية لإتمام المشاريع الجاري انجازها في الآجال المحددة وشمن التكاليف المقررة

[1] مذكرة رقم:642 صادرة عن السيد وزير المالية سنة 2016 موجهة للأمرين بالصرف لموازنة الدولة بخصوص تحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية و موازنة الدولة لسنة 2017، ص 02.

والسياسة التقشفية وترشيد الإنفاق العام للحكومة بقيت سارية المفعول إلى غاية نهاية سنة 2022 أين تم رفع التجميد على بعض المشاريع ذات أولوية قصوى مثل: المستشفيات ، والطرقات و المؤسسات التربوية.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه السياسية ما هي إلا حلول علاجية للاختلالات التي عانت منها بنية الإيرادات العمومية غير متحكم فيها لارتباطها بالسوق الدولية لأسعار النفط، وذلك ما حتم على الدولة إيجاد مصادر تمويلية مختلفة و تنويع نشاطها الاقتصادي حتى تضمن ديمومة مالية لموازنتها تغنيها عن سعر البرميل الغير مستقر في أسعاره الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: آلية التمويل غير التقليدي و التمويل بالقرض المستندي و متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر

نتيجة الآثار السلبية التي خلفتها الصدمة النفطية لسنة 2014 من تدني للموارد المالية للموازنة العامة للدولة ، وتعميق العجز الميزاني من سنة إلى أخرى ، مقابل انخفاض في موجودات صندوق ضبط الإيرادات ، و أمام كل هذا أعطيت آليات جديدة من قبل السلطات تكمن فيما يلي:

الفرع الأول: آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر

لقد كان لقانون 10/90 المؤرخ في:1990/04/14 عدة أهداف منها مواكبة الجزائر لتحديات اقتصاد السوق و منح استقلالية اكبر للسلطة النقدية ، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في مجال المصرفي ، ليعرف هذا القانون عدة تعديلات أولاها بموجب الأمر 11/03 سنة 2003 و تعديل أخر سنة 2010 بموجب الأمر 04/10.

ولقد لجأت الحكومة الجزائرية إلى التمويل غير التقليدي من خلال تعديلها لقانون النقد و القرض بموجب القانون 10/17 المؤرخ في:2017/10/11 من خلال إدراج المادة 45 مكرر ضمن أحكام الأمر 11/03 المعدل و المتمم لتتضمن هذه المادة ما يلي: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي لمدة خمس سنوات بشراء مباشر عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها

هذه الأخيرة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في:[1] تغطية احتياجات تمويل الخزينة تمويل الدين العمومي الداخلي ، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار ، كما تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية للاقتصادية و الموازنة التي يجب أن تنقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة و توازن ميزان المدفوعات على أن تنفذ هذه الآلية من خلال العلاقة بين بنك الجزائر و الخزينة العمومية في شكل عمل متناسق.

كما أن للتمويل غير التقليدي عدة مميزات وفق التعديل الأخير (القانون 10/17) يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التمويل غير التقليدي إجراء استثنائي لنقص الموارد التمويلية وفي حالة توفرها يتم الاستغناء عنه.
- التمويل غير التقليدي محدد بمدة زمنية قدرها 5 سنوات .
- التمويل غير التقليدي يتم عن طريق آلية شراء سندات الخزينة العمومية.
- التمويل غير التقليدي عملية الشراء تكون بطريقة مباشرة (يسمح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة في السوق الأولية).
- التمويل غير التقليدي غير محدد من حيث سقف الإصدار النقدي.

وهذا ما حتم على السلطات الجزائرية تبني آلية جديدة للاقتصاد الوطني ، وهي ليست جديدة بالنسبة للاقتصاديات القوية وتمثلت في آلية التمويل غير التقليدي لتمويل العجز الموازني و ضمان استدامة مالية للدولة ، كان ذلك بسبب ضغوطات الصدمة النفطية لسنة 2014 .

ويتلخص اعتماد السلطات العليا للبلاد لهذه الآلية من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية، وعلى عكس السنوات السابقة أين كان تمويل العجوزات الكبيرة للمالية العامة يتم من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات لضمان استدامة مالية للدولة ، حيث تطلب تمويل عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية لسنة 2017 علاوة على أخر اقتطاع من

[1] المادة 45 مكرر من قانون 10/17 المؤرخ في:2017/10/11 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض ، جريدة رسمية رقم:57 صادرة بتاريخ 2017/10/12.

صندوق ضبط الإيرادات الذي بلغ 784 مليار دينار ، للجوء إلى تمويلات من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي ليبلغ منتصف شهر نوفمبر 2017 إلى غاية شهر جانفي 2019 مبلغ: 6556.2 مليار دينار[1] .

الفرع الثاني: التمويل بالقرض المستندي (القرض الوطني من اجل النمو الاقتصادي)

تهدف هذه العملية التي أطلق عليها تسمية " القرض الوطني من اجل النمو الاقتصادي" إلى تجنيد الموارد المتاحة و المكدسة في الأدراج من اجل تمويل مشاريع استثمارية و اقتصادية دون نفقات التسيير ، وقد تم إصدار قرار بتاريخ:2016/03/28 من طرف وزير المالية يحدد شروط وكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي ، ليتم تعديل هذا القرار بتاريخ:2016/05/03 ، حيث أكد على أن القرض الوطني من اجل النمو الاقتصادي يصدر على شكل سندات اسمية أو لحاملها ، وذالك حسب اختيار المكتتب للقيم (10000 د.ج) عشرة ألاف دينار جزائري ، و (50000 د.ج) و خمسون ألف دينار جزائري و (1000.000.00 د.ج) و مليون دينار جزائري ، للمدة ثلاث سنوات بنسبة فائدة السندات 05 % سنويا و خمس سنوات بنسبة فائدة السندات 5.75 % سنويا ، ليتم دفعها سنويا وفي تاريخ يوافق تاريخ الاكتتاب وتكون معفاة من الضرائب.

وقد تم الإعلان الرسمي عن الاقتراض السندي للدولة من قبل وزير المالية بتاريخ:2016/04/17 على أن يدوم 6 أشهر لينتهي في 2016/10/16 ، موضحا أن الاكتتاب لهذه العملية سيكون مفتوحا للخواص و المؤسسات ، كما تكون سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي قابلة للتداول الحر ، ويمكن شرائها أو التنازل عنها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إما عن طريق صفقة مباشرة أو بتطهير السند عن طريق وسطاء مختصين ، كما يمكن رهنها لقرض مصرفي حيث تدوم مدة اكتتاب هذا القرض لمدة أقصاها ستة أشهر ، ويمكن إعلان انتهاء الاكتتاب قبل انقضاء هذه المدة أخذا بعين الاعتبار المبلغ الإجمالي المعبأ.

[1] مراد بوعيشاوي ، مرجع سابق، ص 210.

في حين سيبقى تمويل الخدمة العمومية(الصحة و التربية و التكوين..) على عاتق الدولة التي ستتكفل بهذه الخدمات بالاعتماد على مواردها التقليدية أي الجباية النفطية والعادية وأرباح الشركات ، بينما الأموال التي يتم الحصول عليها من خلال آلية القرض السندي فسوف تمول المشاريع الكبرى، ليتم الحصول على مبلغ 568 مليار دينار خلال الفترة المحددة للقرض السندي (من 2016/04/17 إلى غاية 2016/10/16) ، والهدف منه هو تمويل المنشأة القاعدية، لكن الوجهة الحقيقية للأموال المحصلة من وراء بيع سندات الدين الداخلي من بين الأسئلة التي لا تجد إجابة طيلة مدة العملية ، فقبل وأثناء الاستدامة كانت الحكومة تسوق للقرض على انه سيمول المشاريع الكبرى دون أن يكشف عن هذه المشاريع غير ان الوزارة كشفت قبل شهر من نهاية المدة المحددة للاكتتاب أن الأموال المحصلة حتى نهاية سنة 2016 وجهت لتغطية 18 %من العجز المسجل في الخزينة العامة ، يعني أن الحكومة اقترضت من اجل إنقاذ الخزينة وليس للاستثمار[1] .

خاتمة الفصل الثالث:

[1] حنيش احمد ، السياسات و التدابير المتبعة لضمان الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000–2019) " ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 435–451.

إن التحديات الخطيرة التي تواجه معظم البلدان النفطية نتيجة تقلبات أسعار النفط ، رغم ارتباط تدفقات مواردها النفطية بجهود التنمية الاقتصادية الذي له علاقة مباشرة بعوامل متعددة تحكم توجه السوق ، و يجعل الاستدامة المالية تعتبر كقضية مركزية لتقييم مسار السياسة المالية لأي بلد يولى أهمية بالغة للإيرادات النفطية في تمويل موازناتها و تنمية الاقتصاد ككل، حيث تعتبر الاستدامة المالية من أهم المفاهيم الحديثة التي تهتم بقياس مدى قدرة أي دولة باعتماد مواردها الذاتية لقياس مدى قدرتها على الوفاء بإلتزماتها و تسوية نفقاتها، ويعتبر النفط الجزء الرئيسي في الاقتصاد الجزائري حيث تؤدي الصادرات دورا أساسيا كونها المحرك الهام للنمو الاقتصادي كما أن ارتفاعه يحقق استقرار اقتصادي.

وتعد الجزائر من بين الدول الرائدة والمتصدرة لقائمة الدول المنتجة و المصدرة للنفط فقد اعتمدت ولا تزال تعتمد على قطاع المحروقات لما يوفره لها من موارد مالية تساهم بشكل كبير وتساعد صناع القرار (السلطات العليا) على تنفيذ مخططاتهم التنموية وتحقيق استدامة مالية ، ونظرا لارتباط السياسة المالية في الجزائر بأسعار النفط جعل الاستدامة المالية تتميز بهشاشة عبر الزمن ، فعرف العجز الموازني أعلى مستوياته نتيجة الأزمات النفطية الحادة مثل صدمة سنة 2014 و سنة 2020 ، مما جعل السلطات العليا للبلاد تفكر في اللجوء إلى عدة سياسات للتصدي للصدمات النفطية.

ومن خلال دراسة مؤشر الدين العمومي في الجزائر للفترة 2000–2020 تبين أنها نجحت إلى حد بعيد للتخلص من ديونها الخارجية بواسطة الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات و انتهاجها لسياسة الدفع المسبق ، إلا أن هشاشة الوضعية المالية لها جعل هذا المؤشر يعود للارتفاع مسجلا بذالك نسبة 52.29 % سنة 2020 وذلك بفعل ديونها الداخلية وليست الخارجية، كما تعتبر السنوات القادمة في الجزائر تحدي حقيقي للتنويع الاقتصادي بهدف تحقيق استدامة مالية دون زيادة مؤشر الدين العام.

الخاتمة

ترتكز الاستدامة المالية أساسا على تلبية احتياجات التمويلية الحكومية بصورة مستمرة ومستدامة على نحو يمكن الحكومة من المضي قدوما في الإنفاق على الخدمات العامة والإبقاء بالتزاماتها المالية بما يضمن الإنصاف بين الأجيال في تحمل الأعباء المالية والاستفادة من المزايا المالية، و يعتبر النفط واحد من المصادر المتعددة للطاقة ، لكنه ليس سلعة ككل السلع لان إنتاجه وتسويقه ونقله على نطاق عالمي له تأثيرا ضخما سياسيا و اقتصاديا ، ويؤثر على مصالح جهات وأطراف كثيرة أهمها الدول المنتجة الشركات المستثمرة والدول المستهلكة ، وإن تقلبات أسعاره تشكل تحديات خطيرة تواجه معظم الدول النفطية منذ عقود ، سببها ارتباط جهود التنمية الاقتصادية بالموارد النفطية ، وكل ذالك جعل الاستدامة المالية قضية مركزية في تقييم مسار السياسة المالية لهذه البلدان.

و لم تخرج الجزائر عن هذا الإطار باعتبارها واحدة من بين الدول المنتجة و المصدرة للنفط ، ليبقى اقتصادها رهينة التقلبات التي تحدث في أسعار النفط بالأسواق الدولية وكذا تغيرات جبايتها النفطية التي تعد محرك اقتصادها ونقطة انطلاق أي برنامج حكومي لكون النفط يمثل 97 % من صادراتها.

وحتى لا يتكرر تجربة معانات الجزائر مع صندوق النقد الدولي لسنوات الذي صاحبه أثار وخيمة على اقتصادها الوطني التي لا تزال سلبياته إلى غاية يومنا هذا ، وجب عليها رفع جهود التحدي لتحقيق استدامة مالية في سبيل مواصلة جهود التنمية الاقتصادية.

وباعتبار أن السياسة المالية في الجزائر مرتبطة بأسعار النفط جعلت الاستدامة المالية تتميز بالهشاشة عبر الزمن نتيجة مع عرفته من صدمات نفطية لسنتي 2014 و 2020 جعلت العجز الموازني في أعلى مستوياته، إضافة إلى تزايد مؤشر الدين العام ، مما حتم على الحكومة على ضرورة اللجوء إلى عدة سياسات من اجل التصدي لهذه الصدمات أولها: سياسة الادخار الحكومي بإنشائها لصندوق ضبط الإيرادات سنة 2001 ونفاذه سنة 2017 ، تم سياسة التقشف منذ الصدمة النفطية لسنة 2014 ، ثم إطلاق ألية التمويل بالقرض

السندي سنة 2016 ، وصولا إلى خيار أخر سنة 2017 بإتخاذها آلية التمويل غير التقليدي ، ورغم كل هذا لم تخرج عن إطار ردود الأفعال بدلا من ابتكار سياسات اقتصادية مستدامة معدة للوقاية من الصدمات واستباق الأزمات وضمان استدامة مالية.

ولضمان انطلاق استدامة مالية في الجزائر وجب عليها حماية الموازنة من تقلبات أسعار النفط ، بتمويلها للنفقات الضرورية ، والمضي قدما لتعزيز الاستدامة المالية وتنويع إيراداتها خارج النفط.

حيث بعد معالجتنا لإشكالية مذكرتنا هذه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وتأكيد على جملة من المقترحات.

نتائج الفرضيات:

لقد تمت هذه الدراسات على أساس جملة من الفرضيات وكانت نتائج اختبار هذه الفرضيات كما يلي:

بخصوص الفرضية الأولى: " أصبح من الضروري تحليل مسار الاستدامة المالية ودراسة مؤشراتها ، لإعطاء فعالية للسياسة المالية و سيرورتها على المدى الطويل" ، فقد توصلنا من خلال بحثنها هذا إلى أن تحليل الاستدامة المالية قضية مركزية في تقييم مسار السياسة المالية في البلدان التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة ، وهو حال الجزائر ، التي وجب عليها تنمية الاقتصاد ككل ، بالاعتماد على مواردها خارج الإيرادات النفطية ، وعليه نقبل بصحة الفرضية الأولى.

أما عن الفرضية الثانية " يصعب توقع التقلبات المفاجئة والحادة في أسعار النفط لما لها من تأثير كبير على المدى المتوسط والطويل لاستمرارية الاستدامة المالية للدول المصدرة للنفط " حيث تبين لنا انه نظرا لاهتمام كل البلدان به (سواء كانت مصدرة أو مستوردة للنفط) جعل أسعاره غير مستقرة في الأسواق الدولية ، ليعرف تقلبات حادة ومفاجئة ترجع إلى عدة عوامل من الصعب توقعها ، كما تبين لنا أن هذه التقلبات لها تأثير كبير على الاستدامة المالية

للدول المصدرة للنفط ، من خلال تذبذب في الموارد النفطية المعتمدة في إعداد موازناتها العامة وتخفيض النفقات العمومية استجابة الى انخفاض الموارد المالية بنفس المستوى ، ليجعل السلطات العليا في وضعية صعبة لضمان استدامة ماليتها العامة على المدى الطويل و المتوسط ، وعليه يمكن قبول صحة الفرضية الثانية.

أما عن الفرضية الثالثة: " لم تحقق الاستدامة المالية من طرف الجزائر لانتهاجها لعدة إجراءات " فمن خلال بحثنا هذا بدراستنا وتحليلنا لواقع الاستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020 انه رغم انتهاج الجزائر لعدة إجراءات في سبيل تحقيق استدامة مالية لكنها لم تحقق ذالك ، مما حتم عليها ضرورة التفكير في تحدي حقيقي لتنويع مواردها خارج النفط بهدف تحقيق استدامة مالية دون زيادة مؤشر الدين العام.

نتائج الدراسة:

و من خلال دراستنا لمختلف فصول مذكرتنا هذه و تمعننا لمختلف جوانبها توصلنا إلى النتائج التالية:

* تميز الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة من 2000– 2020 بالهشاشة و الضعف نتيجة اعتماد اقتصادها على الريع النفطي.
* خلال الفترة 2000– 2020 نجحت الجزائر من التخلص من الديون الخارجية من خلال انتهاجها لسياسة الدفع المسبق عن طريق آلية الادخار العمومي بإنشائها لصندوق ضبط الإيرادات و استخدام الفوائض النفطية في ذالك.
* بالنظر إلى أداء الاقتصاد الجزائري من خلال اعتماده لآلية التمويل غير التقليدي سنة 2017 اعتبرت غير داعمة و لم تحقق استدامة مالية للدولة .
* تمتز مؤشر الفجوة الضريبية خلال الفترة 2000 – 2020 بضعف الجباية العادية في تغطيتها لإجمالي نفقات الموازنة العامة.

* عرف مؤشر العجز الموازني خلال الفترة 2000–2020 عجز على طول الفترة ماعدا سنتي 2001 و 2002 ، الذي تم تغطيته من طرف صندوق ضبط الإيرادات المنشأ من طرف الحكومة.

مقترحات الدراسة:

وفي الأخير نتقدم ببعض المقترحات وجب على الحكومات الجزائر القادمة الاعتماد عليها في وضع خطة إستراتيجيات وطنية لتحقيق استدامة مالية وسيرورة ماليتها العامة وفق العناصر التالية:

* وجب على الحكومات القادمة إيجاد نموذج جديد لاقتصادها يرتكز أساسا على نشاط المؤسسات والشركات المنتجة والمصدرة.

* التركيز على المشاريع الصغيرة و المتوسطة وذلك باستقطاب الاستثمارات الأجنبية لما تلعبه من دورة كبير في الاقتصاد وزيادة قيمة الناتج الداخلي الخام.

* وجب وضع خطط إستراتيجية متوسطة الأجل من قبل كل وزارة باعتمادها على معطيات حقيقية وواضحة لقطاعها من اجل تحقيق أهداف مبنية على معطيتها الحقيقية

أفاق الدراسة:

وفي الاخير وانطلاقا من دراستنا هذه يمكن فتح دراسات وابحاث مستقبلية في عدة مجالات

- ضرورة لجوء الجزائر إلى تنويع اقتصادها و متطلبات تحقيقيه.
- ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات في ظل الظروف الراهنة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ – الكتـب:

1 – اسعد الله داود ، الأزمات النفطية و السياسة المالية في الجزائر ، دار هومة الجزائر، 2013.

2 – حسين عبد الله ، البترول العربي (دراسة اقتصادية سياسية)، دار النهضة العربية ، مصر، الطبعة الأولى.

3 – حافظ برحاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر والتوزيع ، لبنان، 2000.

4 – لطفي علي، الطاقة و التنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ،.2008

5 – كريستان بيسون، ادخار الموارد، ترجمة مظهر بايرلي، المنظمة العربية للترجمة ، سلسلة كتب تقنيات الإستراتيجية و المتقدمة، لبنان، 2011.

6 – محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983.

7 – فتحي أحمد الخولي ، اقتصاد النفط ، الطبعة الأولى، دار زهران، السعودية،1997.

ب – الرسائل والاطروحات:

1 – أميرة إدريس ، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ، 2016 .

2 – بوعوينة مولود، العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2010 .

3 – جمعة رضوان ، نمو الاقتصاد العلمي و أثره على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970 –2015) ، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2013 .

4 – عبادة عبد الرؤوف ، محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970–2008 ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نمذجة اقتصادية، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة، الجزائر.

5 – عية عبد الرحمان ، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية نخصص تحليل اقتصادي ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، الجزائر ، .2015

6 – سعاد بن مسعود، أثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية 1980 – 2016) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020.

7- شكاكطة عبد الكريم، النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة " منظمة الأوبك " وأثرها في الاقتصاد و السياسات الطاقوية العالمية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008.

8- فتحي خن ، إستراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية دراسة حالة الجزائر ، العربية السعودية، النرويج ، أطروحة دكتوراه في أعمال و التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 2018.

9- مراد بوعيشاوي ، تحليل مسار الاستدامة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2020)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحيى فارس بالمدية ، الجزائر،2023 .

10- محمد كريم قروف ، 2015 ، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة،الجزائر، 2015 .

ج- المقالات العلمية:

1- أمال تباني / محمد دعمي، واقع تسيير فوائض قيمة الجباية النفطية في الجزائر عبر صندوق ضبط الايرادات و استشراف أفاقه مع المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015 ، مجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان ، 2021.

2- تومي الصالح ، دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018) ، مجلة الباحث، ، جامعة ورقلة الجزائر،2016.

3- حسن احمد صالح كاضم ، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية و الاستدامة المالية في العراق للمدة 1990 - 2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة، المجلد 22، 2016 .

4- خن فتحي و فوزي عبد الرزاق ،تقييم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية" مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2018 .

5- حنيش احمد ،السياسات و التدابير المتبعة لضمان الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) ، مجلة الجزائرية للمالية العامة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2021.

6- رابح أوكيل ، مختار عصماني ، تقييم الاستدامة المالية في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20 ، 2020 .

7- زايدي حسيبة، بن سماعين حياة ،، أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر ، 2016.

8- ضويفي حمزة، أثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري ، مجلة معارف ، جامعة البويرة، الجزائر، 2016.

9- عادل صبحي عبد القادر الباشا ، أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة، مجلة دنانير، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 13 ، 2018.

10- عماد الدين محمد المريني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013.

11- عمرو هشام محمد / عماد حسن الحسين ، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، جامعة المستنصرية ، العراق، المجلد 55 ، 2016 .

12- عمور هشام محمد ، عماد حسن الحسين ، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط ، المجلد 25 ، 2016.

13- وحيد عبد الرحمان بانافع و عبد العزيز عبد المجيد علي، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية ، مجلة بحوث عربية اقتصادية، المجلد 74 و75 ، 2016.

14- محمد مسمى ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة الجزائر ،2012

15- محمد موعش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، مجلة صندوق النقد العربي، 2020 .

16- مراد علة، دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014) ، مجلة رؤى إستراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات المتحدة العربية، 2017 .

17- ميلود و أرزقي 2019 ، دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 ، مقال بمجلة العلوم الانسانية

18- هدى بن محمد ، " عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 " ، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، جامعة بني سويف ،2020.

د- الملتقيات العلمية:

1- لشبور فتيحة ، انهيار اسعار النفط و امكانية تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط – دراسة حالة منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوبك) ، مجمع أعمال الملتقى الدولي : متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول.

2- كمال باصور، أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014) ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول " انعكاسات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة (مخاطر وحلول) ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدية ، يومي 7 و 8 أكتوبر 2015 .

و- التقارير و المنشورات:

1- بيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018.

2- تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك ،2002، العدد

3- تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك ،2005، العدد 32.

4- تقرير منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوبك ، نوفمبر 2020.

5- تقرير عرض مشروع قانون المالية، وزارة المالية ، 2020 .

6- تقرير تقديمي لمشروع قانون المالية ، وزارة المالية ، 2012 .

7-. تقرير تقديمي لمشروع قانون المالية ، وزارة المالية ، 2014.

8- تقرير تقديم مشروع قانون المالية ، وزارة المالية ، 2001.

9- تقرير تقديمي لمشروع قانون المالية ، وزارة المالية ، 2009 .

10- تقرير عرض مشروع قانون المالية ، وزير المالية ، لعام 2018 وتوقعات 2019-2020 .

12- تقرير تقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الموازنة لسنة 2019 .

13- تقرير عرض مشروع قانون المالية ، وزارة المالية ، 2021 .

14- تقرير بنك الجزائر لسنة 2016 .

15- مذكرة عرض قانون المالية، وزارة المالية ، لعام 2017 وتقديرات 2018 و 2019.

هـ - التشريعات والقوانين:

01- المرسوم التنفيذي رقم 67/02 المؤرخ في 2002/02/06 يحدد كيفية سير الحساب التخصيص الخاص رقم 302-103، الذي عنوانه صندوق ضبط الإيرادات.

02-قانون 10/17 المؤرخ في:2017/10/11 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض.

Deuxièmement : les références en français

A- les livres :

1- Pierre Fontaine,1956 "La Guerre Froide du Pétrole", Edition Je Sers, Paris.

2- ar.wikipedia.org .consulté le 25/07/2020 Chems Eddine, 1995. La Politique Et Le Nouvel Ordre Pétrolier, Ed Edahleb ..

B – Thèses et mémoires :

1- Sturm.M&Gurtner.F& Gonzalez .J, Fiscal policy challenges in oil-exporting countries a review of key iss (Occasional paper series **104**).Frankfurt/Main: ECB.2009.

C – Articles scientifiques :

1- Alexis Cruz-Rodríguez,2014 . «Assessing Fiscal Sustainability in Some Selected Countries,» Theoretical and Applied Economics, vol 18.

2- D Wilcox . 1989 .The Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present Value Borrowing Constraint Journal of Money, Credit and Banking.

3- Allen Schick. Sustainable Budget Policy: Concepts and Approaches. OECD JOURNAL ON BUDGETING. Volume 5 – No. 1.OECD 2005.

E- Législation et lois : //

F- forums scientifiques :

1- Yilmaz Akyuz 2007 Debt sustainability in emerging markets : Acritical Appraisal Economic and social affairs, DESA Workig paper.
Eric Jondeau 1992 .La Soutenabilité de la politique budgétaire ,Économie et prévision.

2- Alberto Bagnai, 2004 «Keynesian and Neoclassical Fiscal Sustainability Indicators, with Applications to EMU Member Countries,» Working Paper, no. 75 ttp://core.ac.uk/download/files/153/6741028.pdf> (retrieved 26/06/2021).

4- Alberto Bagnai, «Keynesian and Neoclassical Fiscal Sustainability Indicators, with Applications to EMU Member Countries,» Working Paper, no. 75(2004),<http://core.ac.uk/download/files/153/6741028.pdf>(retrieved 27/06/2021).

5- Charles Wyplosz. .2007. Debt Sustainability Assessment: The IMF Approach and Alternatives. Graduate Institute of International Studies. HEI Working Paper No03. GENEVA.P :03

6- torben m. Andersen. .2012 Fiscal sustainability and fiscal policy targets. Economics working papers . P:18

H- Rapports et publications : //